جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم التمويل والمصارف

رسالة ماجستير بعنوان

أثر هيكل رأس المال على أداء البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية خلال الفترة (1998-2013)

The Impact of Capital Structure on the Performance of Jordanian Conventional and Islamic Banks for the Period (1998-2013)

إعداد الطالب

فؤاد محمد عبد الله الخزرجي

الرقم الجامعي

1320503015

إشراف الدكتور

محمود علي جرادات

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل والمصارف في كلية إدارة المال والأعمال في جامعة آل البيت

الفصل الدراسي الثاني

2015

التفويض

أنا الطالب: فؤاد محمد عبد الله الخزرجي، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع: ....

التاريخ: /   /2015

الإقرار

أنا الطالب: فؤاد محمد عبد الله الخزرجي   الرقم الجامعي: 1320503015

التخصص: تمويل ومصارف   الكلية: إدارة المال والأعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر هيكل رأس المال على أداء البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية خلال الفترة (1998-2013)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:..........................   التاريخ   /   /2015

عمادة الدراسات العليا

جامعة ال البيت

نوقشت هذه الرسالة:

قرار لجنة المناقشة

أثر هيكل رأس المال على أداء البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية خلال الفترة (1998-2013)

وأجيزت بتاريخ: / 5 /2015م

إعداد

فؤاد محمد عبد الله الخزرجي

إشراف

الدكتور محمود علي جرادات

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
1- الدكتور محمود علي جرادات	(رئيسا ومشرفا)	....
2- الدكتور غازي عبد المجيد الرقيبات	(عضواً)	....
3- الدكتور جمعة محمود عبّاد	(عضواً)	....
4- الدكتور زكريا سلامة شطناوي	(عضواً)	....

الإهداء

إلى وطني العراق ... والى شهداء العراق الذين ضحوا بدمائهم الزكية

إلى والدي المتوفى والذي له الفضل الأول والأخير في تعليمي رحمه الله

إلى والدتي العزيزة التي لم تفارقني بدعواتها ......

إلى زوجتي التي رافقتني طول مسيرة دراستي.....

إلى إخوتي وأخواتي ..... عزوتي ......

إلى أصدقائي ...... رفقاء دربي .....

إلى الجميع ....

إليكم جميعا أهدي هذا العمل البسيط

مع حبي ووفائي

فـؤاد محمد عبد الله الخزرجي

الشكر والتقدير

اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فأنني أشكر الله عز وجل وأحمده قبل كل شيء، الذي بفضله تتم الصالحات، والذي منَّ عليَّ بأن أتممت هذا العمل المتواضع.

وأتوجه بجزيل الشكر وعظيم الأمتنان إلى **الدكتور محمود علي جرادات** الذي لم يتوانى في تقديم المساعدة لي، والذي تفضل بالإشراف على دراستي، فله مني كل التقدير والأحترام.

وذاتها معاني الشكر والتقدير إلى الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة كل من **الدكتور زكريا سلامة الشطناوي المحترم**، و **الدكتور غازي عبد المجيد الرقيبات المحترم**، **والدكتور جمعة محمود عبّاد المحترم**، على تكرمهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها بتوجيهاتهم القيمة.

كما يقتضي العرفان والتقدير أن أتقدم بالشكر لكل من علمني حرفاً ولم يبخل علي بعلمه، أساتذتي الكرام جميعاً في جامعة آل البيت قسم التمويل والمصارف.

كما وألتمس العذر ممن فاتني أن أشكرهم سائلاً الله أن يجزيهم خير الجزاء.

الباحث

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
تفويض	ب
الإقرار	ج
قرار لجنة المناقشة	د
الإهداء	هـ
الشكر والتقدير	و
قائمة المحتويات	ز
قائمة الجداول	ي
قائمة الأشكال	ل
قائمة الملاحق	م
الملخص باللغة العربية	ن
الملخص باللغة الإنجليزية	س
الفصل الأول: الإطار العام والدراسات السابقة	
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	2
أسئلة الدراسة	2
أهمية الدراسة	3

الموضوع	الصفحة
أهداف الدراسة	3
فرضيات الدراسة	4
منهجية الدراسة	4
مجتمع الدراسة	4
محددات الدراسة	5
نموذج الدراسة	5
الاسلوب الاحصائي	6
متغيرات الدراسة	6
التعريفات الاجرائية	7
الدراسات السابقة	9
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	20
الفصل الثاني: هيكل رأس المال للبنوك	
مقدمة	21
المبحث الأول : مفهوم هيكل رأس المال	22
المبحث الثاني: هيكل رأس المال في البنوك التقليدية	23
المطلب الأول : المصادر الداخلية	23
المطلب الثاني : المصادر الخارجية	24
المطلب الثالث : وظائف رأس المال في البنوك التجارية	27
المبحث الثالث: هيكل رأس المال في المصارف الإسلامية	28

الصفحة	الموضوع
28	المطلب الأول : المصادر الذاتية
29	المطلب الثاني : الموارد الخارجية
31	المطلب الثالث : وظائف رأس المال في المصارف الإسلامية
35	المبحث الرابع: أثر هيكل رأس المال على أداء البنوك
	الفصل الثالث: البنوك التقليدية والإسلامية
37	مقدمة
37	المبحث الأول: مفهوم البنوك التقليدية ونشأتها وأهدافها ووظائفها
37	المطلب الأول : مفهوم البنك التجاري
38	المطلب الثاني : نشأة وتطور البنوك التجارية الأردنية
40	المطلب الثالث : أهداف البنوك التجارية
41	المطلب الرابع : وظائف البنوك التجارية
43	المبحث الثاني: مفهوم المصارف الإسلامية
43	المطلب الأول : مفهوم المصرف الإسلامي
44	المطلب الثاني : نشأة البنوك الإسلامية الأردنية
45	المطلب الثالث : خصائص المصارف الإسلامية
46	المطلب الرابع : أهداف المصارف الإسلامية
47	المبحث الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك التقليدية والإسلامية
49	المبحث الرابع: أداء البنوك
49	المطلب الأول : مفهوم الأداء

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني : مقاييس الأداء	50
المطلب الثالث : التحليل المالي لمتغيرات الدراسة	55
الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات	
مقدمة	63
الإحصاءات الوصفية	63
اختبار تحليل الانحدار باستخدام (OLS)	83
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
النتائج	85
التوصيات	87
قائمة المراجع	88
الملاحق	95

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
5	توزيع البنوك عينة الدراسة	1
55	التحليل المالي لبيانات متوسط نسبة المديونية للبنوك التقليدية والإسلامية	2
57	التحليل المالي لبيانات متوسط نسبة الملكية للبنوك التقليدية والإسلامية	3
59	التحليل المالي لبيانات متوسط نسبة العائد على الأصول للبنوك التقليدية والإسلامية	4
61	التحليل المالي لبيانات متوسط نسبة العائد على الملكية للبنوك التقليدية والإسلامية	5
63	ملخص نتائج الإحصاءات الوصفية .	6
64	علاقة الارتباطات بين متغيرات الدراسة للبنوك التقليدية .	7
65	ملخص نتائج الإحصاءات الوصفية للبنوك الإسلامية .	8
66	علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة للبنوك الإسلامية .	9
67	اختبار الازدواجية الخطية للبنوك التقليدية (العائد على الأصول) .	10
68	نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للبنوك التقليدية (العائد على الأصول)	11
69	نتائج اختبار ARCH لعدم تجانس البيانات للبنوك التقليدية (العائد على الأصول)	12
69	نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية(OLS) للبنوك التقليدية (العائد على الأصول)	13
70	اختبار الازدواجية الخطية للبنوك التقليدية (العائد على الملكية)	14
71	نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للبنوك التقليدية (العائد على الملكية)	15
71	نتائج اختبار ARCH لعدم تجانس البيانات للبنوك التقليدية (العائد على الملكية)	16
72	نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية(OLS)	17

	للبنوك التقليدية (العائد على الملكية)	
18	اختبار الازدواجية الخطية للبنوك الإسلامية (العائد على الأصول)	73
19	نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للبنوك الإسلامية (العائد على الأصول)	73
20	نتائج اختبار ARCH لعدم تجانس البيانات للبنوك الإسلامية (العائد على الأصول)	74
21	نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) للبنوك الإسلامية (العائد على الأصول)	75
22	اختبار الازدواجية الخطية للبنوك الإسلامية (العائد على الملكية)	76
23	نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للبنوك الإسلامية (العائد على الملكية)	76
24	نتائج اختبار ARCH لعدم تجانس البيانات للبنوك الإسلامية (العائد على الملكية)	77
25	نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) للبنوك الإسلامية (العائد على الملكية)	78
26	نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) للبنوك التقليدية (العائد على الأصول) .	79
27	نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) للبنوك التقليدية (العائد على الملكية)	80
28	نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) للبنوك الإسلامية (العائد على الأصول)	81
29	نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) للبنوك الإسلامية (العائد على الملكية)	82
30	نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) .	83

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	نموذج الدراسة	**7**
2	نسبة المديونية للبنوك الاسلامية	**56**
.3	نسبة المديونية للبنوك التقليدية	**56**
4	نسبة الملكية للبنوك الاسلامية	**58**
5	نسبة الملكية للبنوك التقليدية	**58**
.6	العائد على الاصول للبنوك الاسلامية	**60**
7	العائد على الاصول للبنوك التقليدية	**60**
8	العائد على الملكية للبنوك الاسلامية	**62**
9	العائد على الملكية للبنوك التقليدية	**62**

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
96	البيانات المالية للبنوك عينة الدراسة	1
98	كتاب تسهيل مهمة	2

أثر هيكل رأس المال على أداء البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية خلال الفترة (1998-2013)

إعداد

فؤاد محمد عبد الله

إشراف

الدكتور محمود جرادات

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر هيكل رأس المال على أداء البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية خلال الفترة (1998-2013).

تكونت عينة الدراسة من (4) بنوك أردنية، منها بنكان تقليديان، وبنكان إسلاميان، بحيث تم جمع بياناتها المتعلقة بمتغيرات الدراسة المستقلة (نسبة المديونية، ونسبة الملكية)، والمتغيرات التابعة (العائد على الأصول، والعائد على الملكية) وبناء أربعة نماذج للانحدار الخطي تربط بين متغيرات الدراسة.

أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي مقاساً بنسبة المديونية ونسبة الملكية على العائد على الأصول في البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية، بينما تبين وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي مقاساً بنسبة المديونية على العائد على الملكية في البنوك التقليدية الأردنية، ووجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي مقاساً بنسبة الملكية على العائد على الملكية في البنوك التقليدية الأردنية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تحرص البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية على تمويل أنشطتها الاستثمارية والمصرفية من خلال زيادة رأس المال بدلاً من الاعتماد على المديونية، إلى جانب الأخذ بعين الاعتبار الخصائص المتعلقة بطبيعة البنك قبل اتخاذ القرارات التمويلية.

الكلمات المفتاحية: هيكل رأس المال، البنوك التقليدية، البنوك الإسلامية، الأداء

The Impact of Capital Structure on the Performance of Jordanian Conventional and Islamic Banks for the Period (1998-2013)

Prepared by:
Fuaad Mohammad Abdullah

Supervised by:
Dr. Mahmoud Ali Jaradat

Abstract

The aim of this study was to examine the impact of capital structure on the performance of Jordanian conventional and Islamic banks for the period (1998-2013).

The study sample consisted of (4) Jordanian banks, including two conventional banks, and two Islamic banks, where data for the independent variables (debt ratio, and equity ratio), and for the dependent variables (return on assets, and return on equity) has been collected, and four linear regression model have been built to link between the variables of the study.

The results indicated that there is no statistically significant impact for the capital structure measured by debt ratio and equity ratio on return on assets, in the Jordanian conventional and Islamic banks, while it was found that there is a positive statistically significant impact for the capital structure measured by debt ratio on the return on equity in the Jordanian conventional banks, and negative statistically significant impact for the capital structure measured by equity ratio on the return on equity in the Jordanian conventional banks.

The study recommended that the Jordanian conventional and Islamic banks are must to finance their banking and investment activities through increasing the capital, rather than depend on debt, as well as taking into consideration the characteristics of the nature of the bank before making financing decisions.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

تقوم المصارف بدور هام في الاقتصاد الوطني، من خلال دور الوسيط المالي بين وحدات الفائض ووحدات العجز وتقديم الخدمات المصرفية والمالية، وهي وعاء استثماري، ووسيلة ادخار للأفراد والشركات، كما وتعتبر المصارف أداة مهمة في منح التمويل اللازم للمنتجين والمستهلكين، من خلال منح الائتمان، وتقديم الخدمات وقبول الودائع، وتوفير القنوات اللازمة والمناسبة لحشد المدخرات، ومن ثم توجيهها لتمويل المشاريع الاقتصادية؛ لذا فأنها تعتبر العصب الرئيس في تغذية القطاعات الاقتصادية.

وتشكل المصارف التقليدية والإسلامية من أهم القطاعات المالية في بورصة عمان، ويمثل الأداء الايجابي لها دوراً هاماً في تحقيق الكفاءة المصرفية، وزيادة الاستقرار الاقتصادي في الدولة، ويعتبر أداء البنوك من القضايا المهمة، والذي يستدعي جهداً منها لتوسيع حصتها المصرفية، نظراً لارتفاع حدة المنافسة المصرفية ضمن البيئة المصرفية، وبدون أن يتوافر لدى البنوك الأموال اللازمة للقيام بالعمليات التشغيلية والاستثمارية، وتقديم الخدمات المصرفية والتي تتطلبها الصناعة المصرفية، فإنه يصعب عليها الاستمرار بأنشطتها وتحقيق الميزة التنافسية.

وظهر مفهوم هيكل التمويل نتيجة لتعدد مصادر التمويل المتاحة للمؤسسات المالية والمصرفية واختلاف طبيعة كل مصدر من الكلفة والمخاطر، إنَّ من أهم القرارات التي تتخذها البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية هو قرار التمويل ويعتبر من القرارات المهمة والتي تؤثر على الأرباح المستقبلية للبنوك، وذلك باختيار المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل والمتمثل أولاً بالمديونية، وثانياً: حقوق الملكية، لذا فإنَّ الاختيار لمصدر التمويل المناسب من الأمور المهمة ليخفض من كلفة رأس المال في المؤسسة المالية.

وتعتبر المديونية والمتمثلة بالودائع من المصادر الرئيسة لأموال المصارف، والتي يُلجأ إليها عند اتخاذ قراراتها التمويلية باستقطاب هذه الودائع، وإعادة توظيفها واستثمارها في قنوات مختلفة على شكل قروض وتسهيلات ائتمانية، واستخدامها من قبل الأفراد والشركات، لسد احتياجاتهم وتمويل استثماراتهم.

وتعتبر حقوق الملكية من مصادر التمويل الداخلية والرئيسة في الهيكل التمويلي الخاص بهذه المصارف، والتي تعتمد عليها الإدارة المالية في اتخاذ القرار التمويلي، والمتمثلة برأس المال، والأسهم العادية، والاحتياطيات والأرباح المحتجزة. لذا جاءت هذه الدراسة لاختبار أثر

هيكل رأس المال على أداء البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية خلال الفترة (1998-2013)، لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق الربحية، وزيادة الكفاءة التي تصبو إليها البنوك.

مشكلة الدراسة:

يمثل هيكل رأس المال موضوعاً من الموضوعات الشائكة والمهمة والتي تهتم بها إدارة البنوك؛ نظراً لصعوبة تحديد نوع رأس المال الذي ستعتمد عليه البنوك في تمويل عملياتها ومشروعاتها الاستثمارية، سواء أكان التمويل الداخلي والذي يعتمد على حقوق أموال المساهمين في الشركة أم من التمويل الخارجي، والذي يشكل عبئاً على البنوك بزيادة حجم مديونيتها، وما يترتب على ذلك من مخاطر وتكاليف إضافية، وبناءً على طبيعة التمويل المستخدم والمفاضلة بين تلك المصادر أو المزيج الأمثل والذي يحدد مستوى الأداء ومنه يتحدد مستوى الربحية، فإذا كان الاختيار سيئاً فإن ذلك سوف يعكس الأداء المنخفض للبنك، وعليه تتحدد مشكلة الدراسة لأختبار وتحليل أثر هيكل رأس المال على أداء البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية، وهل هناك فروقات بين هذه البنوك من حيث أثر هيكل رأس المال على الأداء؟

أسئلة الدراسة:

جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما أثر هيكل رأس المال مقاساً بنسبة المديونية ونسبة حقوق الملكية على أداء البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية مقاساً بالعائد على الأصول (ROA)؟
2. ما أثر هيكل رأس المال مقاساً بنسبة المديونية على أداء البنوك التقليدية والأسلامية الأردنية مقاساً بالعائد على حقوق الملكية (ROA)؟
3. ما أثر هيكل رأس المال مقاساً بنسبة حقوق الملكية على أداء البنوك التقليدية والأسلامية الأردنية مقاساً بالعائد على الأصول (ROA)؟
4. ما أثر هيكل رأس المال مقاساً بنسبة المديونية ونسبة حقوق الملكية على أداء البنوك التقليدية والأسلامية الأردنية مقاساً بالعائد على حقوق الملكية (ROE)؟
5. ما أثر هيكل رأس المال مقاساً بنسبة المديونية على أداء البنوك التقليدية والأسلامية الأردنية مقاساً بالعائد على حقوق الملكية (ROE)؟
6. ما أثر هيكل رأس المال مقاساً بنسبة حقوق الملكية على أداء البنوك التقليدية والأسلامية الأردنية مقاساً بالعائد على حقوق الملكية (ROE)؟
7. التعرف على الفروقات بين البنوك التقليدية والأسلامية الأردنية من حيث أثر هيكل رأس المال على أدائها خلال الفترة (1998-2013)؟

أهمية الدراسة:

يعتبر هيكل رأس مال البنك الأساس الذي تعتمد عليه البنك في عملية التمويل، فمن خلال سياسة التمويل التي يقوم بتحديدها البنك يتم تحديد مكونات هيكل رأس المال سواء أكان مكونا من حقوق الملكية أم من مديونية ممثلة بالودائع أم من مزيج من هذين التمويلين. ويؤثر هيكل التمويل في البنك في أداء البنك من حيث مساهمته في تحديد مستوى الربحية المتحققة. حيث تعتبر الربحية الهدف الأساسي الذي تسعى مختلف البنوك التقليدية والإسلامية إلى تحقيقه. وعليه فإنه من الضروري التعرف على أثر هيكل رأس المال على أداء البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية، حيث تعتبر البنوك من أهم القطاعات المالية والدور الذي تقوم به في تقديم الخدمات لعملائها وفي المقابل استثمار أموالهم في القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تؤثر بشكل مباشر على اقتصاد الأردن.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء أثر هيكل رأس المال على أداء البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية خلال الفترة (1998-2013) ومن خلال ما يلي:

1. التعرف على أثر نسبة المديونية على أداء البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية خلال الفترة (1998- 2013).
2. التعرف على أثر نسبة إجمالي حقوق الملكية على أداء البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية خلال الفترة (1998- 2013).
3. التعرف على مدى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية من حيث أثر هيكل رأس المال على أدائها خلال الفترة (1998-2013).

فرضيات الدراسة:

بنيت الدراسة على الفرضيات التالية:

H1.1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لنسبة المديونية على أداء البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية خلال الفترة (1998- 2013).

H1.2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لنسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول على أداء البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية خلال الفترة (1998-2013).

H1.3: يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha\geq 0.05$) بين البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية من حيث أثر هيكل رأس المال على أدائها خلال الفترة (1998-2013).

منهجية الدراسة:

للوصول إلى أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والذي من خلاله سيتم اختبار الفرضيات والوصول إلى النتائج، كما سيتم جمع البيانات اللازمة عن البنوك عينة الدراسة لدراستها وتحليلها والخروج بنتائجها، حيث تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Liner Regression Analysis)، ومن خلال الاعتماد على البرنامج الإحصائي E-views، وكذلك سيعرض الباحث الإطار النظري للدراسة من خلال الإطلاع على الأدبيات والتي تخص موضوع الدراسة والدراسات السابقة، وتتمثل مصادر جمع المعلومات من نوعين وكالآتي:

- **المصادر الثانوية**: والمتمثلة في الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية والدراسات السابقة العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة لتغطية الإطار النظري للدراسة.
- **المصادر الأولية**: والتي تشمل القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة والمدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية والمنشورة في دليل الشركات الأردني لعام (2014).

أولا: مجتمع الدراسة وعينتها

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية والمدرجة أسهمها في بورصة عمان و دليل الشركات لعام (2014)، والمتكونة من (13) بنكاً تقليدياً و(3) بنوك إسلامية، أما عينة الدراسة فتمثلت في (4) بنوك، منها بنكان تقليديان وبنكان إسلاميان والتي توفرت عنها جميع البيانات المتعلقة بالدراسة في الجدول (1).

الجدول (1) يبين توزيع البنوك عينة الدراسة

الرقم	اسم البنك	تاريخ التأسيس
1	البنك العربي	1930
2	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974
3	البنك الإسلامي الأردني	1979
4	البنك العربي الإسلامي الدولي	1997

المصدر: جمعية البنوك الاردنية 2013

ثانيا: محددات الدراسة

تم اختيار مدة الدراسة وهي 16 سنة والممتدة من عام 1998 إلى عام 2013 لتكون الأساس الذي سوف تستخرج منه النتائج الصحيحة والسليمة من الناحية المالية والتي يمكن الاعتماد عليها من خلال توفير البيانات المالية اللازمة عن فترة الدراسة.

ثالثا: نموذج الدراسة

لغرض الوصول إلى النتائج، سيتم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Liner Regression Analysis)، ومن خلال بناء أربع نماذج لتحليل الانحدار وذلك من خلال استخدام البرنامج الإحصائي E-vieos ، وتم صياغة النموذج وكما يلي:

$$\mathbf{ROA= \alpha_\circ +\beta_1\ TL/TA + \mu t ....1)}$$

$$\mathbf{ROA= \alpha_\circ + \beta_1\ TE/TA + \mu t ....2)}$$

$$\mathbf{ROE= \alpha_\circ +\beta_1\ TL/TA + \mu t ....3)}$$

$$\mathbf{ROE= \alpha_\circ\ \beta_1\ TE/TA + \mu t ....4)}$$

حيث:

ROA: المتغير التابع العائد على الأصول.

ROE: المتغير التابع العائد على الملكية.

$\alpha_\circ$: قيمة الثابت.

TL/TA: نسبة المديونية.

TE/TA: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول .

µt: معامل الخطأ العشوائي.

β_1 للمعادلة الأولى والثانية: حساسية التغير في العائد على الأصول، الناتجة عن التغير في نسبة المديونية ونسبة إجمالي الملكية إلى إجمالي الأصول.

$\beta 1$ للمعادلة الثالثة والرابعة: حساسية التغير في العائد على الملكية الناتجة عن التغير في نسبة المديونية ونسبة إجمالي الملكية إلى إجمالي الأصول.

رابعا: الأسلوب الإحصائي وتحليل البيانات

من أجل الوصول إلى النتائج تم تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الاعتماد على البرنامج الإحصائي **E-views**، ومن خلال استخدام مجموعه من الأساليب الإحصائية وهي على النحو التالي:

1. الإحصاءات الوصفية: والتي تمثلت بالوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأقل قيمة.
2. اختبار الارتباط الذاتي VAR Residual Serial Correlation LM Tests
3. اختبار عدم تجانس البيانات Heteroskedasticity
4. اختبار الازدواجية الخطية. Collinearity Test
5. اختبار طريقة المربعات الصغرى في تحليل الانحدار **(OLS)**.

خامسا: متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة: وتشمل هيكل رأس المال ممثلة بكل من:

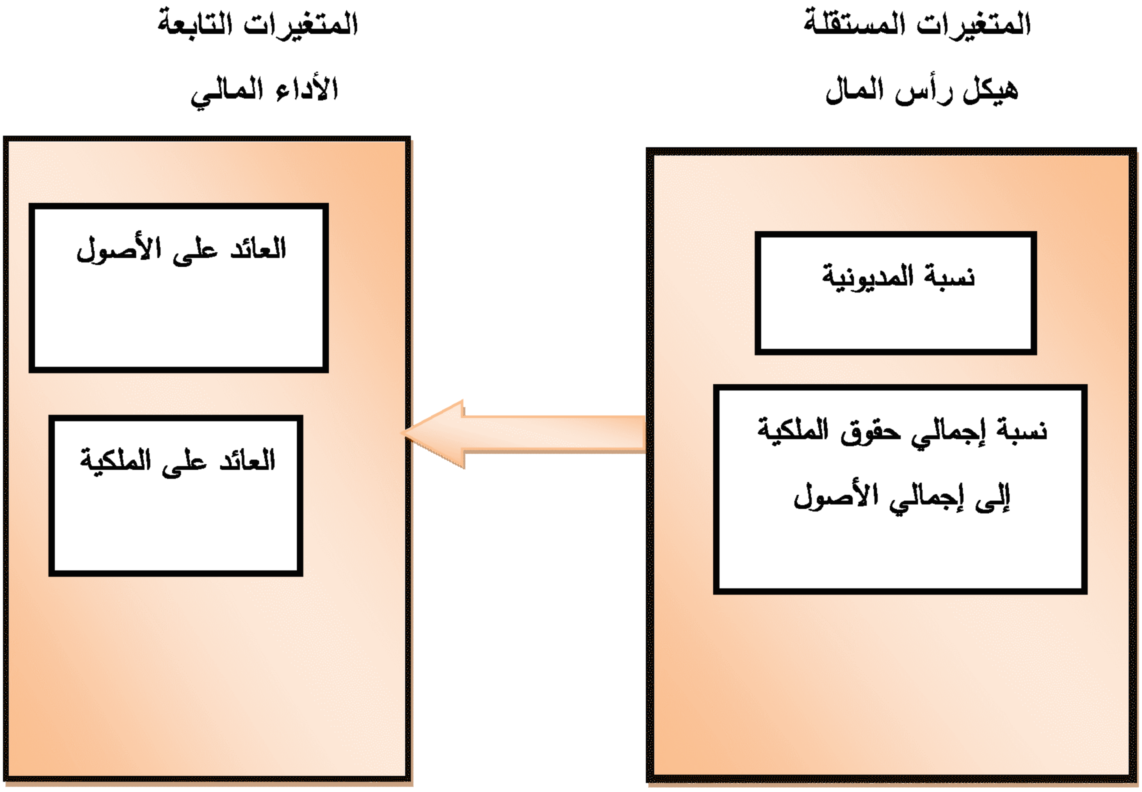
- نسبة المديونية.
- نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول.

المتغيرات التابعة: وتشمل الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية ممثلة بكل من:

- العائد على الأصول.
- العائد على الملكية.

والشكل التالي يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة:

الشكل (1) نموذج الدراسة



سادساً: التعريفات الإجرائية

هيكل رأس المال Capital structure: هو عبارة عن التمويل الدائم والذي يتكون من التمويل المقترض طويل الأجل والتمويل الممتلك، وهو يعبر عن الطريقة التي من خلالها يقوم البنك بتمويل أصوله عن طريق مزيج من حقوق الملكية والمديونية ممثلة بالودائع (العامري،159:2010).

الأداء performance:يعرف تقييم أداء المصرف بأنه التعرف على مدى كفاءة أداء المصرف في الوصول إلى الأهداف التي يتم وضعها عند عملية التأسيس والتخطيط أي المقارنة بين ما هو المفترض الوصول إليه وما تم الوصول إليه فعلاً ويقاس الأداء من خلال معدل العائد على الأصول، ومعدل العائدعلى حقوق الملكية (الموسوي،59:2011).

العائد على الأصول Return on Assets (ROA): وهو يمثل نسبة تشير إلى ربحية البنك، وتقيس قدرة إدارة البنك على توليد الدخل الصافي من إجمالي أستثماراته في الأصول، لذلك تعتبر مقياس لكفاءة إدارة البنك في تحقيق أرباح صافية نتيجة أستخدام أصولها. ويتم

حساب هذه النسبة والتي تسمى أيضا معدل العائد على الأستثمار من خلال قسمة صافي الدخل على أجمالي الأصول(Brown, 2004).

العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE): يقيس معدل العائد على حقوق الملكية **Return on Equity** وهو ما يحصل علية الملاك لقاء أستثمارهم لأموالهم في نشاط البنك. وتتمثل تلك الأموال في رأس المال والأحتياطيات والأرباح المحتجزة وتدل هذه المعادلة على مدى كفاءة الإدارة في توظيف أموال المساهمين (النعيمي والتميمي، 103:2008). وبمعنى أخر يقيس هذا المعدل ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل الملاك، وكلما زادت قيمة هذا المعدل كلما دلت على كفاءة الإدارة في أستغلال أموال الملاك لضمان عائد مرضي لهم، ويتم قياسه من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي حقوق الملكية (الزبيدي، 139:2011).

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية

1. **دراسة صيام وخريوش (2002). بعنوان: العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التقليدية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية للفترة (1991–2002).**

حيث تكونت عينة الدراسة من **(12)** بنكاً تجارياً. وقد تم دراسة سلوك المتغير التابع المتمثل في ربحية البنوك التقليدية التي تم قياسها باستخدام معدل العائد على الاستثمار، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في (حقوق الملكية، حجم البنك مقاسا بإجمالي الأصول، ونسبة المديونية ونسبة الفوائض النقدية، والسيولة النقدية، ومصاريف الدعاية والاعلان).

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة طرديه ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التقليدية من جهة وكل من(حقوق الملكية، مصاريف الدعاية والإعلان، ونسبة المديونية، والسيولة النقدية، والفوائض النقدية). وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية هذه البنوك وإجمالي الأصول وعمر البنك.

2. دراسة ابو زعيتر(2006) بعنوان: العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين (1997-2004).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين خلال الفترة (1997-2004)، وكانت عينة الدراسة مجموعه من المصارف التجارية العاملة في فلسطين ومنها، (بنك الاستثمار الفلسطيني، بنك القدس العربي، بنك القاهرة عمان، الأردن، التجاري الفلسطيني، وبنك فلسطين المحدود).

واختبرت الدراسة المتغير التابع والمتمثل بـ (الربحية) مقاسا بمعدل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) وتمثلت المتغيرات المستقلة (بنسبة السيولة النقدية، ونسبة الأصول الثابتة إلى حقوق المساهمين، ونسبة المديونية، وصافي الفوائد، إجمالي الموجودات، حقوق الملكية، وعمر البنك،عدد الموظفين). وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود علاقة طردية بين كل من صافي الفوائد، حقوق الملكية، عدد الموظفين، وعدد الفروع)، وقياس الربحية (معدل العائد على الأصول) و(معدل العائد على حقوق الملكية)، ووجود علاقة عكسية بين نسبة السيولة النقدية والربحية مقاسة بمعدل العائد على الأصول، ووجود علاقة طردية بين عمر المصرف والربحية مقاسة بمعدل العائد على الأصول، ووجود علاقة طردية بين

كل من نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية، ونسبة المديونية، إجمالي الأصول)، والربحية مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية.

3. دراسة الرشدان (2009) بعنوان: "العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية: حالة البنك الإسلامي الأردني".

هدفت هذه الدراسة للتعرف على العوامل المؤثرة على ربحية وأداء البنك الإسلامي الأردني مقاسا بمعدل ربحيته خلال الفترة (**1980-2008**). واستخدمت هذه الدراسة الأسلوب الإحصائي المتمثل بتحليل الانحدار الخطي المتعدد، وتحليل التباين أحادي الاتجاه، ومن خلال الأعتماد على التقارير المالية السنوية في جمع البيانات الصادرة من البنك، ودليل الشركات الصادر عن بورصة عمان، لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك مقاسا بإجمالي الأصول وربحية البنك، وإجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، ونسبة إجمالي المصاريف إلى إجمالي الأصول، وهذه النسب لها تأثير سلبي على ربحية البنك. كذلك توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي القروض اللاربوية إلى إجمالي الأصول وربحية البنك. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات.

- استثمار الودائع من قبل البنك في مشاريع اقتصادية وذات جدوى.
- الاهتمام بالمديونية وحجم البنك لما لها من تأثير على ربحية البنك.
- تقديم الخدمات المتميزة بوسائل حديثة لكسب المزيد من ثقة المتعاملين مع البنك.
- على البنك المركزي تطبيق طرق حديثة ومختلفة للرقابة على البنوك الإسلامية تختلف عن الطرق المطبقة في البنوك التقليدية .
- تعيين الكفاءات المؤهلة علميا ودينيا للعمل بالقطاع المصرفي الإسلامي.

4. **دراسة رمضان والعقدة (2011) بعنوان: "محددات هيكل رأس المال في الشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة من واقع سوق الأوراق المالية الأردني" للفترة(2006-2000)**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على محددات هيكل رأس المال للفترة من (2006 2000)، ولمعرفة هل إن قرارات الشركات العامة بخصوص الرفع المالي ينسجم ونتائج الدراسات السابقة، وتم استخدام نموذج Fixed Effect "Regression" Model أو ما يعرف بـ -Least Squares Dummy Variable Regression Model ومن خلال (9) متغيرات مستقلة باعتبارها متغيرات محتملة لمحددات رأس المال في الشركات المساهمة العامة الأردنية. وتم

تحليل البيانات من مؤشرات الـ (100) شركة المدرجة في سوق الأوراق المالية الأردني لتحديد العلاقة بين نسبة المديونية، وبين كل من حجم وعمر وربحية وسيولة وهيكل أصول الشركة والنمو المتوقع لها ومخاطرها والضرائب والدرع الضريبي من غير القروض. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية واقتصادية بين نسبة المديونية في هيكل رأسمال الشركات المساهمة العامة الأردنية وبين كل من الربحية والسيولة ومخاطرها، وكذلك وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية واقتصادية بين نسبة المديونية للشركات عينة الدراسة. وتأتي نتائج هذه الدراسة منسجمة مع نتائج الدراسات التي أجريت في كثير من الدول المتقدمة بخصوص محددات هيكل رأس المال ولكن عارضت نتائج هذه الدراسة نتائج دراسة (Myers،2001)، ودراسة (Green Murinde and Suppakitijarak،2002)، فيما يتعلق بتأثير الدرع الضريبي في هيكل رأس المال واختلفت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (Esperance et al.،2003)، حول تأثير عمر الشركة في هيكل رأس المال. واختلفت أيضا مع دراسة (Hall et al.،2003)، وكذلك دراسة (Cassar and Holmes،2003)، حول تأثير معدل النمو المتوقع للشركات في هيكل رأس المال.

5. دراسة أحمد خليل (2011) بعنوان: "أثر الهيكل التمويلي على ربحية الشركات المساهمة العامة الأردنية وعلى سياستها في توزيعات الأرباح: دراسة اختباريه"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الهيكل التمويلي على ربحية الشركات المساهمة العامة الأردنية وعلى سياستها في توزيعات الأرباح خلال الفترة (2009- 2007). بلغ حجم عينة الدراسة (75) شركة موزعة على القطاعات التالية : القطاع المالي، والقطاع الصناعي، والقطاع الخدمي، حيث تم جمع البيانات اللازمة وتحليلها باستخدام نموذج الانحدار البسيط. من خلال استخدام الحزمة الإحصائية (SPSS-Version 18)، وبعض الأساليب الإحصائية المتمثلة بالوسط الحسابي، والانحراف المعياري،وأعلى قيمة،واقل قيمة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين المتغير المستقل (نسبة المديونية **DR**)، والمتغير التابع (نسبة حصة السهم من الأرباح **EPS**)، للشركات عينة الدراسة في القطاع الصناعي والمالي، والخدمي. وهناك تفاوت في العلاقة ما بين القطاعات المختلفة في قوتها من خلال معامل الأرتباط (**R**)، كذلك تختلف في اتجاهاتها من خلال نوع (**R**)، موجب أو سالب.

- عدم وجود علاقة بين المتغير المستقل والذي يمثل الهيكل التمويلي (نسبة المديونية **DR**)، والمتغير التابع والذي يمثل حصة السهم من توزيعات الأرباح (**DPS**)، وان هناك تفاوت في نسبة توزيع الأرباح بين القطاعات الثلاثة، مما يدل على أن هناك تباين في قدرة الإدارات في هذه القطاعات من حيث استخدام الأموال المقترضة وعدم تحقيق الأرباح لتوزيعها على المساهمين. وفي ضوء النتائج السابقة خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والتي سوف نجملها بالاتي:
- مراعاة عامل الكفاءة في استثمار الأموال المقترضة من خلال الموازنة بين العائد المتوقع على الاستثمار هذا من ناحية، وتكلفة الدين من ناحية أخرى.
- -توزيع الأرباح على المساهمين لتشجيعهم للاحتفاظ بأسهمهم من اجل استقرار الشركة واستمراريتها.
- زيادة رأس المال بدل الأعتماد على الاقتراض المصحوب بفوائد مرتفعة ومخاطر مرتفعة.

6. دراسة مدفوني (2012) بعنوان: "أثر هيكل رأس المال والملكية على التدفقات النقدية الحرة للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر هيكل رأس المال وأثر الملكية على التدفقات النقدية الحرة لـ (56) شركة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة (2000-2009)، وقد استخدمت الدراسة المعادلات الآنية لتقدير معادلات الانحدار.

وتوصلت الدراسة إلى إن الشركات الصناعية الأردنية تحتفظ بنسبة منخفضة من التدفقات النقدية الحرة والبالغة بـ **5 %**، وهذا يدل على عدم قدرتها على توفير التمويل الداخلي اللازم لتمويل استثماراتها. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن ملكية المؤسسة تشكل بديل عن الدين في الحد من قدرة الإدارة على استخدام تلك التدفقات لمصلحتها الخاصة على حساب الملاك، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم التدفقات النقدية الحرة والرافعة المالية. ووجود علاقة طرديه بين الرافعة المالية من جهة وكل من الأصول الملموسة، حجم الشركة، وفرص النمو من جهة أخرى. بينما وجدت علاقة عكسية بين الرافعة المالية وربحية الشركة. وأوصت الدراسة على:

- ضرورة التعرف على أثر هيكل رأس المال وأثر الملكية على الشركات عينة الدراسة.
- زيادة مستوى إفصاح الشركات الأردنية لرفع مستوى الشفافية.

تخفيض القيود والمعوقات المفروضة على الشركات الأردنية.

7. دراسة النجار(2013) بعنوان: "مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين- دراسة اختباريه".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2004-2011). تكونت عينة الدراسة من (20) شركة مدرجة في بورصة فلسطين بحيث تم مراعاة اختيار العينة بناء على توافر جميع البيانات، وقد تم بناء نموذج للانحدار الخطي وتحليل البيانات باستخدام تحليل الانحدار المتعدد. توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للرفع المالي على كل من العائد على الأصول (**ROA**)، العائد على حقوق الملكية (**ROE**)، العائد على المبيعات (**ROS**). وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تقوم إدارات الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بدراسة وتقييم مالي للهيكل التمويلي بهدف الوصول إلى أفضل نسبة مثلى للرفع المالي ضمن الهيكل التمويلي.

8. دراسة الكوفحي (2013) بعنوان: محددات هيكل رأس المال في شركات التامين الأردنية خلال الفترة (2011-2009)م.

استخدمت هذه الدراسة الأسلوب الإحصائي الوصفي وأسلوب **VIF** لاختبار صحة نموذج الدراسة، حيث اعتبر مستوى الرفع المالي في هيكل رأس المال المتغير التابع في حين تمثلت المتغيرات المستقلة : حجم الشركة، والربحية، والنمو، والتدفق النقدي الحر، والوفورات الضريبية من دون الفوائد، والانحرافات عن مستوى الدين المستهدف، وتوزيع الأرباح. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تشكيل عينة من 25 شركة تأمين مدرجة في بورصة عمان، لتشكل بذلك العينة ما نسبته **92.6 %** من مجتمع الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية. يبلغ متوسط مستوى الرفع المالي في شركات التامين نسبة **50.35 %** من هيكل رأس المال وهي تعتبر نسبة مرتفعه إذا ما تم مقارنتها بمثيلاتها في الأسواق المتقدمة.

- تفضل شركات التامين اللجوء للتمويل بالدين بسبب قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- استغلال الأرباح من قبل الشركات ذات الربحية المرتفعه في عمليات التمويل والاستثمار بدل اللجوء إلى التمويل بالدين.
- تعتمد الشركات في تمويل فرص النمو المستقبلية على الأرباح المحتجزة وإصدارات الأسهم أكثر من التمويل بالدين.
- بسبب توزيع الأرباح يزداد الطلب على التمويل بالدين ويساعد هذا التوزيع على تخفيض أثر صراع الوكالة في هذه الشركات.

كذلك تبين أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لبعض المحددات على مستوى الرفع المالي حيث كان تأثير للحجم، والانحراف عن مستوى الدين المستهدف، وكان تأثير توزيع الأرباح له أثر ايجابي على مستوى الرفع المالي. وكان هناك أثر سلبي للربحية وفرص النمو، أما التدفق النقدي الحر والوفورات الضريبية فلم يكن لهم أثر يذكر على درجة الرفع المالي في هيكل رأس المال. إلى أنه يعزا سبب اختلاف النتائج عن بعض نتائج الدراسات قد يكون بسبب طبيعة الشركات في الدول النامية ومثيلاتها في الدول المتقدمة وتأثير هذه المحددات على هذه الشركات. وقد توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية. يجب أن تأخذ الشركات بعين الاعتبار العوامل المستقلة والمؤشرات المالية المؤثرة عند بناء هيكل رأس المال لهذه الشركات، وعلى الشركات الناشئة والتي تمتلك فرص نمو مستقبلية اللجوء إلى التمويل بحقوق الملكية، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف التمويل بالدين. وتشجيع إدارات الشركات على زيادة الإنفاق في البنود التي تعتبر الدروع الضريبية. العمل على توزيع الأرباح في حالة زيادة معدل التدفق النقدي الحر، ثم اللجوء إلى التمويل بالدين.

9. دراسة الحمدان والقضاة (2013) بعنوان: "أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (1991-2010). بلغ حجم عينة الدراسة (13) مصرفاً تجارياً، استخدمت هذه الدراسة تحليل البيانات الجدولية (panel data) ونماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى (GLS). أوضحت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية لهيكل رأس المال مقاساً بنسبة المطلوبات إلى الموجودات على أداء المصارف الأردنية مقاساً بالعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم من الأرباح الصافية. بينما تبين وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية لهيكل رأس المال مقاساً بنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات على العائد على الموجودات، ووجود أثر سلبي وذو دلالة إحصائية على كل من نصيب السهم من الأرباح الصافية والعائد على حقوق الملكية، وأظهرت الدراسة أن حجم المصرف له تأثير ايجابي وذو دلالة إحصائية على الأداء في المصارف الأردنية الدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها بالاتي:

- وجود تأثير ايجابي لهيكل رأس المال مقيسا بنسبة المطلوبات إلى الموجودات، ويمثل دلالة إحصائية على العائد على الموجودات،والعائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم العادي

من الأرباح الصافية وبنسبة 9 %، وعلى العائد على حقوق الملكية بنسبة 3%، وعلى العائد على الموجودات بنسبة 0,7 %، مما يدل على إن الزيادة في نسبة المديونية تزيد من ربحية البنك.

- وجود تأثير ايجابي وذو دلالة إحصائية على العائد على الموجودات بنسبة 3 %، وله تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على العائد على حقوق الملكية ونصيب السهم من الأرباح الصافية، وقد بين الباحث أن زيادة حقوق الملكية تؤدي إلى خفض نصيبها من الأرباح.
- حجم المصرف له تأثير موجب وذو دلاله إحصائية على العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية ونصيب السهم من الأرباح الصافية. وقد أوصت الدراسة إدارات المصارف بتعزيز الودائع المختلفة لأنها تعد من أهم مصادر التمويل لديها، كما توصي الدراسة بزيادة رأس مال المصارف حتى يكون هناك تناغم بين رأس مال المصرف وحجمه.

10. دراسة عبد الجليل (2014) بعنوان: "أثر هيكل رأس المال على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"

هدفت هذه الدراسة على معرفة أثر هيكل رأس المال على الأداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المسجلة في سوق عمان المالي لمدة (5) سنوات للفترة (2012-2008). استخدمت هذه تحليل الانحدار المتعدد لبيان اثر نسبة المديونية، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية، ونسبة التغير السنوي في الأصول، ومعدل دوران الأصول، على كل من العائد على الاستثمار، والعائد على حقوق الملكية، كما استخدمت معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة لتدعيم نتائج الانحدار المتعدد. واستخلصت الدراسة النتائج التالية:

- وجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية عند مستوى 10% لنسبة الديون على العائد على الاستثمار، ولم يجد تحليل معامل الانحدار أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%، لنسبة الديون إلى حقوق الملكية على العائد على الاستثمار.
- وجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، لنسبة الديون إلى حقوق الملكية على العائد على حقوق الملكية، ولم يجد تحليل معامل الانحدار أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%، لنسبة المديونية على العائد على حقوق الملكية.

- وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، لمعدل دوران الأصول، ونسبة النمو على العائد على الاستثمار، وأثر طردي ذو دلالة إحصائية لمعدل دوران الأصول ونسبة النمو (5%، 1% على التوالي) على العائد على حقوق الملكية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1. دراسة Ansari end Rehman (2008) بعنوان : أداء البنك الإسلامي والتقليدي في باكستان .

"Financial Performance of Islamic and Conventional Banks in Pakistan".

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة الأداء المالي في البنوك الإسلامية والتقليدية في باكستان خلال الفترة (2006-2009). وقد تمثلت عينه الدراسة على ثلاثة بنوك إسلامية وثلاثة بنوك تجارية وتم جمع البيانات من خلال التقارير السنوية الخاصة بالبنوك عينه الدراسة. وتمثل المتغيرات المستقلة بالسيولة ومخاطر الائتمان وكفاية رأس المال والكفاءة التشغيلية، أما المتغيرات التابعة فتمثلت بكل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وتم أستخدام أختبار (ANOVA) وإختبار(T-TEST) لتحديد الأهمية الإحصائية لمتغيرات الدراسة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك الإسلامية أكثر سيولة، وأقل مخاطر وأكثر كفاءة تشغيلية من البنوك التقليدية .

2. دراسة Hamada (2010) بعنوان: "تأثير هيكل رأس المال على قيمة الشركة: الخدمات المالية والفنية للشركات المدرجة في بورصة عمان" (1998-2007)"

"Effect of Capital Structure on Value of The Firm: An Empirical Study on The Non-Financial Services Companies Listed in Amman Stock Exchange (1998-2007".

استخدمت الدراسة عينة من (18) شركة خدمية أردنية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين قيمة الشركة وهيكل رأس المال، وهذا يشير إلى أن الأستخدام المكثف للديون يؤثر سلباً على القيمة السوقية للشركة، وهذا يعني أن هذه الشركات ليست قادرة على تحقيق الفوائد المرجوة من أستخدام الدين. كما وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين قيمة الشركة وحجمها، أي أن الشركة تستخدم أصولها بشكل فعال لزيادة قيمتها.

3. دراسة Al-Farisi & Hendrawan (2011) بعنوان :" تأثير هيكل رأس المال على الأداء وكفاءة ربحية البنوك الإسلامية والتقليدية" : دراسة اندونيسيا.

"Effect of Capital Structure on Banks Performance: A Profit Efficiency Approach Islamic and Conventional Banks Case in Indonesia"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر هيكل رأس المال على فاعلية الربحية للبنوك التقليدية والإسلامية في أندونيسيا خلال الفترة (**2002-2008**). تكونت عينة الدراسة من (**102**) بنكاً تقليدياً، و(**3**) بنوك إسلامية مدرجة في بورصة أندونيسيا، حيث تم جمع البيانات اللازمة وتحليلها بأستخدام الأنحدار المتعدد. أشارت نتائج الدراسة إلى أن هيكل رأس المال له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على فاعلية الربحية للبنوك التقليدية والإسلامية في أندونيسيا وتبين أيضاً وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من حيث أثر هيكل رأس المال على فاعلية الربحية.

4. دراسةِ Awunyo-Vitor and Badu، (2012) بعنوان: "هيكل رأس المال وأداء البنوك في غانا"

"Capital structure and performance of lasted banks in Ghana"

اختبرت هذه الدراسة العلاقة بين هيكل رأس المال أو الرافعة المالية وأداء البنوك المدرجة في بورصة غانا للفترة (**2002-2010**) وقد تم استخدام انحدار بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لتحليل البيانات . وخلصت الدراسة إلى أن الرافعة المالية مقاسة بمجموع الديون إلى حقوق الملكية والديون قصيرة الأجل لها تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على الأداء المالي للبنوك مقاساً بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية.

5. دراسة Umar et al (2012) بعنوان " أثر هيكل رأس المال على أداء البنوك المالي في باكستان "

"Impact of capital structure on firms' financial performance: Evidence from Pakistan"

تناولت هذه الدراسة أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي ل **(100)** شركة في باكستان ومدرجة في بورصة كاراتشي للفترة الزمنية **(2006-2009)**.وتم أستخدام طريقة Exponential (Generalized Least Square Regression) لأختبار العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي للشركات. وقد أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات الثلاثة من هيكل رأس المال، المطلوبات المتداولة إلى إجمالي الأصول، والمطلوبات الطويلة الأجل لإجمالي الأصول، ومجموع المطلوبات إلى إجمالي الأصول، يؤثر سلباً على الدخل قبل الفوائد والضرائب، والعائد على الموجودات، والعائد على السهم الواحد وهامش صافي الربح.

6. دراسة Taani (2013) بعنوان: تأثير هيكل رأس المال على أداء البنوك التجارية الأردنية.

Capital Structure effects on banking performance:a case study of Jordan.

اختبرت هذه الدراسة تأثير هيكل رأس المال على أداء البنوك لبتجارية الأردنية، وأستخدمت الدراسة القوائم المالية السنوية لـ (12) بنك تجاري مدرج في بورصة عمان وكانت فترة الدراسة (5) سنوات من (2007-2011)، حيث أستخدمت الدراسة مجموعة من المؤشرات لقياس الأداء صافي الربح(NP)، والعائد على رأس المال العامل(ROCE)، العائد على حقوق المساهمين (ROE)، صافي هامش الفائدة (NIM)، وايضاً تم أستخدام إجمالي الديون إلى إجمالي الأموال (TDTF)، ومجموع الديون إلى إجمالي حقوق المساهمين (TDTE)، أعتبرت متغيرات رأس المال، وتم أستخدام نموذج الأنحدار الخطي المتعدد لتقدير العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المصرفي. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن البنك مقاساً بصافي الربح والعائد على رأس المال العامل وصافي هامش الفائدة يرتبط بشكل إيجابي مع مجموع الديون، بينما أن إجمالي الديون غير ذات أهمية في تحديد العائد على حقوق المساهمين.

7. دراسة .Saeed،et al (2013) بعنوان:"تأثير هيكل رأس المال على الأداء المصرفي (دراسة حالة باكستان)"

"Impact of capital structure on banking performance (a case study of Pakistan)"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي للبنوك التجارية في باكستان خلال الفترة (2007-2011). تكونت الدراسة من جميع البنوك التجارية المدرجة في بورصة كاراتشي، وقد تم التعبير عن هيكل رأس المال من خلال نسبة الديون طويلة

الأجل إلى رأس المال ونسبة الديون قصيرة الأجل إلى رأس المال ونسبة إجمالي الدين إلى رأس المال، بينما التعبير عن الأداء المالي من خلال العائد على حقوق الملكية، والعائد على الموجودات والعائد على السهم. حيث تم جمع البيانات اللازمة وتحليلها بأستخدام الأنحدار المتعدد. أشارت نتائج الدراسة إلى أن هيكل رأس المال له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على الأداء المالي للبنوك التجارية في باكستان.

8. دراسة Goval (2013) بعنوان : تأثير هيكل رأس المال على ربحية بنوك القطاع العام في الهند :

"Impact of Capital Structure on Performance of Listed Public Sector Banks in India"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير هيكل رأس المال على ربحية بنوك القطاع العام في الهند والمدرجة في بورصة الهند الوطنية خلال الفترة (2008-2012)، أعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل الأنحدار الخطي لمعرفة العلاقة بين العائد على حقوق المساهمين، والعائد على الموجودات، والعائد على السهم الواحد EPS مع هيكل رأس المال. وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية متمثلة بالديون القصيرة الأجل مع الربحية من خلال جميع المقاييس (العائد على الأصول، العائد على حقوق المساهمين، والعائد على السهم EPS)، ووجود علاقة سلبية متمثلة بالديون الطويلة الأجل مع الربحية من خلال مقاييسها العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين والعائد على السهم.

9. دراسة Rajha & Slehat (2014) بعنوان: "تأثير هيكل رأس المال على أداء البنوك الإسلامية الأردنية"

"The Effect of Capital Structure on The Performance of Islamic banks"

هدفت الدراسة إلى إجراء أختبار لمعرفة تأثير هيكل رأس المال على أداء البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة (**1998-2012**)، وكانت عينة الدراسة اثنين من البنوك الإسلامية الأردنية، أولاً: البنك الإسلامي الأردني، وثانياً: البنك الإسلامي العربي الدولي. وقد أعتمدت عينة الدراسة على البيانات المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة وتم تحليل البيانات بأستخدام النسب المالية، حيث

كان المتغير المستقل يمثل: نسبة حقوق المساهمين، إجمالي الأصول، نسبة التمويل إلى إجمالي الأصول، نسبة الأصول السائلة من إجمالي الأصول ونسبة تركيز مؤشر **Hervndal**. وكان المتغير التابع يمثل هو قياس الأداء بأستخدام مقياس توبين **(Q)**. حيث وجدت نتائج الدراسة أثر ايجابي لكل من نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول، ونسبة التمويل إلى إجمالي الأصول على أداء البنوك عينة الدراسة أما تأثير مؤشر **(Hervndal)** فقد أوجد تأثير سلبي على الأداء، ولا يوجد هناك تأثير في نسبة الأصول السائلة من إجمالي الأصول على أداء البنوك الإسلامية في الأردن.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي تناولت موضوع أثر هيكل رأس المال على أداء البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية، وقد تميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات كونها بطول فترة الدراسة والممتدة من عام 1998 إلى عام 2013، وتميزت هذه الدراسة أيضاً بأنها تناولت نسبة المديونية متمثلة بالودائع ونسبة حقوق الملكية في قياس هيكل رأس المال للمصارف.

الفصل الثاني

هيكل رأس المال

تمهيد:

من شروط أستمرار المؤسسات المالية وخصوصاً البنوك في أنشطتها توافر الأموال اللازمة لتمويل أصولها، ودرجة الأختلاف بين المصارف والشركات الصناعية والخدمية والتجارية من حيث أعتمادها على مصادر أموالها، وذلك لأختلاف طبيعة الأنشطة التي تقوم بها البنوك عن الشركات والمؤسسات المالية وأستخدامها لمصادر التمويل المختلفة. لذا تقوم المصارف بإختيار مصدر تمويلها، وما يترتب عليه من تكاليف، ومخاطر، وعوائد، وكذلك الألتزامات وما يترتب عليها من فوائد. ويعتبر قرار التمويل في المصارف من القرارات المهمة والتي تؤثر على ربحية وسيولة وأداء المصارف، بتحديد نوع التمويل سواء من المصادر الداخلية أموال البنك، أم المصادر الخارجية أموال الغير، أم المزيج المناسب من النوعين، وإن اختيار التمويل الأمثل بالنسبة للمصارف مهم من خلال دوره في تخفيض تكلفة رأس المال إلى أدنى مستوى، لذا سيتم التركيز على نوعين من مصادر التمويل، هما، أولاً: المديونية والممثلة بالودائع، وثانياً: حقوق الملكية، وعليه سيتناول هذا الفصل التعرف على مفهوم هيكل رأس المال، وأهم مصادر التمويل الداخلية والخارجية في البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية.

المبحث الأول: مفهوم هيكل رأس المال

يمكن تعريف هيكل رأس المال على أنه ذلك "المزيج من الديون المتمثلة بالقروض طويلة الأجل، والأسهم التي يتم الأحتفاظ بها من قبل المؤسسة، والتي تؤثر على قيمتها السوقية عن طريق التأثير بالعائد والمخاطرة (Brigham & Houston, 2009).

وعرف أيضاً على أنّه الأنواع من الأموال التي يمكن الحصول عليها عن طريق الأوراق المالية، والمبالغ المناسبة الرأسمالية (التي يزيد أمدها عن سنة)، وهو خليط من مصادر مختلفة من التمويل الدائم للمؤسسة، طويلة الأجل كحق الملكية، قروض طويلة الأجل والأرباح المحتجزة (العارضي، 2013 : 376).

وضح (Nu, 2008) إنَّ هيكل رأس المال يصف الطريقة المتمثلة في زيادة المؤسسة لرأس مالها اللازم لإقامة وتوسيع أنشطتها الأستثمارية، حيث أنه يمثل مزيج أنواع مختلفة من الديون وحقوق الملكية.

ويمثل هيكل رأس المال "مزيج من الديون طويلة الأجل، والأسهم التي تحتفظ بها المؤسسة والتي يمكن أن تؤثر تأثيراً كبيراً على قيمتها السوقية عن طريق التأثير في العائد، وبسبب تأثيره على قيمة المؤسسة يجب على المدير المالي فهم كيفية وقياس وتقييم مصادر التمويل، عند محاولة تكوين هيكل رأس المال" (Gitman, 1988).

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن تعريف هيكل رأس المال على أنه المصدر المالي الذي يمثل مزيجاً من الديون وحقوق الملكية، والذي تستخدمه المصارف في تمويل أصولها وأستثماراتها وتحقيق، الأرباح اللازمة.

ويمثل هيكل رأس المال الجانب الأيسر من الميزانية، والذي يتم من خلاله تمويل الجانب الأيمن للميزانية، والمتمثل بالأصول، وتختلف المصارف والمؤسسات المالية في أختيار هيكل رأس المال وذلك بسبب الأختلافات في أستخدامها لمصادر التمويل، وذلك يؤثر بالنتيجة على قرارات التمويل وبالتالي يؤثر على قرارات الأستثمار في تلك المؤسسات، وبسبب ذلك تقوم المؤسسات بتقييم مصادر التمويل المتاحة وخصائص هذه المصادر، لذا فأنه لأختيار هيكل رأس المال المناسب من خلال الموازنة بين العائد والمخاطرة، لأنَّ استخدام المزيد من الديون يزيد من المخاطر وبالتالي تأثير هذه المخاطر على حملة الأسهم، وفي نفس الوقت فإنَّ الإعتماد على الديون يؤدي إلى زيادة معدل العائد على حق الملكية (حداد، 2011 : 3).

المبحث الثاني: هيكل رأس المال في البنوك التقليدية

المطلب الأول: المصادر الداخلية (حقوق المساهمين)

أولاً: رأس المال

ويمثل الأموال التي يقوم المساهمون بدفعها في بداية تأسيس المشروع لمزاولة أعماله، فهو يعكس حجم النشاط الذي سوف يزاوله المشروع، ويعتبر رأس المال مقياساً لمتانة المركز المالي للبنك، والثقة التي يحظى بها لدى الأفراد والمؤسسات والدوائر المالية، وأحيانا تفرض التشريعات المصرفية مستويات منخفضة لرأس المال المدفوع بشرط زيادته بعد تأسيس المشروع، ولا يمكن سحبه الا في حالة خسارة المشروع وإشهار إفلاسه. وفي حالات أخرى يمكن سحب جزء من رأس المال؛ لمواجهة خسارة محتملة، أو تمويل أستثمار معين (يونس ومبارك،2008). ويتكون رأس المال في البنوك التجارية من:

1.**رأس المال المدفوع**: وهو عبارة عن "الأسهم المكتتب بها والمدفوعة قيمتها والعائد للمساهمين، وغالباً ما تكون أسهم عادية بقيمة أسمية موحدة، وأحياناً تكون أسهم ممتازة" (باسيلي،69:2007).

2.**الأرباح المحتجزة**

تعد جزءً من حقوق المساهمين وتعتبر وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للأستثمار داخلياً، وتتخذ الأرباح المحتجزة أشكالاً عديدة تتمثل في:

أ. **الاحتياطيات**: تتكون أما بنص القانون المصرفي، أو بموجب النظام الأساسي للمصرف، وهي توزيع لصافي الأرباح، بهدف تدعيم المركز المالي للمصرف خاصة مع ثبات رأس المال لسنوات طويلة، تزيد الثقة في المصرف من جانب كافة المتعاملين معه خاصة المودعين والدائنين، ويتم تكوينها لمواجهة الأخطار الائتمانية العادية للنشاط المصرفي، وتكون الأحتياطيات من الأرباح المحققة، أي من صافي الأرباح وبذلك تعتبر جزءاً من حقوق المساهمين، وهناك ثلاثة أنواع للأحتياطيات (السيسي، 2008 : 33) وتقسم إلى:

- **احتياطي إجباري (قانوني)**: وهي نسبة مئوية يقتطعها البنك كل عام من أرباحه وبشكل إجباري (قانوني) ويبقى البنك يقتطع هذه النسبة حتى يساوي القانوني (رأس المال المدفوع بالكامل).
- **احتياطي اختياري**: وهو بمثابة احتياطي يكونه البنك من تلقاء نفسه باقتطاع نسبة معينة من أرباحه الصافية، وذلك لدعم المركز المالي للبنك وكسب ثقة العملاء، وكذلك لمواجهة أية خسارة طارئة تواجه البنك تزيد عن الأحتياطي القانوني(جلدة،2009).
- **الأحتياطيات الأخرى:** تخول نظم المصارف الأساسية إدارة المصارف تكوين أحتياطيات أخرى في حدود معينه، كما تقرر الجمعيات العمومية للمساهمين تجنيب أحتياطيات

بمسميات مختلفة لزيادة الدعم في المركز المالي للمصرف، وخاصة عند تحقيق أرباح عالية، أو استثنائية مثل أحتياطيات الطوارئ، أو أحتياطيات المخاطر العامة للأقراض **(السيسي، 2008 : 34).**

ب- المخصصات

تكون قيمة الأصول لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقاً لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول، وتحمل الأرباح عادة بقيمة هذه المخصصات. وتختلف نسبة المخصصات، حسب ظروف كل مصرف ومن أمثلة المخصصات مخصصات الأستهلاك،والديون المشكوك فيها، وارتفاع أسعار أصول ثابتة (باسيلي،2007).

جـ- الأرباح غير الموزعة

إنَّ الإحتياطيات والمخصصات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين كأرباح، إلا أن المبالغ التي تبقى بعد أقتطاع الأحتياطيات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح أسهم توزع الإدارة جزءاً منها وتبقي جزءاً منها على شكل أرباح غير موزعه مدورة إلا أنها تكون قابلة للتوزيع، ويوزعها المصرف متى ما شاء (الصيرفي، 2007: 35).

المطلب الثاني : المصادر الخارجية- أموال الغير

وتتمثل في الأموال التي يحصل عليها البنك في خارج نطاق أمواله الخاصة وتتمثل بالتالي:

1- **الودائع**:

يقوم العميل بإيداع مبلغ من المال لدى المصرف، وهي من أبرز مكونات جانب الألتزامات، لذلك يلتزم المصرف برد هذا المبلغ عند الطلب أو لأجل معين مع دفع فوائد على الوديعة وحسب الأتفاق، وتكون طبيعة هذه الودائع محاطة بالسرية التامة، لأنَّها تدل على مركز العميل المالي، وتعد الودائع من أهم مصادر التمويل الخارجية التي تعتمد عليها البنوك التقليدية (الجنابي،129:2014).

وهي إيداع حقيقي مصدرها عملاء البنك، وتمثل ديوناً على البنك وحقوقاً لأصحابها، إذ أنَّ الودائع تمثل الجزء الأكبر من أموال البنوك التقليدية وبنسبة **80%** أو أكثر(Peter, Rose,1999). ومن أنواعها:

أولاً : الودائع حسب الأمد (الأستحقاق)

1- الودائع تحت الطلب (الجارية)

تعد من الحسابات الأكثر انتشاراً، إذ يقوم العميل بإيداع مبلغ من المال نقداً أو بأي وسيلة أخرى لدى المصرف، ويتم السحب عليها عادة بموجب شيكات صادرة من قبل العميل أو بأوامر سحب عند الطلب. وتمتاز الودائع الجارية عن بقية أنواع الودائع بحركتها النشطة بالإيداع والسحب، ولا تدفع فوائد على هذه الحسابات؛ لأنَّ أرصدتها تكون معدة للدفع دوماً وفوراً. وتكون أقل أهمية من الودائع الأخرى فيما يتعلق بكونها من موارد البنك (عبدالله والطراد، 2006:87).

2- ودائع التوفير:

وهي ودائع في حسابات توفير البنوك التقليدية، لا يجوز السحب عليها من خلال الشيكات بشكل مباشر، ويمكن أن تحول إلى الحساب الجاري في حالة السحب عليها عن طريق الشيكات، وهذه الودائع تتمتع بالاستقرار، وتكاليفها المنخفضة، وعليها فائدة غير محددة، تدفعها المصارف على ودائع التوفير وتكون عالية، وتسجل في دفتر توفير يحصل عليه المودع كلما أراد السحب من وديعته، ويكون عليها عوائد مرتفعة نسبياً لذلك تكون هذه الحسابات مفضلة لدى المودعين الذين يفضلون العوائد المرتفعة نسبياً (الصيرفي،2007 : 39).

3- الودائع لأجل تستحق بتواريخ معينة:

وتمثل الأموال التي يرغب الأفراد في إيداعها في البنوك التقليدية لمدة محددة مقدما (ثلاثة أشهر، وستة أشهر، أو سنه مثلاً)، ولا يجوز السحب منها جزئيا قبل انقضاء الأجل المحدد لإيداعها، ويلجا الأفراد إلى الإيداع الثابت لأجل في البنوك عندما يتكون لديهم فائض نقدي لم يتيسر لهم استثماره، واستعداد البنوك لأنَّ تدفع فائدة على تلك الإيداعات أكبر من الفائدة المدفوعة على أي نوع أخر من فوائد الودائع إذ إن تحديد فترة الإيداع يعطيها مرونة أكبر في استثمار الإيداعات الثابتة لأنها تضمن بقائها تحت تصرفها فترة الإيداع على الأقل وبذلك يمكن استثمارها بالكامل دون اعتبار لعامل السيولة، فيما عدا ما ينص على الاحتفاظ به في البنك المركزي على شكل حساب جاري، وإذا طلب المودع سحب وديعته قبل الميعاد يحق للبنك أن يختار عدم دفع الفائدة (الصيرفي، 2007 : 37-38).

ثانياً : الودائع بإخطار (أو الخاضعة لإشعار)

تتمثل هذه الودائع أتفاق بين المصرف والعميل أن يودع فيه مبلغ من النقود لدى المصرف مقابل الحصول على فائدة في نهاية الفترة، ولا يجوز للمودع سحب الوديعة أو جزء منها، ولا يقل مبلغ الوديعة عن حد معين ويرتفع سعر الفائدة عليها كلما زاد حجم الوديعة وطالت مدة الإيداع، ويحصل صاحب الوديعة لأجل على سعر فائدة أعلى من سعر الفائدة على ودائع

التوفير فبلغ سعر الفائدة على ودائع التوفير لدى البنوك التقليدية الأردنية 0.70% مقابل 3.46% على ودائع لأجل لعام 2011 (البنك المركزي الأردني، 2011).

ويمكن تحويل جزء منها للحساب الجاري ليتم السحب بالشيكات على هذا الحساب، ومجموع هذه الودائع تمثل المصدر الرئيسي لتمويل استثمارات البنوك التقليدية، ففي الأردن وصلت مجموع الودائع لأجل والتوفير إلى 40 % من الأصول و 72% من إجمالي الودائع لعام 2011 (الجنابي ، 2014 : 132).

ثالثاً: الودائع حسب الملكية

تقسم الودائع حسب الملكية إلى الودائع الأجنبية والودائع المحلية :

1-**الودائع الأجنبية:** وتمثل ودائع البنوك من خارج البلد وتتخذ هذه البنوك من المصارف المحلية بنوكاً مراسلة، ولتسهيل معاملاتها تحتفظ بمقدار قليل من الودائع لديها، ولا تدخل أرصدة هذه الحسابات في مجموع الودائع في حالة أستعمال صافي الودائع مطروحاً عنها الودائع في المصارف والتي ملكيتها لمصارف أخرى.

2-**الودائع المحلية:** وهي تتألف من ودائع القطاع الخاص وودائع المصارف المحلية، وتتمثل في ودائع القطاع الخاص والمقيم وتعد من أهم أنواع الودائع، كذلك الودائع الحكومية وشبه الحكومية في المصارف التجارية، وودائع البلديات والمؤسسات العامة والمودعة في المصارف التجارية(الصيرفي،40:2007).

رابعاً: ودائع حسب أصل الوديعة: وتقسم إلى وديعة أولية ووديعة مشتقة

1-**الوديعة الأولية:** وتمثل الوديعة التي يقوم الأشخاص أو الشركات والمؤسسات بإيداعها لأول مرة، وهذه الودائع توفر للبنوك أحتياطيات جديدة .

2-**الوديعة المشتقة:** وهي التي تنشأ من عمليات منح القروض والأستثمارات المالية المختلفة (آل علي، 2002).

خامساً: الودائع حسب مدتها أو حركتها

تمثل الودائع الجارية، ويكون رصيدها متحركاً وغير ثابت؛ لذلك يتطلب من البنك الأحتفاظ بسيولة عالية مقابلها بسبب زيادة السحوبات والإيداعات عليها بعكس الودائع لأجل، والتي تعتمد عليها البنوك التجارية في منح القروض طويلة الأجل بسبب أستقرارها (الجنابي، 133:2014).

المطلب الثالث : وظائف رأس المال في البنوك التجارية

يعرف رأس المال عموما بأنه "مجموع الأسهم العادية والأحتياطيات التي تمثل أرباحاً متولدة خلال أعوام سابقة تقوم الإدارة بأحتجازها (الحسيني والدوري، 2000).

يعتبر رأس المال في البنوك وسيلة لحماية المودعين من أحتمالات الإفلاس ولتمكين المصرف من تحمل الخسائر المتوقعة مما يعزز ثقة الجمهور والدائنين بالمصرف، ويمكن تحديد وظائف رأس المال بالتالي:

1. حماية أموال المودعين من أحتمالات الإفلاس التي يتعرض لها المصرف، لأن المصارف بشكل عام تعمل في بيئة تتعرض إلى درجات عالية من مخاطر عدم التأكد، الأمر الذي يؤدي لتعرضها لمخاطر عديدة، لذلك تعتبر الوظيفة الرئيسية لحقوق الملكية هي لحماية أموال المودعين من مخاطر الأنخفاض في قيمة هذه الأصول (محمد وأخرون، 2013).

2.يوفر الأموال اللازمة التي تحتاجها المصارف للحصول على رخصة التنظيم والتشغيل قبل حصولها على الأموال من المصادر المختلفة، مثل الحصول على تسهيلات البناء، والأرض، والإيجار، وشراء المعدات المختلفة (Rose,2002).

3.تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي تستخدمها المصارف حيث لا تمول هذه البنود عن طريق الودائع، ولكن تمول عن طريق رأس المال المدفوع، وتمثل أصولاً ثابتة لا تحول إلى نقدية إلا في حالة التصفية، ورأس المال لا يتم أداؤه إلا عند تصفية المصرف.

4.تمويل النشاط الإقراضي والأستثماري حيث تعتمد البنوك التقليدية في بداية إنشائها على رأسمالها خلال بدايات مرحلة التأسيس، لذلك فإنَّ رأس المال يساعد البنوك التقليدية في عملية النمو ومواكبة المستجدات في الخدمات المصرفية(محمد وأخرون، 2013).

المبحث الثالث: هيكل رأس المال في المصارف الإسلامية

المطلب الأول: المصادر الذاتية (الموارد الداخلية)

إنَّ موارد المصارف الذاتية تعتبر من الموارد الرئيسة والأساسية التي تعتمد عليها المصارف في تمويل عملياتها وأنشطتها الأستثمارية، وزيادة الموارد من خلال الطرق والوسائل والتي تمكن المصارف من تجميع أكبر قدر ممكن من الموارد لكي تباشر في عملياتها الأستثمارية وتتكون من :

1- **رأس المال:** يعتبر من أهم مصادر أموال المصارف الإسلامية، ورأس المال المدفوع هو الأموال التي يدفعها مؤسسي المصرف في بداية تأسيسه كذلك الإضافات التي تحصل في المستقبل. ويلعب رأس المال دوراً مهماً وتأسيسياً في انشاء المصرف من خلال توفير المستلزمات الأولية للبدأ في ممارسة المصرف نشاطه وأعماله، كذلك له أهمية كبيرة لما يقوم به من دور تمويلي في السوق المصرفية ومن خلال تغطية الأحتياجات التمويلية

لعملاء المصرف سواء كانت قصيرة الأجل أو متوسطة وطويلة الأجل (الموسوي، 2011: 37).

2- **الاحتياطيات**: تعتبر من مصادر التمويل الداخلية والمهمة، وكلما زادت الأحتياطيات زاد ضمان المودعين في المصارف وتقتطع الأحتياطيات من الأرباح لمواجهة أي طارىء وهي لذلك تكون ملك للمساهمين، وهناك أنواع من الأحتياطيات الأولى: الأحتياطي الخاص ويمثل الأحتياطي الذي يتم تكوينه من قبل المصرف ومن تلقاء نفسة لتدعيم المركز المالي للمصرف، ولتجنب أي خسارة في قيمة الأصول تزيد عن قيمة الأحتياطي القانوني، والثاني: الأحتياطي القانوني وهو أحتياطي يطلبه القانون على أن يكون نسبة معينة من رأس المال فعند تحقيق الأرباح يجب على المصرف أن يقتطع نسبة مئوية من الأرباح الصافية حتى يصبح الأحتياطي معادل للقيمة الإسمية لأسهم المصرف العادية (الصيرفي، 2007: 34-35)

3- **الأرباح المحتجزة**: يقرر مجلس أدارة المصرف في نهاية كل سنة مالية، وبعد تصديق الجمعية العمومية بالموافقة على مقدار الأرباح التي تحتجزها وتدور إلى الأعوام اللاحقة، وبإمكان المصرف إضافتها إلى الأحتياطي العام، أو تستخدم لزيادة رأس مال المصرف، وتعتبر هذه الأرباح الغير موزعه مورداً ذاتياً للمصارف الإسلامية (الموسوي،2011: 38)، إذ أنَّ أحتفاظ المصرف الإسلامي بجزء من الأرباح لا يعتبر مخالفاً لقواعد الشريعة الإسلامية؛ وذلك بسبب طبيعة عمل المصرف الإسلامي كمُضارب بأموال المودعين، وهذا يسمح له بالأحتفاظ بجزء من الأرباح لمواجهة الحالات التي من الممكن أن تواجهه، وتكون تحت تصرفه بهدف حماية أموال المودعين (خلف، 2006:196).

4- **المخصصات**: وهي مبالغ يتم خصمها من حسابات الأرباح والخسائر، أي بالتحميل على تكاليف التشغيل (مصروفات المصرف) بغض النظر عن نشاط المصرف لمواجهة الأستهلاك أو تسديد النقص في قيمة الأصول، ويتم تكوين المخصصات لمواجهة أي تدهور في نسب توظيف أستثمارات المصرف، ولمواجهة أخطار المصرف وقيامه بالوفاء بالألتزامات نيابة عن عملائه تجاه الآخرين، مثل خطابات الضمان والأعتمادات المستندية (الموسوي،2011 : 38).

المطلب الثاني: الموارد الخارجية

وهي الموارد المالية التي يتم الأعتماد فيها على أموال الغير، أي من غير أصحاب المشروع المالكين له، وعادة تعتمد المصارف الإسلامية على المصادر الخارجية، أي أموال الغير في ممارسة عملها ونشاطاتها، وبالذات في أستخداماتها، وبخاصة الأستثمارية منها، وبالأخص الودائع والتي تعتبر أمانه لدى المصرف لذلك لا يجوز التصرف بها واستخدامها، إلاَّ أنَّ المصارف تجاوزت هذا الاعتراض في استخدام الودائع، بتفويض يعطيه المودع للمصرف الإسلامي، والذي يخول المصرف الإسلامي في أستخدام هذه الودائع (خلف، 2006: 196). ومن هذه الموارد الخارجية:

حسابات ودائع الائتمان:

وهي الودائع التي يضعها أصحابها لدى المصارف الإسلامية كأمانة من غير تحملها مخاطرة ولا تشارك في الأرباح:

1. **الحسابات الجارية الدائنة:** تستخدم من قبل عملاء المصرف للسحب والإيداع، بموجب شيكات، وتوفر خدمة السحب بواسطة البطاقات المصرفية (Electron Visa)، وتتيح لحاملها فرص الشراء المباشر من أماكن البيع المختلفة (عريقات وعقل، 2010:133).
2. **حسابات التوفير:** تُفتح للمودعين الصغار، وتتسم بصغر مبالغها ويمكن أن يستفيد من هذه الخدمة كبار المودعين. ويسمح للمودع بالسحب من حسابه ولكن بشروط معينة تتعلق بكمية المبلغ المسحوب، والوقت، والمشاركة في الأرباح. ويتم تشغيل نسبة من المبلغ المودع في عمليات الأستثمار وأعتبار الباقي على سبيل القرض لمواجهة أي سحوبات من قبل المودعين (سمحان ومبارك، 2009:45)، وهي حسابات تتسم بصغر مبالغها مع أستمرار الحاجة إليها وهي ترتبط بصغار المدخرين وهم يمثلون الأغلبية وبسبب أعدادهم الكبيرة تتجمع مبالغ كبيرة لدى المصارف الإسلامية وهي بالمقابل تسعى إلى جذب مثل هذه الحسابات وخصوصاً عندما لا يتجه أصحاب هذه الحسابات للتعامل مع المصارف التقليدية بسبب تعاملها بالفائدة والتي تمثل الربح المحرم شرعاً، وتعتبر هذه الودائع مهمة بالنسبة للمصارف الإسلامية في إمكانية توظيفها في أستثمارات قصيرة ومتوسطة الأجل على أساس المضاربة المطلقة وغير المقيدة (خلف، 2006:208).
3. **الحسابات الأدخارية أو الأستثمارية بمفهوم المضاربة:** وهي حسابات يقوم المصرف بقبولها من المودعين ليتم أستثمارها في مشاريع معينة، ويكون لأصحابها الغنم وعليهم الغرم، ويرتبط أسترداد مبلغ هذه الحسابات بأسترداد المبالغ المستثمرة، ويأخذ المصرف

حصة من الأرباح المتحققة أما المخاطر فيتحملها العميل وحدة، في حالة عدم تعدي أو تفريط من قبل المصرف طالما لم يشارك بأمواله (عريقات وعقل، 135:2010).

4. **الحسابات تحت الطلب:** وتسمى أيضاً بحسابات الأئتمان أو الحسابات الجارية، حيث تقدم المصارف الإسلامية هذه الخدمة إلى عملائها والشركات، ويمكن السحب والأيداع على هذه الحسابات بدون أن تضع قيود عليها المصارف الإسلامية، لأنَّها لا تشارك في أرباح الاستثمار ولا يتم تحميلها أي مخاطر (الموسوي، 39:2011).
5. **الحسابات المشتركة:** تقبل المصارف الإسلامية مبالغ المودعين في حسابات الأستثمار المشترك، وأعتبارها وحدة واحدة وأعتبار الأموال شريكة في الأرباح المتحققة خلال السنة المالية، وتتحمل هذه الحسابات مخاطر الأستثمار وفق قاعدة الغنم بالغرم، وتعتبر من أكثر الحسابات أهميةً من حيث الحجم، إذ يتفق المصرف مع صاحب الوديعة على استثمارها من قبل المصرف أو يدفع بها إلى من يتولى استثمارها، وحسب شروط التعاقد ووفق الشريعة الإسلامية، عن طريق المشاركة أو المرابحة أو المضاربة (عريقات وعقل، 134:2010).
6. **الحسابات لأجل:** وتسمى بالودائع الثابتة والتي ترتبط بأجل معين، كأن يكون سنة وهي بذلك تمكن المصارف من إمكانية أستخدامها لفترة أطول، لذلك تحاول المصارف جذب أكبر قدر من هذه الودائع، وتظهر حاجة المصارف لمثل هذه الودائع نظراً لإمكانية أستخدام هذه الودائع وأستثمارها وتحقيق أرباح بدلاً من الإقراض والذي يتم بفائدة محرمة شرعاً(خلف،211:2006).

المطلب الثالث: وظائف رأس المال في المصارف الإسلامية

1. توفير جميع المستلزمات الأولية اللأزمة للمصرف للبدأ بمزاولة أعماله من مباني وأثاث وكوادر إدارية وأدوات ومطبوعات مختلفة، كما ويقوم بدور تمويلي مهم لتغطية الأحتياجات التمويلية لعملاء المصرف (عريقات وعقل،137:2010).
2. يعتبر رأس المال المصدر الرئيس للتمويل، والذي يتم الاعتماد عليه في عملية تكوين الموجودات الرأسمالية الثابتة، لدى المصرف، إذ لا يمكن الاعتماد على المصادر الخارجية في تمويل الموجودات الثابتة؛ لأنَّها غالباً ما ترتبط بفترة زمنية معينة أو محدودة، حتى وان كانت طويلة؛ لأنها لا تمتد مع عمر مزاولة المصرف لأعماله (خلف، 193:2006).

3. يوفر الأمان والحماية اللازمة لأموال المودعين، ويتم الاستناد علية في تلبية سحوبات المودعين، والتي تكون أكثر من الإيداعات الجديدة، ويتم تحديد نسبة من رأس المال إلى الودائع لحماية أموال المودعين (عريقات وعقل، 2010).
4. كذلك يوفر رأس المال الضمان لامتصاص الخسائر التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف الإسلامي عند ممارسة نشاطه سواء أكانت نتيجة عوامل داخلية أم عوامل خارجية تتعلق بالحالة الاقتصادية العامة التي يعمل في إطارها المصرف مثل حالة الانكماش والكساد والتي تؤثر سلباً على نشاط المصرف وتلحق به خسائر يتم امتصاصها اعتمادا على رأسماله دون إلحاق ضرر بالمودعين (خلف، 2006: 193).

المطلب الرابع: كفاية رأس المال

أولاً: مفهوم كفاية رأس المال

إنَّ مفهوم الملاءة أو الكفاية المصرفية يوضح العلاقة بين مصادر رأس المال في المصرف والمخاطر المحيطة بموجوداته وعرف بأنَّه "الاحتفاظ بقدر من رأس المال في المصرف لإشاعة الثقة بين المصرف وبين الآخرين فيما يتعلق بأداء الخدمات المصرفية، وعلى هذا القدر يكون أقل كمية ممكنة من رأس المال، حتى يتمكن من استثمار الجزء الباقي في عمليات تحقق أرباح للمصرف (أبو العز، 2014).

وعرف (Balin, 2000) كفاية رأس المال بأنَّها: " إمكانية رأس المال في المصرف على مواجهة عمليات سحب الودائع من قبل المودعين ودفعات الدائنين، عندما يتعرض المصرف للأعسار أو التصفية".

وعرف (Rime,2001) كفاية رأس المال بأنها "أحتمالية تعرض المصرف للأعسار وهذا يعني أن أنخفاض هذه الأحتمالية تعني أرتفاع درجة ملاءة المصرف".

ثانياً: الإطار الجديد لبازل II لكفاية رأس المال

لاقت أتفاقية بازل (I) الكثير من الانتقادات لأنَّها ركزت على مخاطر الائتمان، وأهمالها المخاطر الأخرى، وعلى الرغم من أتساع الأتفاق في عام 1996 فقد شمل مخاطر السوق، وهي تتحملها المصارف في عملية حساب كفاية رأس المال، وبسبب العولمة ومخاطرها وأتساعها وتأثيرها على نظام المصارف، ونتائج الأزمة المالية العالمية ومشاكل الدول النامية عام 1997، إذ قامت لجنة بازل على تطوير الأتفاقية من خلال وضع مجموعة قواعد ومبادئ ومن خلالها يمكن الرقابة على المصارف لتفادي المخاطر المصرفية (الشماع، 2006).

وقد وفر الأطار الجديد مجموعة من الأساليب لقياس المخاطر الائتمانية والتشغيلية، بهدف تحديد مستوى مناسب لرأس المال، إذ وفرت لجنة بازل (II) الجديدة هيكل مرن تعتمد المصارف بموجبه التطبيقات التي تناسب درجة تطورها والمخاطر التي تواجهها (خصاونه، 119:2008).

"إذ ركَّز الأطار الجديد على معدل الملاءة الأجمالية 8%، ولكنه أدخل بعض التعديلات على مكونات النسبة وكما يلي:

- السماح للبنوك بإصدار ديون متأخرة الرتبة قصيرة الأجل؛ ليدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال، لمواجهة المخاطر السوقية حيث أصبح رأس المال الأجمالي من رأس المال المدفوع + الأحتياطيات + الأرباح المحتجزة + الشريحة الثانية رأس المال المساند + الشريحة الثالثة الديون المتأخرة الرتبة قصيرة الأجل. ووفق الشروط التالية (آل شبيب، 2012).

1. أن يكون رأس المال من الطبقة الثالثة على شكل قروض مساندة بفترة أستحقاق أصلية أكثر من سنتين وفي حدود 250 % من رأس مال البنك من الطبقة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية.
2. أن يكون صالحاً لتغطية المخاطر السوقية فقط.
3. يمكن أستبدال عناصر الطبقة الثانية بالثالثة من رأس المال حتى تضمن الحد 250 %.
4. عدم جواز دفع الفائدة، أو أصل الدين إذا كان ذلك سيخفض رأس المال في البنك إلى حد أدنى من المتطلبات الرأسمالية.
5. أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال أكبر أو تساوي الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة.

ثالثاً: متطلبات كفاية رأس المال للجهاز المصرفي الأردني

إنَّ التطور الحاصل في النظام المالي والمصرفي الأردني مع وجود مستوى عالٍ من الوساطة المالية، مما يجعل من الضروري تطبيق مقررات اتفاقية لجنة بازل وذلك لأسباب منها (المدادحة، 2009).

- تدعيم المراكز المالية للجهاز المصرفي الأردني، من خلال سياسة البنك المركزي.
- يعتبر النظام المصرفي الأردني منفتحاً على النظام المصرفي الدولي، لذا يتوجب مواكبة التطورات المالية الحاصلة على الصعيد الدولي.
- تأثر علاقة البنوك الأردنية مع البنوك العالمية التي طبقت مقررات بازل الجديدة بشكل سلبي في حال عدم تطبيقها من قبل البنوك الأردنية، حيث بدأ البنك المركزي الأردني بتطبيق مقررات لجنة بازل وإجراء بعض التعديلات عليها.

رابعاً: معيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية

إنَّ طبيعة أصول وخصوم المصارف الإسلامية تختلف عنها كثيراً في المصارف التقليدية، وهذا يتعارض في عملية حساب نسبة كفاية رأس المال، والتي تم إقتراحها في لجنة بازل للمصارف الإسلامية، وأهم ما تم طرحه بخصوص هذا الموضوع هي حسابات الإستثمار المشترك، وذلك لأنها لا تعتبر ودائع، وقد وضحت لجنة كفاية رأس المال عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كيفية حساب نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية وكالاتي: (خصاونه، 2008:133).

نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية =

(رأس المال المدفوع + الأحتياطيات + مخاطر الأستثمار + أحتياطيات أعادة التقويم)X 100

الأصول الخطرة المرجحة(الممولة من رأس مال المصرف + المطلوبات ماعدا حساب الأستثمار المشترك) + 50% من حساب الأستثمار المشترك

وقد أعطت لجنة كفاية رأس المال أوزان لمخاطر الأصول، تنطبق وأوزان لجنة بازل يمكن إجمالها بالتالي:

1. هناك مخاطر تنشأ عن إدارة حسابات الإستثمار المشترك.
2. يتعرض المصرف الإسلامي للمخاطر التجارية المنقولة، وذلك بسبب تعديل العائد على حسابات الأستثمار المشترك، والتخلي عن جزء من العائد على حقوق المساهمين ليتمكن من المنافسة في السوق.
3. هناك محاطر استئمانيه تنشأ بسبب مخالفة إدارة المصرف لعقود الإستثمار المشترك أو حصول تعد أو إهمال في إدارة أموال المستثمرين.
4. يتم أضافة 50%، من حسابات الإستثمار المشترك إلى المقام.

وعلى الرغم من أن المصارف التقليدية أظهرت مخاوف من تطبيق مقررات لجنة بازل 2 والتي دخلت حيز التنفيذ، ولكنها يمكن أنْ تسمح للمصارف الإسلامية بمرونة أكبر من اتفاقية بازل **I** من خلال وجود قائمة مقترحة لإدارة المخاطر، وإنَّ حجم الإقراض حسب بازل **I** هو (100%)، ولكن تم تغيره حسب الإتفاقية الجديدة ليكون أربعة أوزان وهي 20%، 50%، 100% ، 150%، وسيتم تقدير أوزان المخاطر بواسطة وكالات التقدير الدولية وهذا يمكن أنْ يحسن من دور رأس المال للمصارف الإسلامية (خصاونه، 2008:130).

المبحث الرابع: أثر هيكل رأس المال على أداء البنوك

نالت العلاقة بين هيكل رأس المال والربحية اهتماماً كبيراً في الدراسات والأدبيات المتعلقة بالتمويل، ومع ذلك ففي سياق الصناعة المصرفية تلقت هذه العلاقة اهتماماً محدوداً في البحوث والدراسات (Taani, 2013).

وقد جاءت دراسة تأثير هيكل رأس المال للمؤسسات المالية لأول مرة من قبل Berger (1995) الذي كشف عن وجود علاقة إيجابية بين نسبة الأصول الرأسمالية وأرباح البنوك (Abbadi & Abu-Rub, 2012).

وأوضح كل من Diamond and Rajan (2000) أنّه لفهم محددات هيكل رأس مال للبنوك بصورة جيدة فلا بدَّ أنْ يكون ذلك من خلال نمذجة الوظائف الأساسية لأداء البنوك.

ويبين كل من Inderst and Mueller (2008) أنَّ المؤسسات المالية يبغي أنْ يكون لديها رفع مالي أعلى من المؤسسات غير المالية، نظراً لأنَّ وظيفة البنوك هي تقديم القروض في بيئة تنافسية.

ومن خلال النظر إلى الدراسات السابقة نجد نتائج متباينة حول تأثير هيكل رأس المال على أداء البنوك، حيث أوضحت دراسة Pratomo & Ismail (2006) أن الرفع المالي يرتبط بعلاقة إيجابية مع الأرباح في البنوك في ألمانيا. كما وأوضحت دراسة Siddiqui & Shoaib (2011) وجود علاقة إيجابية بين الرفع المالي وأداء البنوك في باكستان.

وقد أظهرت نتائج دراسة Taani (2013) أنَّ أداء البنوك التجارية الأردنية مقاسة من خلال صافي الربح، والعائد على رأس المال المستثمر وصافي هامش الفائدة يرتبط بعلاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بإجمالي الديون، في حين أنَّ أداء البنوك التجارية الأردنية مقاسة من خلال العائد على حقوق المساهمين لم يرتبط بعلاقة ذات دلالة إحصائية بإجمالي الديون.

كما وبينت نتائج دراسة Mostafa,et-al (2011) إنَّ المؤشرات المالية للبنوك في الشرق الأوسط ترتبط بصورة عكسية وقوية مع كل من: نسبة القروض منخفضة القيمة إلى إجمالي القروض، ونسبة احتياطي خسائر القروض إلى إجمالي القروض، ونسبة صافي القروض إلى الودائع، ونسبة صافي القروض إلى إجمالي الأصول.

بينما أوضحت دراسة Abbadi & Abu-Rub (2012) أنَّ الرفع المالي يمتلك أثراً سلبياً على أداء البنوك في فلسطين، حيث تبين أنَّ الزيادة في كل العائد على الأصول وإجمالي الودائع إلى الأصول يعود إلى زيادة كفاءة البنوك. وتبين أيضاً أنَّ الرفع المالي له تأثير سلبي على القيمة السوقية للبنوك.

وهناك دراسة Kipesha & Moshi (2014) التي أوضحت وجود أثر سلبي بين استخدام الديون وأداء البنوك التجارية في تنزانيا عندما تم قياس هيكل رأس المال باستخدام نسبة الديون إلى حقوق الملكية وقياس الأداء من خلال كفاءة التكلفة والعائد على حقوق المساهمين.

وبالتالي نستنتج أن هناك تباين في طبيعة العلاقة بين هيكل رأس المال وأداء البنوك، وقد يعزى ذلك إلى طبيعة المقياس أو المؤشر الذي تم الاعتماد عليه في قياس هيكل رأس المال وقياس الأداء المالي، كما ويعزى ذلك إلى طبيعة السوق المالي الذي تنتمي إليه البنوك عينة الدراسة، فالبنوك المدرجة في بورصة عمان أو أي بورصة عربية تختلف عنها في البورصات الأجنبية والعالمية، فطبيعة النشاط المصرفي وحجمه مقارنة بالسوق المالي يحدد ماهية هيكل رأس المال الذي سيتم الاعتماد عليه وبالتالي يحدد مستوى الأداء المالي وعلاقته بالهيكل المختار.

الفصل الثالث
البنوك التقليدية والإسلامية

مقدمة:

يمثل القطاع المالي أهمية كبيرة من خلال الدور الذي يقوم به لتنمية الاقتصاد أي دولة. حيث يقوم القطاع المصرفي بدوراً فاعلاً من خلال تجميع المدخرات وتمويل التنمية، وتلعب الخدمات المصرفية في الدول المتطورة دوراً بارزاً في تقدم الاقتصاد وتحقيق النمو، إذ تقوم البنوك بدور الوسيط المالي بين وحدات الفائض ووحدات العجز، إذ بنقل الأموال عن طريق الأتصال المباشر بين وحدات الفائض ووحدات العجز وعن طريق البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وتمثل البنوك الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي والسياسات المالية، حيث يعطي الجهاز المصرفي مؤشرات رئيسة على تطور الاقتصاد للدولة، ومن خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية تساعد في تنشيط العمليات التجارية والصناعية والمالية (الخوالدة ،2:2014).

المبحث الأول: مفهوم البنوك التقليدية ونشأتها وأهدافها ووظائفها

المطلب الأول: مفهوم البنك التجاري

يمكن تعريف البنك التجاري بأنّه "الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والمنشات تحت الطلب ولأجل، ثم يقوم بأستخدام هذه الودائع على شكل تسهيلات ائتمانية وأستثمارات في الأوراق المالية وأستثمارات أخرى بهدف تعظيم حجم الأرباح وتمكينه من القيام بالعديد من الخدمات الأخرى لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية" (الرقيبات، 2014: 56)

وتعرف البنوك التجارية بأنها تلك " المؤسسات المالية التي يرخص لها بالقيام بالأعمال وتقديم الخدمات المصرفية، مثل قبول الودائع، وأستعمالها من قبل البنك في عمليات الأستثمار التي يقوم بها وفق تعليمات القانون (عبدالله والطراد، 19:2006).

وتعرف المصارف التجارية بأنها"مؤسسات مالية تتمثل طبيعة عملياتها الأساسية على حشد الموارد المالية والأموال الفائضة عن حاجة الجمهور والمؤسسات في صورة أدخارات بهدف توظيفها وإقراضها للآخرين وفق شروط محددة(De Young & Rice,2004).

وعرفت البنوك التجارية أيضاً بأنها "تلك البنوك التي تقوم بقبول الودائع والتي تدفع عند الطلب، أو تلك الودائع التي لها تاريخ أستحقاق والتي تقوم بعمليات التمويل المتمثلة بالتمويل الداخلي والتمويل الخارجي، كما تقوم بعمليات التنمية في الأدخار والأستثمار المالي الداخلي والخارجي، من خلال إنشاء المشروعات والقيام بالعمليات المصرفية والتجارية والمالية وحسب تعليمات البنك المركزي" (سلطان، 2005).

ومن خلال التعاريف السابقة يعرف الباحث البنوك التجارية، هي: "مؤسسات مالية تهدف إلى تحقيق الأرباح وزيادة ثروة ملاكها عن طريق قبول الودائع من المتعاملين معها وإعادة توظيفها في مشاريع استثمارية ومنح القروض، وتقديم مختلف الخدمات.

المطلب الثاني: نشأة وتطور البنوك التجارية الأردنية

تعتبر البنوك في الأردن من أهم المؤسسات المالية الفاعلة في الاقتصاد الأردني، وشهد هذا القطاع تطوراً ملحوظاً في الأعوام السابقة، إذ أصبح الجهاز المصرفي الأردني يضاهي الدول المتقدمة في مجال العمل المصرفي، ومن خلال حجم الجهاز والخدمات المتنوعة التي يقدمها للأفراد والمؤسسات المختلفة.

إنَّ بداية نشأت العمل المصرفي في الأردن لحظة أفتتاح البنك العثماني عام 1925 في الأردن، وكان حينها بدايات العمل المصرفي في الأردن وتأسس البنك العثماني في تركيا عام 1863، ويعتبر من أقدم المؤسسات المصرفية في المنطقة، وكان بمثابة وكيل مالي للحكومة الأردنية، وبعدها تم أفتتاح البنك العربي الفرع الأول في عمان عام 1934 ، وهو يكون بالمرتبة الثانية بعد البنك العثماني، وتم أفتتاح الفرع الثاني في مدينة أربد عام 1943، وأصبح النواة الرئيسية للبنوك التجارية في الأردن (الحوراني، 1985).

ثم بعد ذلك تم إنشاء البنك البريطاني للشرق الأوسط عام 1949، ثم تلاه البنك العقاري العربي عام 1971، وكان المحرك الرئيس لحركة العمران في الأردن حينها، ثم البنك الأهلي الأردني وتم تأسيسه عام 1955 ، ومصرف الرافدين العراقي والذي تم تأسيسه في عام 1975، بعدها تم تأسيس بنك الأردن في عام 1960، وتلاه بنك القاهرة عمان اذ تم تأسيسهم في نفس العام بعد أن تزايدت أعمال البنوك، وبنك أنترا تم تأسيسه عام 1958 (آل شبيب،2012).

"إنَّ البنوك التجارية الأردنية أخذت بالتنامي في الاقتصاد الأردني نسبة إلى بعض النشاطات التي تمارسها البنوك والمؤسسات المالية لحجم الائتمان، وحجم الودائع والناتج المحلي" (الرقيبات، 2014: 18)، وحققت البنوك المرخصة في الأردن خلال العقد الأخير تطورات واضحة وعلى جميع الأصعدة، حيث أرتفع عدد البنوك في الأردن من 21 بنكاً عام 2003، ليصل إلى 26 بنكاً عام 201، منها 16 بنكاً أردنياً من ضمنها 3 بنوك إسلامية و10 بنوك أجنبية وبنك إسلامي واحد، وفي عام 2005 أنخفض عدد البنوك الأردنية من 16 بنكا إلى 15، بسبب الأندماج الذي حصل بين بنك فيلادلفيا والبنك الأهلي الأردني، وفي عام 2009 ارتفع عدد البنوك بعد حصول بنك الأردن دبي الإسلامي وبنك أبو ظبي الوطني على ترخيص من البنك المركزي الأردني كما حصل مصرف الراجحي على ترخيص البنك المركزي **(جمعية البنوك الأردنية،**

2013). كما شهد عدد الفروع في الأردن نمواً بنسبة **3،5%** سنويا ليصل إلى 702 فرع في عام 2011، كما أستخدمت البنوك التقليدية الأردنية أحدث طرق التكنولوجيا من أجل تقديم الخدمات، من خلال أجهزة الصراف الآلي الموزعة على جميع مناطق الأردن، حيث بلغت أجهزة الصراف الآلي 1219 جهازاً في نهاية عام 2011 (البنك المركزي الأردني، 2012**)**.

وعلى صعيد مؤشرات المتانة المالية للقطاع المصرفي الأردني، فقد أنخفضت نسبة الديون غير العاملة منذ عام 2003 لتصل إلى **8,4%**، في النصف الأول من عام 2012 ، أما نسبة التغطية فقد بلغت **63,2%**، في النصف الأول من عام 2012 ، وبلغت نسبة كفاية رأس المال **18,6%**، في النصف الأول من عام 2012 ، والتي تعتبر أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي **(12%)**. والحد الأدنى المقرر من لجنة بازل **(8%).** أما نسبة الرافعة المالية فشهدت نمواً ملحوظاً خلال الفترة (2003-2012**)**. لترتفع إلى **13,3%**، في النصف الأول من عام 2012 . وشهدت مؤشرات الربحية للبنوك ثباتاً نسبياً خلال السنوات الأربعة الأخيرة لكن بمستويات أقل من سابقاتها، حيث بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين **4,8%**، بينما بلغ معدل العائد على الموجودات **0,6%**، في نهاية النصف الأول من عام 2012. أما بخصوص مؤشرات الميزانية المجمعة للبنوك في الأردن، فقد حقق إجمالي موجودات البنوك ارتفاعاً ملحوظاً بمعدل نمو **0,8%**، خلال الفترة (2003-2012)، لتصل الموجودات إلى **39,3** مليار دينار في نهاية 2012، وارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك في الأردن بمعدل سنوي **12,3 %** لتصل إلى **17,8** مليار دينار في عام 2012، وارتفع رصيد الودائع لدى البنوك في الأردن خلال نفس الفترة بمعدل نمو **10,4%**، ليصل إلى **25** مليار دينار في نهاية 2012، وحقق حساب رأس المال والأحتياطيات والمخصصات للبنوك في الأردن نمواً سنوياً بمعدل **14,6%**، ليصل إلى **8,4** مليار دينار في نهاية عام 2012 (جمعية البنوك الأردنية ، 2013).

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية

تعتمد البنوك التجارية في طبيعة عملها وتمويل إستثمارتها على أموال المودعين، ولأستثمار هذه الأموال تعتمد على ثلاثة أسس هي: السيولة، والربحية، والأمان، وتعتبر هذه الأسس أهدافاً يضمن البنك من خلالها حسن استخدام الموارد المتاحة لدية وتحقيق العائد المناسب منها (الشمري، 2009).

- الربحية Profitability

تهدف ادارات البنوك إلى تحقيق الأرباح بأكبر قدر ممكن، وهذه الأرباح تعود إلى مالكي هذه البنوك، لأن أداء البنوك يقاس من خلال الأرباح التي تحققها ، فكلما زادت أرباحها كلما زادت كفاءتها أكثر من غيرها، وتعتبر من أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها البنوك التقليدية وفي هذه الحالة لابد أن تكون أرباحها أكبر من نفقاتها (الرقيبات، 2014: 57). "وإنَّ الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لموارد البنك المالية تمثل بعض الجوانب السلبية نتيجة لإلتزام البنك بدفع فوائد عليها، بغض النظر أن حقق أرباح وأن لم يحقق، فإنَّ الأعتماد على الودائع ميزة هامة. فالعائد الذي يحققه البنك من استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكه، ومن ثم فإذا أعتمد البنك على أموال الملكية في تمويل استثماراته فسوف يقفل أبوابه (جلدة،2009).

- السيولة Liquidity

يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بمستوى جيد من السيولة، لأن الودائع تشكل الجانب الأكبر من مطلوبات البنك، فيكون مستعداً للوفاء بها في أي لحظة وعدم التأخر عن مواجهة الألتزامات مهما كانت الظروف، كما يجب على البنك أن يرعى مصالح العملاء لتوفير السيولة اللازمة عند الطلب (الشمري، 2009). كذلك قدرة المصرف في تحويل أي أصل من أصوله إلى نقد بسهولة ودون خسارة، للوفاء بالتزاماته المالية المتمثلة في عمليات السحب على الودائع من قبل المودعين، ومنح الائتمان، وبالتالي على البنوك التقليدية الأحتفاظ بنسبة من السيوله تستطيع من خلالها الوفاء بالتزاماتها عند قيام المودعين بسحب ودائعهم بصوره مفاجئة، لأن البنوك تختلف عن منشآت الأعمال، والتي تستطيع تأجيل ديونها لفترات قصيرة، لذلك إنَّ عدم توفر السيوله في البنوك يعرض سمعتها التجارية للخطر مع احتمالات تعرضها للأفلاس (الرقيبات، 57:2014).

- **الامـان: Safety**

أما الهدف الثالث فيتمثل بقدرة البنوك التقليدية على توفير الأمان، لأنَّ هذه البنوك دائماً ماً تتسم رؤوس الأموال فيها بصغر حجمها، ففي هذه الحالة يجب على البنوك أستثمار أموال المودعين في مجالات تحقق عوائد مناسبة مع إمكانية أستردادها (الشمري،2009). لأنَّ الخسارة التي تتعرض لها البنوك التقليدية والتي تزيد عن رأس المال الممتلك في البنوك تؤدي الى خسارة جزء من أموال المودعين، وبالتالي تعرض سمعة البنوك للخطر، ومما يؤدي إلى أشهار البنك افلاسه، لذلك تقوم هذه البنوك بتوفير الأمان لأموال المودعين من خلال تجنب المشاريع التي تؤدي إلى الخسارة، وتوسيع الخدمات التي تقدمها هذه البنوك، لأنَّ التوسع في تقديم الخدمات في مناطق جغرافية مختلفة يؤدي إلى زيادة ودائع البنوك وزيادة القروض التي يقوم بأقراضها إلى الجمهور، وبالتالي يكون مستعداً لأي سحوبات مفاجئة تعرض هذه البنوك إلى الخسارة (الرقيبات، 58:2014**).**

المطلب الرابع: وظائف البنوك التجارية

إنَّ الأمر الرئيس والمؤثر في عمل البنوك التجارية المتعلق في تقديم الخدمات المصرفية، هو الثقة التي يوليها المجتمع بالمصرف بحيث يعتمد نجاح المصرف في عملية تقديم الخدمات والنمو على هذه الثقة، من خلال الالتزامات التي يقدمها البنك بدفع أموال المودعين، كذلك الدقة في أداء أعمالهُ، وإحتفاظ المصرف بسيوله لمواجهة سحوبات المودعين (آل شبيب،2012)، ومن هذه الوظائف التي تقدمها البنوك التجارية:

1- الوظائف التقليدية:

إنَّ البنوك التجارية تقدم العديد من الوظائف المختلفة، إذ يمكن تقسيمها إلى وظائف تقليدية قديمة ووظائف حديثة، أما الوظيفة الكلاسيكية فتتمثل بقبول الودائع المختلفة وفتح الحسابات الجارية (ودائع لأجل، ودائع بأشعار، الودائع الادخارية، ودائع تحت الطلب)، إذ أنَّ الودائع تعتبر من أهم موارد البنوك التجارية، أما الوظيفة الثانية فهي تشغيل هذه الموارد واعادة توظيفها على شكل أستثمارات وقروض ولكن بشرط الموائمة بين الربحية والأمان وبين سيولة البنك (رمضان وجودة،30:2006).

كذلك تقوم البنوك بخلق النقود لأن البنوك التجارية تمتاز بقدرتها على خلق نقود الودائع، وهي تشكل جزءاً مهماً من عرض النقد، لأن السحب على الودائع من قبل أصحابها لا يكون في وقت واحد على ودائعهم، وبذلك فأن البنوك التجارية تحتفظ بنسبة محددة من ودائعها على شكل

أصول سائلة لأستخدامها في مواجهة طلبات السحب على الودائع، وعليه فان البنك التجاري يقوم بعملية خلق الودائع عند قيامه بمنح (العزكي،2006).

2- الوظائف الحديثة:

وهي الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية للعملاء ومن أهم هذه الخدمات ادارة ممتلكاتهم مثل تحصيل الأوراق التجارية وتحويل العملات إلى الخارج وتسديد التزاماتهم التي تنشأ نتيجة عمليات الاستيراد، وتقديم الأستشارات المالية وبيع وشراء الأوراق المالية لحساب عملاء البنك، اذ تقوم البنوك التجارية باصدار الأوراق المالية عن الشركات وحفظها ومنح التسهيلات الائتمانية (الصيرفي، 14:2006).

وتضاف أيضاً وظائف أخرى تقوم بها البنوك التجارية في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد (الاقتصاد الموجه)، حيث تقوم البنوك بوظيفة التوزيع في المجتمعات ذات التخطيط المركزي بتوزيع الأموال التي يتم أستخدامها في الإنتاج أو في عملية أعادة الانتاج والتي تتولد من مصادر خارجة عن المشروع وعن طريق المصرف، ويتم ذلك من خلال العمليات الائتمانية، والمصارف وحدها تزاول هذه الأنشطة، كذلك تقوم البنوك التجارية بوظيفة المراقبة والأشراف حيث تتبنى المصارف عمليات التوجيه للأموال المتداولة نحو الاستخدام الصحيح مع مراقبة هذه الموجه بهدف التأكد على أنها تم أستخدامها فيما وجهة إليه (عبدالله، 37:2014).

مما سبق يتضح أنَّ البنوك التجارية ركزت في تقديم خدماتها إلى العملاء وتأمين الاحتياجات اللازمة لجذب الجمهور وتوسيع قاعدة عملائها، بسبب ارتفاع المنافسة بين البنوك في الأسواق المصرفية وبسبب ذلك التقدم التكنولوجي وانفتاح الاقتصاد وزيادة أعداد البنوك.

المبحث الثاني: المصارف الإسلامية

مقدمة:

تعتبر المصارف الإسلامية من المؤسسات المالية التي تزاول الأعمال المصرفية والأستثمارية، وفي مختلف الميادين التجارية، والصناعية، والزراعية، وتعتبر من مقومات النظام الأقتصادي للدول التي توجد فيها، بسبب حاجة أي نظام اقتصادي لعملية تحويل الأموال من المدخرين اللذين لا يملكون القدرة على استثمار أموالهم إلى المستثمرين اللذين لديهم القدرة على الإستثمار ولكن تنقصهم الأموال اللأزمة للقيام بذلك، وذلك من خلال التمويل المباشر أو من خلال الوساطة المالية (خصاونة، 59:2008).

"وتتميز المصارف الإسلامية بالكثير من المميزات عن سواها من البنوك التقليدية والتي تتعلق بأوجه الأستثمار المختلفه، وهي تلعب دوراً بارزاً في حياة المجتمعات الإسلامية من خلال توفير الأئتمان المصرفي والذي يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية (الرقيبات، 67:2014)، لذلك برزت المصارف الإسلامية وتطورت من أجل المساعدة لأستيعاب الفوائض النقدية في الدول الإسلامية، وتطور الفكر الأقتصادي الإسلامي والذي بني على أساس تحريم الربا، والغاء نظام الفوائد ويحل محله مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، ومن هذا المنطلق جاءت المصارف الإسلامية وعن طريق ممارستها لمختلف العمليات والخدمات المصرفية (دخيل،2:2012).

لذلك أوجدت المصارف الإسلامية تلبيةً لرغبات المجتمعات الإسلامية وإيجاد قنوات للتعامل تحفظ أموالهم واستثماراتهم وتوفير التمويل اللازم بعيداً عن الربا. وتقوم على قواعد الشريعة الإسلامية وتحقيق مصلحة المتعاملين معها، والمشاركين في إنشاء هذه المصارف والاقتصاد بشكل عام.

المطلب الأول: مفهوم المصرف الإسلامي

ليس هناك تعريف محدد للمصارف الإسلامية، بل عدة تعاريف، وهذه التعاريف تكون متقاربة، والتي منها:

المصرف الإسلامي"هو مؤسسة مصرفية وسيطة، تهدف إلى تحقيق الربح، وتلتزم في جميع أعمالها بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها" (خصاونه،61:2008).

كما عرفها خلف (92:2006) بأنَّها "البنوك والمؤسسات المالية التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءاً" .

وعرف المصرف الإسلامي بأنَّه:"مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية، وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الأقتصادية والإجتماعية في أطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة" (المالقي، 22:2000).

كذلك يمكن تعريفه بأنَّه "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الأجتماعي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي" (أمين وسعيد، 2008).

ومن خلال التعاريف السابقة يعرف الباحث المصرف الإسلامي بأنَّه "هو ذلك البنك الذي يقوم بقبول الودائع واستثمار الأموال وفق أحكام الشريعة الإسلامية ولا يتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءاً وإنما تكون طبيعة أعماله وفق مبدأ المشاركة بالربح والخسارة.

المطلب الثاني: نشأة البنوك الإسلامية الأردنية

بعد أن تغيرت ظروف الحياة في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبعد أن ظهرت النقود الورقية وبرز دورها في حياة الفرد والمجتمع، ظهرت الحاجة إلى وجود مؤسسات مالية تلبي أحتياجات المجتمع في ناحيتي التمويل والأنتاج. وقد شجعها على ذلك ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة الطلب على الأموال اللازمة للتطور الصناعي والتجاري، فظهرت أول تجربة للبنوك الإسلامية كانت في إحدى المناطق الريفية في باكستان، فقد تأسست مؤسسة في نهاية الخمسينات تستقبل الودائع من مالكي الأراضي، وتقديمها للفقراء من المزارعين لتحسين المستوى المعيشي وتحفيز نشاطهم الزراعي، من غير أن يتقاضى مالكي الودائع أي عائد على ودائعهم، وبسبب عدم توفر الكوادر المؤهلة من العاملين وعدم أستمرار الأقبال على الايداع لديها أغلقت المؤسسة أبوابها في بداية الستينات (عريقات وعقل، 2010).

ثم ظهرت تجربة أخرى في مصر في مدينة ميت غمر سنة 1963 وتحت اشراف الدكتور أحمد النجار، وقد تم انشاء بنوك الادخار المحلية، وأستمرت هذه التجربة لثلاث سنوات وانطلقت هذه التجربة من مبدأ اللاربوية(الرقيبات،70:2014)،وبسبب عدم تعامل هذه المصارف بالفائدة الربوية حصلت على دعم مواطني المناطق الريفية، ثم ظهرت أنطلاقة جديدة للمصارف الإسلامية في مصر عام 1971 حيث تم تأسيس مصرف يقوم بالنشاط المصرفي وهو بنك ناصر الإجتماعي، والذي بدأ بممارسة نشاطه عملياً عام 1971 (خصاونه، 65:2008).

ثم تلا ذلك إنشاء مصرفين إسلاميين معاً عام 1975، هما بنك دبي الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية في جدة، ثم ظهر مصرف فيصل الإسلامي عام 1977، وبنك فيصل الإسلامي

السوداني، وبيت التمويل الكويتي، ونتيجة الطلب المتزايد على الخدمات المصرفية التي تتطابق وأحكام الشريعة الإسلامية، شهدت الصيرفة الإسلامية في الأردن تطورات كبيرة وقد تزامنت هذه التطورات مع التغيرات والتطورات الاجتماعية والأقتصادية والتي شهدها المجتمع الأردني ومن أهمها ولادة البنك الإسلامي الأردني للأستثمار والتمويل سنة 1979، وأعقبه تأسيس البنك العربي الإسلامي الدولي سنة 1997، ولكن هذه التطورات للبنوك الإسلامية لم تخلو من التحديات التي واجهتها ومنها ازدياد حدة المنافسة بين البنوك العاملة في الأردن، والتي تؤثر في أداء هذه المصارف، مما يتطلب على المصارف الإسلامية الى تحسين خدماتها لضمان المحافظة على حصتها السوقية مما يعظم ربحيتها، والعمل على فتح فروع جديدة متخصصة ونقل لكي تصل خدمات المصارف الإسلامية لمختلف المناطق وطبقات وفئات المجتمع، وبسبب الأقبال المتزايد على خدماتها من قبل الأشخاص الذين يواجهون مشكلة في المسائل الشرعية من حيث التعامل بالفائدة، فقد شهدت تطوراً كبيراً وعليه نمت الكثير من الفروع للبنوك الإسلامية في في مختلف مناطق الأردن إلى (80)، فرعاً نهاية عام 2008 (سمحان ومبارك، 141:2009).

المطلب الثالث: خصائص المصارف الإسلامية

تتحدد خصائص المصارف الإسلامية بما يلي:

1. إنَّ المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءاً، لذلك يجب أن تكون جميع معاملات المصرف وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهي بذلك لا تقصد عدم أستهداف الربح وأنما تقوم المصارف الإسلامية بتحقيق الربح وفق ضوابط إسلامية، يتقرر من خلالها مصدر الربح من المعاملات المالية والأستثمارية ووفق أحكام الشريعة الإسلامية (البدري، 2008).
2. تقوم المصارف الإسلامية بتيسير وتنشيط التبادل التجاري بين الدول الإسلامية ومن خلال تعاون هذه المصارف فيما بينها، وهي بهذا تجعل الحركة التجارية بين الدول الإسلامية تتجه نحو التقدم (عريقات وعقل، 97:2010).
3. ينطلق عمل المصارف الإسلامية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وباعتبار العمل مصدر للكسب، بدلاً من اعتبار المال مصدراً وحيداً للكسب، من خلال توجيه الجهود نحو التنمية وعن طريق الاستثمار والمشاركة ووفق معايير الحلال والحرام (خصاونه، 63:2008).
4. تتجه المصارف الإسلامية لتمويل الأنشطة الأكثر أهمية ونفعاً للأفراد والمجتمع، ثم الاقتصاد ككل، ومن خلال تنمية الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة والمتمثلة بالزراعة والصناعة والتجارة وغيرها من القطاعات الأخرى وبالتالي تطوير الاقتصاد وهي بذلك تمارس مهمة المصارف الاختصاصية والتجارية (خلف، 95:2006).

5.تقوم المصارف الإسلامية بأستثمار أموال المسلمين المودعة وتنميتها، ومن خلال المشاريع التنموية، فقد أستطاعت المصارف الإسلامية من تجميع الفائض من الأموال المجمدة واستثمارها في مشاريع التنمية المختلفة وتقديم الخدمة لأبناء المجتمعة (عريقات وعقل، 96:2010).

المطلب الرابع: أهداف المصارف الإسلامية

تهدف المصارف الإسلامية إلى ما يلي:

1. "تتماشي معاملات المصرف الإسلامي مع أحكام الشريعة الإسلامية، وايجاد البديل الإسلامي لكافة المعاملات لرفع الحرج عن المسلمين: ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ﴾الأنعام: ١١٤ (الرقيبات، 2014 : 75).
2. تجميع الموارد المالية والمتكونة من المدخرات لدى الأفراد ومختلف الجهات في المجتمع، ومن ثم إعادة أستخدامها لتمويل النشاطات الاقتصادية المختلفة، وتحقيق المنفعة للمصرف وأصحاب هذه المدخرات (خلف، 97:2006).
3. تحقيق الأرباح لأنها تعتبر من المقاييس المهمة لاستمرارية البنك وبقائه وقياس أدائه، فتحقيق الربح يعتبر من الأهداف الرئيسية للبنك الإسلامي له وللمتعاملين معه كمودعين ومضاربين (العجلوني،2008).
4. توفير رؤوس الأموال اللازمة للأفراد والمؤسسات المختلفة لتمويل المشاريع الأقتصادية، على أن يكون وفق أحكام الشريعة الإسلامية (الرقيبات،75:2014).
5. تعمل المصارف الإسلامية على منع الأكتناز وتنمية الوعي الأدخاري من خلال ترشيد الإستهلاك وتعبئة الموارد من خلال فتح صيغ مصرفية إسلامية جديدة وحسب أحكام الشريعة الإسلامية، ومن خلال قيامها بتنمية الإستثمارات وتأسيس الشركات الجديدة والمساهمة (العجلوني، 2008).

المبحث الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك التقليدية والإسلامية

المطلب الأول: أوجه التشابه بين البنوك التقليدية والإسلامية

1. "إنَّها مؤسسات ذات طبيعة مالية ومصرفية، وهي تقوم بالأعمال المتعلقة بالجوانب المالية والمصرفية، من حيث حصولها على الموارد التمويلية، أو استخدامها لهذه الموارد،

ويطلق عليها اسم مصارف أو بنوك لأنها تقوم بتأدية أعمال متماثلة وبما يتفق وطبيعة كل منها" (خلف 2006: 99).

2. تتشابه البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية من حيث الخدمات المصرفية التي تقدمها والتي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل عمليات الاكتتاب بالأسهم، وإصدار الشيكات السياحية، وأعمال الصرافة المتمثلة بتحويل الأموال، وتحصيل الديون بالنيابة عن الدائنين، وتأجير الخزائن الحديدية (العجلوني، 2008).
3. تتشابه المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية في اعتبارات السيولة والمخاطرة والربحية، من خلال ممارستها لأعمالها المصرفية، إلا أنَّ هذه الحالة تكون أقوى في البنوك التقليدية، أما في المصارف الإسلامية فتكون أقل لأن طبيعة عملها والتي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وتطور الاقتصاد (خلف، 99:2006).

ثانياً: أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية

1. يقوم مبدأ الوساطة المالية في المصارف الإسلامية على شكل ربح وخسارة، أما في البنوك التقليدية فيكون الاقتراض عن طريق الفائدة.
2. تخضع المصارف الإسلامية للرقابة الشرعية فيما يخص أعمال المصرف ومدى تطابقها للشريعة الإسلامية، وكذلك الرقابة المصرفية من قبل البنك المركزي، أما في البنوك التقليدية فهي لا تخضع إلا لرقابة البنك المركزي (العجلوني، 2008 : 122).
3. ان البنوك التقليدية تقوم بدفع الفوائد على ودائع التوفير، والودائع لأجل؛ لأنَّها تعتبر قروض بذمة المصارف، أما المصارف الإسلامية فهي مصارف أستثمارية لا تقدم القروض لتحصل على الأموال مضافاً إليها سعر الفائدة، ولكن تقوم بعمل دراسة جدوى للمشروعات وتقوم بتمويلها(عرقات وعقل، 92:2010).
4. تأخذ المصارف الإسلامية بمبدأ الرحمة والتسامح من خلال مراعاة الجوانب الإنسانية والتي تلتقي ومبادئ الشريعة الإسلامية بعدم تحمل المعسّر أعباء إضافية، أما في البنوك التقليدية فتقوم بتحميله ربا (فائدة) مركبة في حالة عدم أستطاعته تسديد ما بذمته للبنك، كالفوائد التأخيرية أو الحجز على أمواله التي تم رهنها لصالح البنك (خلف، 106:2006).
5. لا يمكن تحديد العائد الذي تحققه المصارف الإسلامية مسبقاً، سواء بشكل نسبة من مبلغ الأستثمار أم مقدار محدد كعائد له، أما في البنوك التقليدية فيحدد مسبقاً، وخصوصاً للقروض والتي هي من أهم أستخدامات موارد المصارف التقليدية من خلال تحديد نسبة الفائدة على القروض (العجلوني،2008).

المبحث الرابع: الأداء المالي

مقدمة:

يهدف تقييم الأداء إلى قياس مدى كفاءة البنوك في استخدام الموارد المتاحة لديها، وتعتبر المقارنة الزمنية والنشاطية لأداء أي بنك من أهم أدوات تقييم الأداء، وهي مقارنة مؤشرات البنك على مدى الفترات الزمنية الماضية، وتبين مدى التقدم في الأداء أو درجة التراجع، وتبين نقاط القوة والضعف في البنك بالنسبة للقطاع المصرفي، ويكتسب تقييم أداء البنوك أهمية خاصة لدورة المتميز في توفير الموارد التمويلية، وقيامه بالكثير من الخدمات البنكية لكافة القطاعات الاقتصادية. لذا سنوضح في هذا المبحث مفهوم تقييم الأداء للبنوك.

"وتشغل عملية تقييم الأداء المالي في المصارف حيزاً واسعاً من قبل المالكين والمودعين والمقرضين لما لها من أهمية في توضيح الوضع المالي لهذه المصارف، ومن ثم المساعدة في إعداد الخطط وإتخاذ القرارات، لذلك فان عملية تقييم الأداء المالي في المصارف التقليدية لا تختلف عنها في المصارف الإسلامية من نواحي متعددة، مثل الآلية والقياس، ومن خلال النسب المالية والتي هي من أهم الأدوات التي يعتمد عليها في تحليل القوائم المالية، والوقوف على سلامة المركز المالي وربحية المؤسسة" (الموسوي، 2011: 58).

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

وهو العملية التي تتم من خلال أشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، بخصوص نشاط أي مشروع اقتصادي يساهم في تحديد أهمية الأنشطة المالية والتشغيلية للمشروع، من خلال المعلومات التي يتم أستخراجها من القوائم المالية في تقييم الأداء (الموسوي،59:2011).

ويعرف بأنَّه " نتيجة العمليات والأنشطة المختلفة والتي تقوم بها المؤسسة المالية خلال الفترة الزمنية المحددة (Stefan,2011).

ويعرف الأداء المالي أيضاً بأنَّه "قياس مدى إنجاز الأهداف، من خلال مؤشرات مالية لإتاحة الموارد المالية وزيادة البنك بفرص الاستثمار، لمعرفة أداء البنك خلال الفترات الزمنية السابقة (عبادة، 2008).

ويعرف، بأنَّه "مجموعة من النتائج المترتبة عن النشاطات والأعمال والممارسات التي تقوم بها المؤسسة المالية والتي يتوقع أنْ تقوم مقابل الخطط والأهداف المرسومة (David, 2001).

ويمكن تعريفه بأنَّه"عملية يتم من خلالها أستكشاف مجموعه من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، بحيث أنها تساهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع"(حنفي، 65:2002).

وهو" إنعكاس للمركز المالي للمصرف من خلال فقرات كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر كذلك قائمة التدفقات النقدية ويعكس نتيجة أعمال المصرف خلال فترة زمنية معينة(طالب والمشهداني،2011).

ويعتمد الأداء الجيد للبنوك بالدرجة الأساس على الأداء المالي للبنك، لأنَّ ربحية البنوك تتحدد من خلال الكفاءة في استخدام الأموال من خلال أنشطة وعمليات المصرف المتعددة (Gerhardt,2009).

ومن خلال التعاريف السابقة يرى الباحث بأنَّ الأداء المالي يمثل "نتاج أعمال البنوك المتمثلة بتحقيق الأرباح من خلال وضع الخطط المستقبلية واكتشاف الإيجابيات والسلبيات ومحاوله وضع الحلول المناسبة لتلافيها خلال فترة زمنية معينة".

وتشغل عملية تقييم الأداء المالي في المصارف على اهتمام المالكين والمودعين والمقرضين لأهميتها في شرح وتوضيح الوضع المالي للمصارف، والمساعدة في وضع السياسات والخطط والقرارات، كذلك أن عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية لا تختلف عنها في المصارف الإسلامية من حيث الآلية والقياس، ومن خلال النسب المالية والتي تعتبر من أهم مقاييس التحليل المالي والوقوف على سلامة المركز المالي وربحية المصارف، وتعرف النسب المالية بأنها علاقة رياضية تقوم بالجمع بين البسط والمقام، وتكون هذه العلاقة ذات دلالة في حالة مقارنتها بالنسب المالية للمصرف ولسنوات سابقة أو مقارنتها بنسب لمصارف أخرى (الموسوي،58:2011).

المطلب الثاني: مقاييس الأداء

هناك العديد من مقاييس الأداء والتي تعكس مدى كفاءة إدارة البنك في تحقيق الأرباح وتعظيم ثروة الملاك (نسب الربحية) والمتمثلة بالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، فهي من المقاييس المهمة للنجاح من خلال توضيح مستوى الموجودات لدعم العمليات التشغيلية (الموسوي،58:2011).

أولاً: نسب الربحية

1. **معدل العائد على حقوق الملكية**:

يقيس معدل العائد على حقوق الملكية **Return on Equity** وما يحصل علية الملاك من وراء أستثمارهم لأموالهم في نشاط البنك، وتتمثل تلك الأموال في رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، وتدل هذه المعادلة على مدى كفاءة الإدارة في توظيف أموال المساهمين (النعيمي والتميمي،2008)، وتمثل هذه النسبة مقدار العائد الذي يحصل البنك مقارنة بالمبلغ الإجمالي من حقوق المساهمين، وهو يمثل معدل العائد من أستثمارات الأموال في المصرف من قبل المساهمين، ويعكس هذا المؤشر فعالية إدارة البنك في أستخدام أموال الملاك (Ongore and Kusa,2013).

ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد خصم الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} \quad \%1($$

2. **معدل العائد على الأصول**:

ويقاس بقسمة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة على إجمالي الأصول، ويعبر هذا القياس عن مدى ربحية البنوك بالنسبة لمجموع أصولها، كما يقيس كفاءة البنوك وإدارتها في أستخدام أصولها الأستخدام الأمثل، من أجل تحقيق أهداف المساهمين المتمثلة بتعظيم الأرباح، فهو يستخدم لمقارنة الأداء المالي بين الشركات في القطاعات المماثلة، لمعرفة حجم الأرباح الناتجة عن أستثمار الأصول، حيث إن هذه الأصول تتكون من مجموع المطلوبات ورأس المال، وهذه الأموال تستخدم في تمويل أعمال واستثمارات البنوك فنسبة العائد على الأصول تعطي فكرة عن مدى فاعلية إدارة البنك في تحويل تلك الأموال المستثمرة إلى أرباح (الشيخ، 2008). ويمكن قياس هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة والضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}} \quad \%1($$

4.معدل العائد على الودائع: وهي تقيس قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من إجمالي الودائع، حيث أن الودائع يدفع عنها فوائد، لذلك يجب أستغلالها بشكل كبير للحصول على فرق من

الأرباح، ويمكن قياس هذه النسبة من خلال قسمة صافي الأرباح بعد الضرائب على إجمالي الودائع، وكالآتي(هندي،06(

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

4. **معدل العائد على الأموال المتاحة:**

وتقيس هذه النسبة معدل العائد الذي حصل علية المصرف من جراء استخدام الموارد المتاحة في المصرف والمتمثلة بأموال الودائع، وأموال حقوق الملكية وأستخدامها في استثمارات المصرف من أجل تحقيق العائد (الموسوي، 62:2011). وتحسب من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة العائد على الأموال المتاحة} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{إجمالي الودائع + حقوق الملكية}} \%$$

ثانياً: نسب كفاية رأس المال

وهي من النسب ألتي تسعى إلى تحقيق كفاية رأس المال وحسب تعليمات لجنة بازل، وتعتبر إنذار لإدارة المصرف لأخذ الحيطة والحذر وإتخاذ مجموعه من الإجراءات لتجنب أي انخفاض يطرأ على رأس المال عن الحد المطلوب ومن أهم هذه النسب.

1- **نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع:**

تقوم المصارف بالأحتفاظ بهذه النسبة لكي تكون مستعدة لمواجهة الأخطار من السحب والخطر التمويلي، ومن خلال حساب العلاقة بين حقوق الملكية ومجموع الودائع، وتدل هذه النسبة على مدى اعتماد المصرف على مصادر التمويل عن طريق الودائع، وإنَّ ارتفاع هذه النسبة دليل على الملاءة المالية للمصرف، وتحسب من خلال المعادلة التالية (الصيرفي،2007).

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

2- **نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الأصول:**

وتبين هذه النسبة على مدى أعتماد المصرف على حقوق الملكية في تمويل الأصول، وزيادة هذه النسبة يدل على أن المصرف تمكن من تأمين الحماية للأموال العائدة للمودعين، ولكن أرتفاع هذه النسبة عن الحد المقرر لها يتسبب في أنخفاض نسبة العائد على حقوق الملكية وهذا يتعارض مع رغبات المالكين، ويمكن حسابها من خلال المعادلة التالية (هندي، 2006).

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي الأصول}} \quad \%1$$

3- نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض:

وتدل هذه النسبة على إمكانية المصرف في مواجهة الأخطار في عدم استرجاع الأموال المستثمرة، وتعكس هذه النسبة درجة المخاطر المتوقعة في محفظة القروض ويمكن حسابها من خلال المعادلة التالية (الشيخ، 2008).

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي القروض}} \quad \%1$$

ثالثاً : نسب السيولة

وتقيس هذه النسب قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية، وقدرة البنك على تحويل الأصول التي لدية إلى نقد بأكبر سرعه وأقل تكلفة، لذا من الواجب على البنوك التجارية التأكد من نسب السيوله لأنها تمثل قدرة المصرف على الوفاء بألتزاماته (BaKer & Powell, 2005). وتعد السيولة من أهم السمات التي تتميز بها المصارف، فبمجرد إشاعة عدم توفر سيولة لدى المصرف كفيلة بأن تفقد المودعين ثقتهم بالمصرف وبالتالي يؤدي هذا إلى إفلاس المصرف، ومن هذه النسب أو المؤشرات:

1- نسبة الرصيد النقدي: وتقيس هذه النسبة الكفاءة في الأرصدة النقدية في المصرف ولدى البنك المركزي، كذلك العملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية التي يحتفظ بها المصرف وتسدي ما بذمته من التزامات والتي عليه تسديدها في أوقاتها (الصائغ وأبو أحمد، 2004)، وتحسب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\textbf{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق+النقد لدى البنك المركزي+ الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

2- **نسبة التوظيف**: وتقيس هذه النسبة مدى استعمال الودائع في عمليات الإقراض، وتعتبر نسبة التسهيلات إلى الودائع المستقرة الصورة الأكثر تعبيراً عن السيولة، وتعتبر هذه النسبة إنذار للبنك لكي يقوم بمراجعة السياسة الخاصة به من خلال توزيع الأصول على السيولة (عقل، 2006).

نسبة التوظيف = التسهيلات الائتمانية / إجمالي ودائع العملاء %1(

3- **نسبة الاحتياطي القانوني:** وهي الأموال التي تحتفظ بها البنوك لدى البنك المركزي والتي تمثل الودائع، والأحتياطي يأخذ شكلين أحتياطي أختياري وأحتياطي إجباري، وهذه النسبة تقيس قدرة الأصول التي يحتفظ بها البنك المركزي للوفاء بالتزامات البنوك(الموسوي،2011:63). وتحسب من خلال المعادلة التالية:

نسبة الأحتياطي القانوني= أرصدة لدى البنك المركزي / إجمالي الودائع %ٍ

4- نسبة النقد إلى مجموع الأصول: تمثل هذه النسبة قياس للأصول السائلة إلى مجموع الأصول، وأن الزيادة في هذه النسبة يدل على أن هناك أرصدة غير مستثمرة وبالتالي تؤثر على نسبة العائد للمصرف، وفي حالة أنخفاض هذه النسبة يدل على أن أزدياد عمليات السحب المفاجئ وزيادة في أستثمار الأموال (النعيمي والتميمي،2008). ويمكن حسابها من خلال المعادلة التالية:

نسبة النقد إلى مجموع الأصول = نسبة النقد / مجموع الأصول %10

المطلب الثالث: التحليل المالي لمتغيرات الدراسة

1- التحليل المالي لبيانات نسبة المديونية

لإجراء التحليل المالي لبيانات نسبة المديونية للبنوك التقليدية والإسلامية عينة الدراسة فقد تم احتساب نسبة التغير في متوسط نسبة المديونية لكل من البنوك التقليدية والإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية (1998-2013)، حيث تم اعتبار العام (1998) هو سنة الأساس. وكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول (2)
التحليل المالي لبيانات متوسط نسبة المديونية للبنوك التقليدية والإسلامية

السنة	البنوك الإسلامية		البنوك التقليدية	
	متوسط نسبة المديونية	نسبة التغير	متوسط نسبة المديونية	نسبة التغير
1998	81.60892	0.000	88.68241	0.000
1999	81.68943	0.001	88.64487	0.000
2000	84.86047	0.040	89.08045	0.004
2001	87.19889	0.068	88.48225	-0.002
2002	89.03257	0.091	88.15096	-0.006
2003	90.73508	0.112	88.49715	-0.002
2004	91.15676	0.117	88.84634	0.002
2005	90.40557	0.108	88.6237	-0.001
2006	90.59284	0.110	81.41666	-0.082
2007	89.57392	0.098	82.77264	-0.067
2008	90.54255	0.109	83.74451	-0.056
2009	90.28658	0.106	83.83762	-0.055
2010	92.2828	0.131	84.2165	-0.050
2011	92.43391	0.133	84.47186	-0.047
2012	91.91296	0.126	84.51686	-0.047
2013	91.7551	0.124	84.62693	-0.046

المصدر من إعداد الباحث:

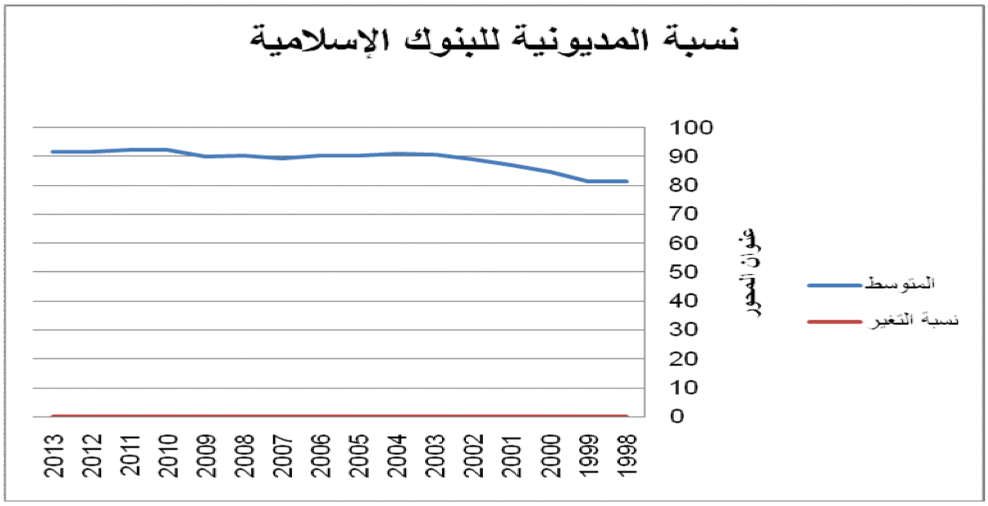
من خلال الجدول (2) يتبين لنا أن أقل متوسط لنسبة المديونية للبنوك الإسلامية عينة الدراسة قد بلغ حوالي (81.60%) وبنسبة تغير بلغت (0 %) في عام 1998، أما أعلى قيمة لهذا المتوسط فقد بلغت حوالي (92.43%) في عام 2011 وبنسبة تغير بلغت (13.3%). وبالنسبة للبنوك التقليدية عينة الدراسة نجد أن أقل متوسط لنسبة المديونية لها قد بلغ حوالي (81.41%) وبنسبة تغير بلغت (8.2- %) في عام 2006، أما أعلى قيمة لهذا المتوسط فقد بلغت حوالي

(89%) في عام 2000 وبنسبة تغير بلغت (0.004%). وعليه نلاحظ وجود تقارب في متوسط نسبة المديونية للبنوك التقليدية والإسلامية عينة الدراسة، ويعزو هذا إلى قيام كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بالاعتماد على مستوى دين خارجي متقارب لتمويل العمليات الاستثمارية.

والشكلان التاليان يوضحان نسبة المديونية للبنوك الإسلامية والتقليدية:

الشكل (2)

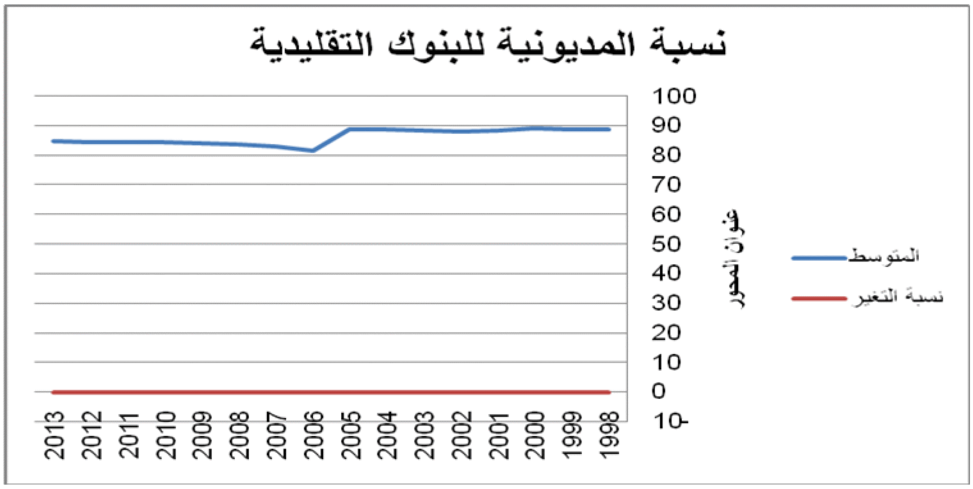
نسبة المديونية للبنوك الإسلامية



المصدر من إعداد الباحث

الشكل (3)

نسبة المديونية للبنوك التقليدية



المصدر من إعداد الباحث

2- التحليل المالي لبيانات نسبة الملكية

لإجراء التحليل المالي لبيانات نسبة الملكية للبنوك التقليدية والإسلامية عينة الدراسة فقد تم احتساب نسبة التغير في متوسط نسبة الملكية لكل من البنوك التقليدية والإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية (1998-2013)، حيث تم اعتبار العام (1998) هو سنة الأساس. وكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول (3)

التحليل المالي لبيانات متوسط نسبة الملكية للبنوك التقليدية والإسلامية

	البنوك الإسلامية		البنوك التقليدية	
السنة	متوسط نسبة الملكية	نسبة التغير	متوسط نسبة الملكية	نسبة التغير
1998	18.39108	0.000	11.31759	0.000
1999	18.31057	-0.004	11.35519	0.003
2000	15.13953	-0.177	10.91939	-0.035
2001	12.80111	-0.304	11.51775	0.018
2002	10.96743	-0.404	11.84904	0.047
2003	9.264918	-0.496	11.50285	0.016
2004	8.843235	-0.519	11.15366	-0.014
2005	9.59443	-0.478	11.3763	0.005
2006	9.40716	-0.488	18.58334	0.642
2007	10.42608	-0.433	17.22736	0.522
2008	9.457445	-0.486	16.25549	0.436
2009	9.713424	-0.472	16.16238	0.428
2010	7.7172	-0.580	15.7835	0.395
2011	7.566091	-0.589	15.52814	0.372
2012	8.087037	-0.560	15.48314	0.368
2013	8.244903	-0.552	15.37307	0.358

المصدر من إعداد الباحث:

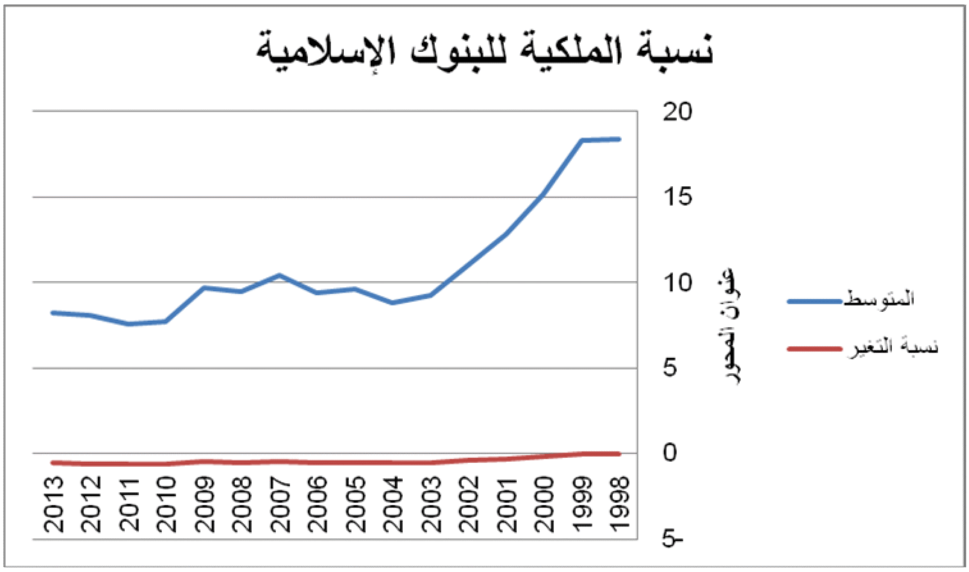
من خلال الجدول (3) يتبين لنا أن أقل متوسط لنسبة الملكية للبنوك الإسلامية عينة الدراسة قد بلغ حوالي (7.57%) وبنسبة تغير بلغت (58.9- %) في عام 2010، أما أعلى قيمة لهذا المتوسط فقد بلغت حوالي (18.39%) في عام 1998 وبنسبة تغير بلغت (0%). وبالنسبة للبنوك التقليدية عينة الدراسة نجد أن أقل متوسط لنسبة الملكية لها قد بلغ حوالي (10.91%) وبنسبة تغير بلغت (3.5- %) في عام 2000، أما أعلى قيمة لهذا المتوسط فقد بلغت حوالي (18.58%) في عام 2006 وبنسبة تغير بلغت (64.2 %). وعليه نلاحظ وجود تقارب في متوسط نسبة الملكية

للبنوك التقليدية والإسلامية عينة الدراسة، ويعزو هذا إلـى قيـام كل من البنـوك الإسـلامية والبنـوك التقليدية بالاعتماد على مستوى دين داخلي متقارب لتمويل العمليات الاستثمارية.

والشكلان التاليان يوضحان نسبة الملكية للبنوك الإسلامية والتقليدية:

الشكل (4)

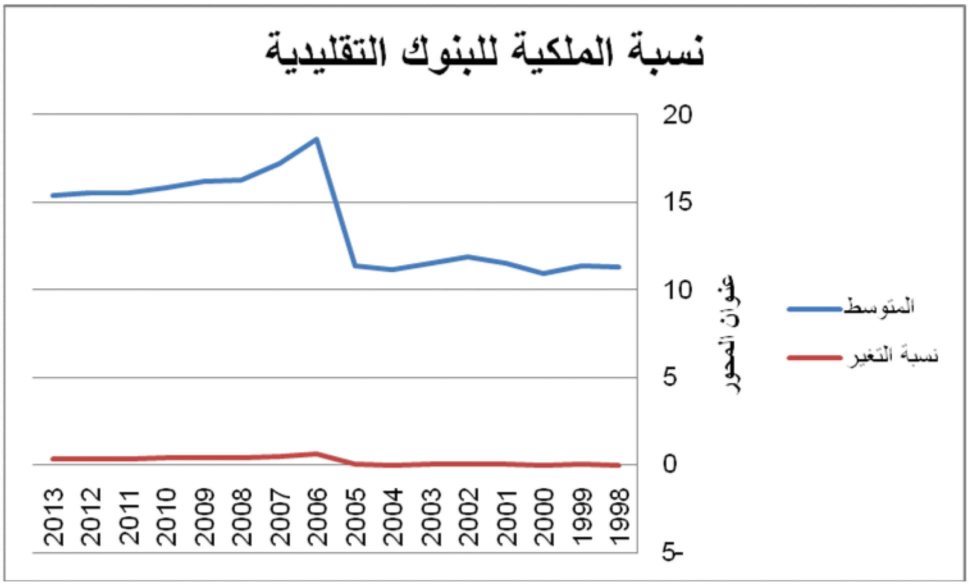
نسبة الملكية للبنوك الإسلامية



المصدر من إعداد الباحث

الشكل (5)

نسبة الملكية للبنوك التقليدية



المصدر من إعداد الباحث

3- التحليل المالي لبيانات نسبة العائد على الأصول

لإجراء التحليل المالي لبيانات نسبة العائد على الأصول للبنوك التقليدية والإسلامية عينة الدراسة فقد تم احتساب نسبة التغير في متوسط نسبة العائد على الأصول لكل من البنوك التقليدية والإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية (1998-2013)، حيث تم اعتبار العام (1998) هو سنة الأساس. وكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول (4)

التحليل المالي لبيانات متوسط نسبة العائد على الأصول للبنوك التقليدية والإسلامية

السنة	البنوك الإسلامية		البنوك التقليدية	
	متوسط نسبة العائد على الأصول	نسبة التغير	متوسط نسبة العائد على الأصول	نسبة التغير
1998	0.429	0.000	1.406565	0.000
1999	0.612	0.427	1.04893	-0.254
2000	0.958908	1.235	0.834401	-0.407
2001	0.640752	0.494	1.122261	-0.202
2002	0.41893	-0.023	1.063141	-0.244
2003	0.422786	-0.014	0.944179	-0.329
2004	0.331394	-0.228	1.054209	-0.251
2005	0.973423	1.269	1.718992	0.222
2006	1.223665	1.852	1.86982	0.329
2007	1.635084	2.811	1.898714	0.350
2008	1.311189	2.056	1.724447	0.226
2009	0.764988	0.783	1.087682	-0.227
2010	0.87962	1.050	0.973071	-0.308
2011	0.960543	1.239	1.270406	-0.097
2012	1.095036	1.553	1.283159	-0.088
2013	1.271325	1.963	1.445241	0.027

المصدر من إعداد الباحث

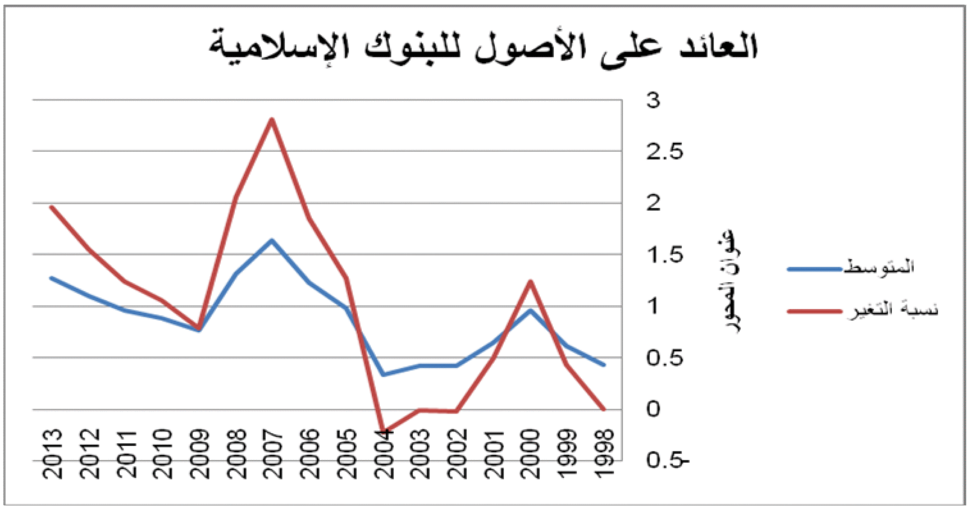
من خلال الجدول (4) يتبين لنا أن أقل متوسط لنسبة العائد على الأصول للبنوك الإسلامية عينة الدراسة قد بلغ حوالي (33%) وبنسبة تغير بلغت (22.8- %) في عام 2004، أما أعلى قيمة لهذا المتوسط فقد بلغت حوالي (163.5%) في عام 2007 وبنسبة تغير بلغت (281.1%). وبالنسبة للبنوك التقليدية عينة الدراسة نجد أن أقل متوسط لنسبة العائد على الأصول لها قد بلغ حوالي (83%) وبنسبة تغير بلغت (40.7- %) في عام 2000، أما أعلى قيمة لهذا المتوسط فقد بلغت حوالي (189.9%) في عام 2007 وبنسبة تغير بلغت (35 %). وعليه نلاحظ وجود

تفاوت في متوسط نسبة العائد على الأصول للبنوك التقليدية والإسلامية عينة الدراسة، مما يدل على وجود اختلاف في حجم العوائد المتحققة من الأصول، ويعزو هذا إلى تفاوت حجم أصول البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

والشكلان التاليان يوضحان نسبة العائد على الأصول للبنوك الإسلامية والتقليدية:

الشكل (6)

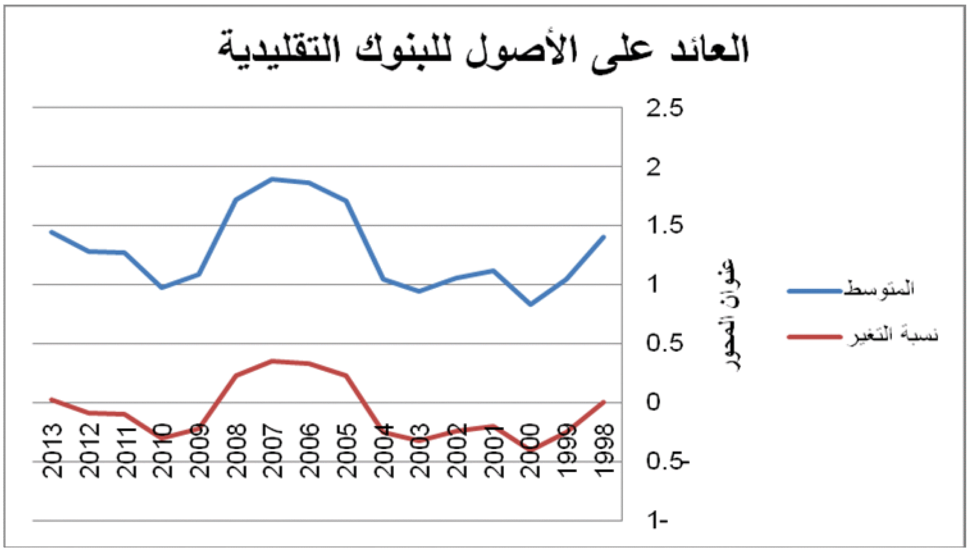
العائد على الأصول للبنوك الإسلامية



المصدر من إعداد الباحث

الشكل (7)

العائد على الأصول للبنوك التقليدية



المصدر من إعداد الباحث.

4- التحليل المالي لبيانات نسبة العائد على الملكية

لإجراء التحليل المالي لبيانات نسبة العائد على الملكية للبنوك التقليدية والإسلامية عينة الدراسة فقد تم احتساب نسبة التغير في متوسط نسبة العائد على الملكية لكل من البنوك التقليدية والإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية (1998-2013)، حيث تم اعتبار العام (1998) هو سنة الأساس. وكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول (5)

التحليل المالي لبيانات متوسط نسبة العائد على الملكية للبنوك التقليدية والإسلامية

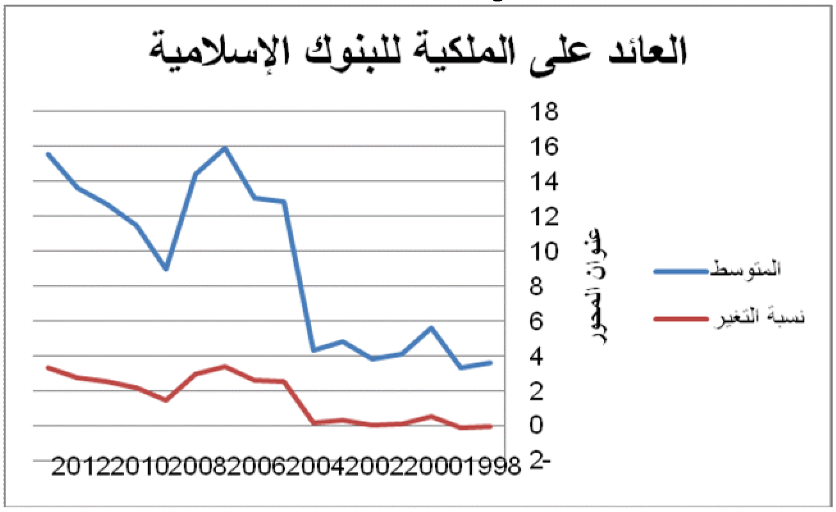
السنة	البنوك الإسلامية		البنوك التقليدية	
	متوسط نسبة العائد على الملكية	نسبة التغير	متوسط نسبة العائد على الملكية	نسبة التغير
1998	3.623	0.000	13.2571	0.000
1999	3.3095	-0.087	10.28386	-0.224
2000	5.628736	0.554	8.954887	-0.325
2001	4.105205	0.133	10.2495	-0.227
2002	3.783637	0.044	9.211786	-0.305
2003	4.849407	0.339	8.237023	-0.379
2004	4.317046	0.192	9.406047	-0.290
2005	12.89489	2.559	14.99217	0.131
2006	13.06506	2.606	9.96719	-0.248
2007	15.94786	3.402	11.05207	-0.166
2008	14.44274	2.986	10.55332	-0.204
2009	8.98972	1.481	6.649869	-0.498
2010	11.52372	2.181	6.207354	-0.532
2011	12.74873	2.519	8.127791	-0.387
2012	13.68344	2.777	8.318064	-0.373
2013	15.56137	3.295	9.51037	-0.283

المصدر من إعداد الباحث

من خلال الجدول (5) يتبين لنا أن أقل متوسط لنسبة العائد على الملكية للبنوك الإسلامية عينة الدراسة قد بلغ حوالي (330%) وبنسبة تغير بلغت (8.7- %) في عام 1999، أما أعلى قيمة لهذا المتوسط فقد بلغت حوالي (159%) في عام 2007 وبنسبة تغير بلغت (340.2%). وبالنسبة للبنوك التقليدية عينة الدراسة نجد أن أقل متوسط لنسبة العائد على الملكية لها قد بلغ حوالي (620.7%) وبنسبة تغير بلغت (53.2- %) في عام 2010، أما أعلى قيمة لهذا المتوسط فقد بلغت حوالي (149.9%) في عام 2005 وبنسبة تغير بلغت (13.1 %). وعليه نلاحظ وجود تفاوت في متوسط نسبة العائد على الملكية للبنوك التقليدية والإسلامية عينة الدراسة، مما يدل على

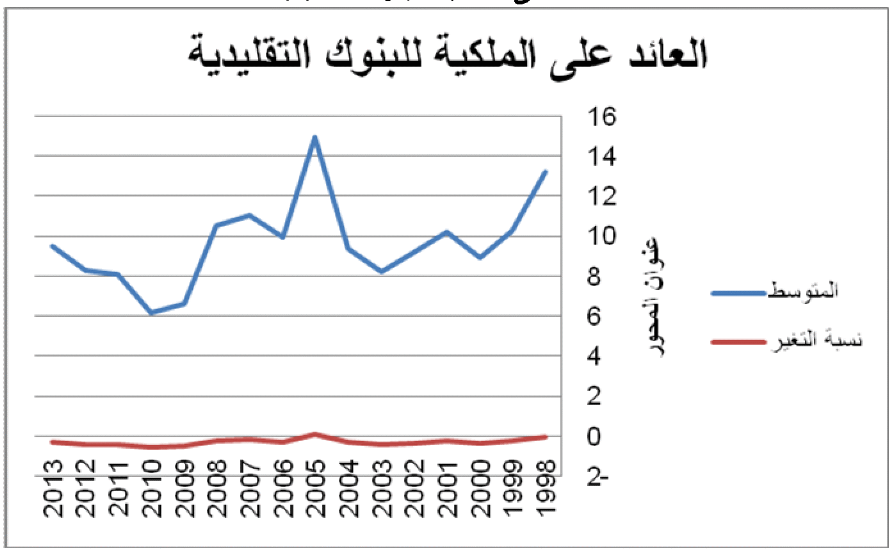
وجود اختلاف في حجم العوائد المتحققة من استخدام أموال المساهمين، ويعزو هذا إلى تفاوت حجم ملكية المساهمين لدى البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، أو حجم أموال المساهمين المستخدمة في تمويل المشروعات الاستثمارية. والشكلان التاليان يوضحان نسبة العائد على الملكية للبنوك الإسلامية والتقليدية:

الشكل (8)
العائد على الملكية للبنوك الإسلامية



المصدر من إعداد الباحث

الشكل (9)
العائد على الملكية للبنوك التقليدية



المصدر من إعداد الباحث

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

Data Analysis and Hypothesis Testing

مقدمة

يعرض هذا الفصل من الدراسة نتائج تقدير نموذج الدراسة العملي لقياس أثر هيكل رأس المال على أداء البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية خلال الفترة (1998-2013)، وقد تمثلت بيانات الدراسة بالبيانات المقطعية Panel Data، بحيث تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي E-views لاختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام مجموعة من الأختبارات القبلية إلى جانب أستخدام اختبار طريقة المربعات الصغرى لتحليل الأنحدار OLS.

الإحصاءات الوصفية:

أولاً: البنوك التقليدية

الجدولين التاليين يعرضان ملخصاً لنتائج الإحصاءات الوصفية ومعاملات الارتباط المتعلقة بمتغيرات الدراسة للبنوك التقليدية:

جدول (6)

ملخص نتائج الإحصاءات الوصفية للبنوك التقليدية

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة
ROE	9.68615	2.988855	19.22456	3.831543
ROA	1.296576	0.426017	2.311901	0.622164
EQ	13.83676	3.493525	20.38835	6.982616
DR	86.16323	3.493525	93.01738	79.61165

من خلال نتائج الجدول (6) يتبين لنا ما يلي:

- **العائد على الملكية (ROE):** بلغت أعلى قيمة للعائد على الملكية حوالي (19.22%)، بينما بلغت أقل قيمة حوالي (3.83%)، أما الوسط الحسابي فقد بلغ حوالي (9.68%)، وبانحراف معياري يقارب (2.988%)، مما يدل على تفاوت الربحية المتحققة بين البنوك التقليدية من خلال استخدام لأموال مساهميها في العمليات الاستثمارية
- **العائد على الأصول (ROA):** بلغت أعلى قيمة للعائد على الأصول حوالي (2.31%)، بينما بلغت أقل قيمة حوالي (0.62%)، أما الوسط الحسابي فقد بلغ حوالي (1.29%)، وبانحراف

معياري يقارب (0.43%)، مما يدل على تفاوت الربحية المتحققة بين البنوك التقليدية من خلال استخدام لأصولها في العمليات الاستثمارية.

- **نسبة الملكية (EQ):** بلغت أعلى قيمة لنسبة الملكية حوالي (20.38%)، بينما بلغت أقل قيمة حوالي (6.98%)، أما الوسط الحسابي فقد بلغ حوالي (13.83%)، وبانحراف معياري يقارب (3.49%)، مما يدل على تفاوت اعتماد إدارة البنوك التقليدية على أموال المساهمين والاحتياطات الأخرى في تمويل هيكل الأصول.
- **نسبة المديونية (DR):** بلغت أعلى قيمة لنسبة المديونية حوالي (93%)، بينما بلغت أقل قيمة حوالي (79.6%)، أما الوسط الحسابي فقد بلغ حوالي (86.16%)، وبانحراف معياري يقارب (3.49%)، مما يدل على تفاوت اعتماد إدارة البنوك التقليدية على أموال الغير في تمويل هيكل الأصول.

جدول (7)

علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة للبنوك التقليدية*

DR	EQ	ROA	ROE	
			1	ROE
		1	***0.529013	ROA
	1	***0.512225	***-0.43836	EQ
1	***-1	***-0.51222	***0.438367	DR
معنوية إحصائية عند (10%)	****معنوية إحصائية عند (5%)**		*****معنوية إحصائية عند (1%)**	

***المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.**

من خلال الجدول (7) السابق يتبين لنا:

- يوجد علاقة ارتباط موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (1%) بين متغير العائد على الملكية (ROE) وبين كل من العائد على الأصول (ROA)، وبين نسبة المديونية (DR)، بينما ارتبط متغير العائد على الملكية بعلاقة سالبة ودالة إحصائياً مع نسبة الملكية (EQ) عند مستوى الدلالة (1%).

- يوجد علاقة ارتباط موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (1%) بين متغير العائد على الأصول (ROA) وبين نسبة الملكية (EQ)، بينما ارتبط متغير العائد على الأصول بعلاقة سالبة ودالة إحصائياً مع نسبة المديونية عند مستوى الدلالة (1%).
- ارتبط متغير نسبة المديونية (DR) بعلاقة ارتباط قوية جداً وذات دلالة إحصائية عند مستوى (1%)، وبنسبة (100%) مع متغير نسبة الملكية (EQ).

ثانياً: البنوك الإسلامية

الجدولين التاليين يعرضان ملخصاً لنتائج الإحصاءات الوصفية ومعاملات الارتباط المتعلقة بمتغيرات الدراسة للبنوك الإسلامية:

جدول (8)

ملخص نتائج الإحصاءات الوصفية للبنوك الإسلامية

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة
ROE	9.279628	5.854281	21.82793	1.502
ROA	0.87054	0.490779	1.90434	0.143437
EQ	10.87073	6.04289	29.57888	5.159959
DR	89.12927	6.04289	94.84004	70.42112

من خلال نتائج الجدول (8) يتبين لنا ما يلي:

- **العائد على الملكية (ROE):** بلغت أعلى قيمة للعائد على الملكية حوالي (21.82%)، بينما بلغت أقل قيمة حوالي (1.50%)، أما الوسط الحسابي فقد بلغ حوالي (9.28%)، وبانحراف معياري يقارب (5.85%)، مما يدل على تفاوت الربحية المتحققة بين البنوك الإسلامية من خلال استخدام لأموال مساهميها في العمليات الاستثمارية
- **العائد على الأصول (ROA):** بلغت أعلى قيمة للعائد على الأصول حوالي (1.90%)، بينما بلغت أقل قيمة حوالي (0.14%)، أما الوسط الحسابي فقد بلغ حوالي (0.87%)، وبانحراف معياري يقارب (0.49%)، مما يدل على تفاوت الربحية المتحققة بين البنوك الإسلامية من خلال استخدام لأصولها في العمليات الاستثمارية.
- **نسبة الملكية (EQ):** بلغت أعلى قيمة لنسبة الملكية حوالي (29.57%)، بينما بلغت أقل قيمة حوالي (5.16%)، أما الوسط الحسابي فقد بلغ حوالي (10.87%)، وبانحراف معياري

يقارب (6.04%)، مما يدل على تفاوت اعتماد إدارة البنوك الإسلامية على أموال المساهمين والاحتياطات الأخرى في تمويل هيكل الأصول.

- **نسبة المديونية (DR):** بلغت أعلى قيمة لنسبة المديونية حوالي (94.84%)، بينما بلغت أقل قيمة حوالي (70.42%)، أما الوسط الحسابي فقد بلغ حوالي (89.13%)، وبانحراف معياري يقارب (6.04%)، مما يدل على تفاوت اعتماد إدارة البنوك الإسلامية على أموال الغير في تمويل هيكل الأصول.

جدول (9)

علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة للبنوك الإسلامية*

	ROE	ROA	EQ	DR
ROE	**1**			
ROA	***0.804137	**1**		
EQ	**-0.40198	0.093405	**1**	
DR	**0.401981	-0.09341	-1	**1**
***معنوية إحصائية عند (1%)		**معنوية إحصائية عند (5%)		*معنوية إحصائية عند (10%)

***المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.**

من خلال الجدول (9) السابق يتبين لنا:

- يوجد علاقة ارتباط موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (1%) بين متغير العائد على الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA)، وعلاقة ارتباط موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (5%) بين متغير العائد على الملكية (ROE)، وبين نسبة المديونية (DR)، بينما ارتبط متغير العائد على الملكية بعلاقة سالبة ودالة إحصائياً مع نسبة الملكية (EQ) عند مستوى الدلالة (5%).
- لا يوجد علاقة ارتباط ذات دالة إحصائياً بين متغير العائد على الأصول (ROA) وبين نسبة الملكية (EQ)، وقد ارتبط متغير العائد على الأصول بعلاقة سالبة مع نسبة المديونية، إلا أن هذه العلاقة كانت أيضاً غير دالة إحصائياً.

- ارتبط متغير نسبة المديونية (DR) بعلاقة ارتباط قوية جداً وبنسبة (100%) مع متغير نسبة الملكية (EQ)، إلا أن هذه العلاقة غير دالة إحصائياً.

اختبار تحليل الانحدار باستخدام (OLS)

قبل إجراء اختبار تحليل الانحدار تم إجراء مجموعة من الاختبارات التي تهدف إلى صدق نتائج تحليل الانحدار، وتمثلت هذه الاختبارات بكل من: اختبار الازدواجية الخطية Collinearity Test، واختبار الارتباط الذاتي، واختبار تجانس البيانات Heteroskedasticity، وكانت نتائج هذه الاختبارات على النحو التالي:

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى

Ha1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة المديونية على أداء البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية خلال الفترة (1998- 2013).

أولاً: أثر نسبة المديونية على أداء البنوك التقليدية

(أ) أثر نسبة المديونية على العائد على الأصول للبنوك التقليدية

1- اختبار الازدواجية الخطية Collinearity Test

تم استخدام اختبار Collinearity Test للتأكد من عدم وجود ازدواجية خطية بين متغيرات الدراسة، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (10)

اختبار الازدواجية الخطية للبنوك التقليدية (العائد على الأصول)*

المتغير	VIF
ROA	1.562111
DR	1.562111

***المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.**

من شروط استخدام تحليل الانحدار الخطي عدم وجود ازدواجية خطية بين المتغيرات المستخدمة في التحليل، ومن خلال الجدول (10) يتبين أن قيمة (VIF) لجميع متغيرات الدراسة تقل عن (10)، مما يدل على عدم وجود ازدواجية خطية بين متغيرات الدراسة.

2- اختبار الارتباط الذاتي Test of Auto Correlation

للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة فقد تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (11)

نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للبنوك التقليدية (العائد على الأصول)*

	F-statistic	Obs R-squared
قيمة الاختبار	1.508702	3.223566
قيمة Probability	0.2399	0.1995

***المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.**

من خلال الجدول (11) يتبين أن قيمة الدلالة الاحتمالية لكل من اختبار F-statistic، و Obs R-squared أكبر من (0.05)، حيث بلغت هذه القيمة (0.2399)، و(0.1995) على التوالي، وبالتالي فلا يوجد هنالك مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة.

3- اختبار عدم تجانس البيانات Heteroskedasticity

تم استخدام اختبار عدم تجانس البيانات Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey للتعرف على مدى تجانس بيانات الدراسة، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (12)

نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لعدم تجانس البيانات للبنوك التقليدية (العائد على الأصول)*

	F-statistic	Obs R-squared
قيمة الاختبار	0.118989	0.261255
قيمة Probability	0.8883	0.8775

***المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.**

من خلال الجدول (12) يتبين لنا عدم وجود مشكلة عدم تجانس البيانات Heteroskedasticity، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية (Probability) لاختباري F-statistic وObs R-squaredغير دالة إحصائيا (أكبر من 5%)، والتي بلغت (0.8883)، و(0.8775) على التوالي، مما يدل على عدم وجود مشكلة عدم التجانس.

4- نتائج تحليل الانحدار باستخدام OLS

بعد التأكد من أن بيانات الدراسة لا تعاني من مشكلة متعلقة بالازدواجية الخطية، والارتباط الذاتي، وعدم تجانس البيانات، تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (13)

نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) للبنوك التقليدية (العائد على الأصول)

المتغير	**قيمة (Sig.)**	**قيمة (β)**
DR	0.2899	0.024463-
قيمة الثابت α	0.2068	2.704268
R-Squared	0.45479	
*****معنوية إحصائية عند (%1)**	****معنوية إحصائية عند (%5)**	***معنوية إحصائية عند (%10)**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول (13) السابق يتبين لنا أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي مقاساً بنسبة المديونية على أداء البنوك التقليدية الأردنية معبراً عنه من خلال العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة الدلالة (0.2899)، وهي غير دالة إحصائياً. ومن خلال قيمة المعامل (β) يتبن لنا أن نسبة المديونية للبنوك التقليدية ارتبطت بعلاقة سلبية مع العائد على الأصول، حيث كانت هذه القيمة تساوي (0.024463-).

ومن ملاحظة قيمة معامل التحديد (R-Squared)، نجد أنها قد بلغت حوالي (45%)، بمعنى أن نسبة ما يفسره المتغير المستقل (نسبة المديونية) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (العائد على الأصول) هي حوالي (45%)، وأن هناك ما نسبته (55%) عوامل أخرى تؤثر في المتغير التابع (العائد على الأصول).

وبالنسبة لمعادلة الانحدار يمكن كتابتها على النحو التالي:

ROA = 2.704268- 0.024463× DR.

(ب) أثر نسبة المديونية على العائد على الملكية للبنوك التقليدية

1- اختبار الازدواجية الخطية Collinearity Test

تم استخدام اختبار Collinearity Test للتأكد من عدم وجود ازدواجية خطية بين متغيرات الدراسة، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (14)

اختبار الازدواجية الخطية للبنوك التقليدية (العائد على الملكية)*

VIF	المتغير
1.027416	ROE(-1)
1.027416	DR

***المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.**

من شروط استخدام تحليل الانحدار الخطي عدم وجود ازدواجية خطية بين المتغيرات المستخدمة في التحليل، ومن خلال الجدول (14) يتبين أن قيمة (VIF) لجميع متغيرات الدراسة تقل عن (10)، مما يدل على عدم وجود ازدواجية خطية بين متغيرات الدراسة.

2- اختبار الارتباط الذاتي Test of Auto Correlation

للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة فقد تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (15)

نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للبنوك التقليدية (العائد على الملكية)*

	F-statistic	Obs R-squared
قيمة الاختبار	0.52039	1.193168
قيمة Probability	0.6003	0.5507

***المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.**

من خلال الجدول (15) يتبين أن قيمة الدلالة الاحتمالية لكل من اختبار F-statistic، و Obs R-squared أكبر من (0.05)، حيث بلغت هذه القيمة (0.6003)، و(0.5507) على التوالي، وبالتالي فلا يوجد هنالك مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة.

3- اختبار عدم تجانس البيانات Heteroskedasticity

تم استخدام اختبار عدم تجانس البيانات Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey للتعرف على مدى تجانس بيانات الدراسة، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (16)

نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لعدم تجانس البيانات للبنوك التقليدية (العائد على الملكية)*

	F-statistic	Obs R-squared
قيمة الاختبار	0.086876	0.191181
قيمة Probability	0.917	0.9088

***المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.**

من خلال الجدول (16) يتبين لنا عدم وجود مشكلة عدم تجانس البيانات Heteroskedasticity، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية (Probability) لاختباري F-statistic وObs R-squared غير دالة إحصائيا (أكبر من 5%)، والتي بلغت (0.917)، و(0.9088) على التوالي، مما يدل على عدم وجود مشكلة عدم التجانس.

4- نتائج تحليل الانحدار باستخدام OLS

بعد التأكد من أن بيانات الدراسة لا تعاني من مشكلة متعلقة بالازدواجية الخطية، والارتباط الذاتي، وعدم تجانس البيانات، تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (17)

نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) للبنوك التقليدية (العائد على الملكية)

المتغير	قيمة (.Sig)	قيمة (β)
DR	*0.0818	0.246959
قيمة الثابت α	0.1898	15.61378-
R-Squared	0.307536	
***معنوية إحصائية عند (%1)	**معنوية إحصائية عند (%5)	*معنوية إحصائية عند (%10)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول (17) السابق يتبين لنا أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي مقاساً بنسبة المديونية على أداء البنوك التقليدية الأردنية معبراً عنه من خلال العائد على الملكية، حيث بلغت قيمة الدلالة (0.0818)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (10%). ومن خلال قيمة المعامل (β) يتبن لنا أن نسبة المديونية للبنوك التقليدية ارتبطت بعلاقة إيجابية مع العائد على الملكية، حيث كانت هذه القيمة تساوي (0.246959).

ومن ملاحظة قيمة معامل التحديد (R-Squared)، نجد أنها قد بلغت حوالي (31%)، بمعنى أن نسبة ما يفسره المتغير المستقل (نسبة المديونية) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (العائد على الملكية) هي حوالي (31%)، وأن هناك ما نسبته (69%) عوامل أخرى تؤثر في المتغير التابع (العائد على الملكية).

وبالنسبة لمعادلة الانحدار يمكن كتابتها على النحو التالي:

ROE = -15.61378+ 0.246959× DR.

ثانياً: أثر نسبة المديونية على أداء البنوك الإسلامية

(أ) أثر نسبة المديونية على العائد على الأصول للبنوك الإسلامية

1- اختبار الازدواجية الخطية Collinearity Test

تم استخدام اختبار Collinearity Test للتأكد من عدم وجود ازدواجية خطية بين متغيرات الدراسة، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (18)

اختبار الازدواجية الخطية للبنوك الإسلامية (العائد على الأصول)*

المتغير	VIF
ROA	1.568506
DR	1.075085

***المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.**

من شروط استخدام تحليل الانحدار الخطي عدم وجود ازدواجية خطية بين المتغيرات المستخدمة في التحليل، ومن خلال الجدول (18) يتبين أن قيمة (VIF) لجميع متغيرات الدراسة تقل عن (10)، مما يدل على عدم وجود ازدواجية خطية بين متغيرات الدراسة.

2- اختبار الارتباط الذاتي Test of Auto Correlation

للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة فقد تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (19)

نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للبنوك الإسلامية (العائد على الأصول)*

	F-statistic	Obs R-squared
قيمة الاختبار	0.880634	2.051066
قيمة Probability	0.4275	0.3586

***المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.**

من خلال الجدول (19) يتبين أن قيمة الدلالة الاحتمالية لكل من اختبار F-statistic، وObs R-squared أكبر من (0.05)، حيث بلغت هذه القيمة (0.4275)، و(0.3568) على التوالي، وبالتالي فلا يوجد هنالك مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة.

3- اختبار عدم تجانس البيانات Heteroskedasticity

تم استخدام اختبار عدم تجانس البيانات Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey للتعرف على مدى تجانس بيانات الدراسة، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (20)

نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لعدم تجانس البيانات للبنوك الإسلامية (العائد على الأصول)*

	F-statistic	Obs R-squared
قيمة الاختبار	2.622359	6.968784
قيمة Probability	0.0719	0.0729

***المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.**

من خلال الجدول (20) يتبين لنا عدم وجود مشكلة عدم تجانس البيانات Heteroskedasticity، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية (Probability) لاختباري F-statistic وObs R-squared غير دالة إحصائيا (أكبر من 5%)، والتي بلغت (0.0719)، و(0.0729) على التوالي، مما يدل على عدم وجود مشكلة عدم التجانس.

4- نتائج تحليل الانحدار باستخدام OLS

بعد التأكد من أن بيانات الدراسة لا تعاني من مشكلة متعلقة بالازدواجية الخطية، والارتباط الذاتي، وعدم تجانس البيانات، تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (21)

نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) للبنوك الإسلامية (العائد على الأصول)

المتغير	قيمة (.Sig)	قيمة (β)
DR	0.4548	0.014487-
قيمة الثابت α	0.3207	1.784929
R-Squared	0.487768	
***معنوية إحصائية عند (%1)	**معنوية إحصائية عند (%5)	*معنوية إحصائية عند (%10)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول (21) السابق يتبين لنا أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي مقاساً بنسبة المديونية على أداء البنوك الإسلامية الأردنية معبراً عنه من خلال العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة الدلالة (0.4548)، وهي غير دالة إحصائياً. ومن خلال قيمة المعامل (β) يتبن لنا أن نسبة المديونية للبنوك الإسلامية ارتبطت بعلاقة سلبية مع العائد على الأصول، حيث كانت هذه القيمة تساوي (0.014487-).

ومن ملاحظة قيمة معامل التحديد (R-Squared)، نجد أنها قد بلغت حوالي (49%)، بمعنى أن نسبة ما يفسره المتغير المستقل (نسبة المديونية) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (العائد على الأصول) هي حوالي (49%)، وأن هناك ما نسبته (51%) عوامل أخرى تؤثر في المتغير التابع (العائد على الأصول).

وبالنسبة لمعادلة الانحدار يمكن كتابتها على النحو التالي:

ROA = 1.784929- 0.014487× DR.

(ب) أثر نسبة المديونية على العائد على الملكية للبنوك الإسلامية

1- اختبار الازدواجية الخطية Collinearity Test

تم استخدام اختبار Collinearity Test للتأكد من عدم وجود ازدواجية خطية بين متغيرات الدراسة، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (22)

اختبار الازدواجية الخطية للبنوك الإسلامية (العائد على الملكية)*

VIF	المتغير
1.137716	ROE(-1)
1.137716	DR

***المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.**

من شروط استخدام تحليل الانحدار الخطي عدم وجود ازدواجية خطية بين المتغيرات المستخدمة في التحليل، ومن خلال الجدول (22) يتبين أن قيمة (VIF) لجميع متغيرات الدراسة تقل عن (10)، مما يدل على عدم وجود ازدواجية خطية بين متغيرات الدراسة.

2- اختبار الارتباط الذاتي Test of Auto Correlation

للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة فقد تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (23)

نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للبنوك الإسلامية (العائد على الملكية)*

Obs R-squared	F-statistic	
0.244767	0.103461	**قيمة الاختبار**
0.8848	0.9021	**قيمة Probability**

***المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.**

من خلال الجدول (23) يتبين أن قيمة الدلالة الاحتمالية لكل من اختبار F-statistic، و Obs R-squared أكبر من (0.05)، حيث بلغت هذه القيمة (0.9021)، و(0.8848) على التوالي، وبالتالي فلا يوجد هنالك مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة.

3- اختبار عدم تجانس البيانات Heteroskedasticity

تم استخدام اختبار عدم تجانس البيانات Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey للتعرف على مدى تجانس بيانات الدراسة، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (24)

نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لعدم تجانس البيانات للبنوك الإسلامية (العائد على الملكية)*

	F-statistic	Obs R-squared
قيمة الاختبار	0.863399	1.800757
قيمة Probability	0.4327	0.4064

***المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.**

من خلال الجدول (24) يتبين لنا عدم وجود مشكلة عدم تجانس البيانات Heteroskedasticity، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية (Probability) لاختباري F-statistic وObs R-squared غير دالة إحصائيا (أكبر من 5%)، والتي بلغت (0.4327)، و(0.4067) على التوالي، مما يدل على عدم وجود مشكلة عدم التجانس.

4- نتائج تحليل الانحدار باستخدام OLS

بعد التأكد من أن بيانات الدراسة لا تعاني من مشكلة متعلقة بالازدواجية الخطية، والارتباط الذاتي، وعدم تجانس البيانات، تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (25)

نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) للبنوك الإسلامية (العائد على الملكية)

المتغير	قيمة (.Sig)	قيمة (β)
DR	0.5078	0.106944
قيمة الثابت α	0.6578	6.238588-
R-Squared	0.518074	
***معنوية إحصائية عند (%1)	**معنوية إحصائية عند (%5)	*معنوية إحصائية عند (%10)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول (25) السابق يتبين لنا أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي مقاساً بنسبة المديونية على أداء البنوك الإسلامية الأردنية معبراً عنه من خلال العائد على الملكية، حيث بلغت قيمة الدلالة (0.5078)، وهي غير دالة إحصائياً. ومن خلال قيمة المعامل (β) يتبن لنا أن نسبة المديونية للبنوك الإسلامية ارتبطت بعلاقة إيجابية مع العائد على الملكية، حيث كانت هذه القيمة تساوي (0.106944).

ومن ملاحظة قيمة معامل التحديد (R-Squared)، نجد أنها قد بلغت حوالي (52%)، بمعنى أن نسبة ما يفسره المتغير المستقل (نسبة المديونية) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (العائد على الملكية) هي حوالي (52%)، وأن هناك ما نسبته (48%) عوامل أخرى تؤثر في المتغير التابع (العائد على الملكية).

وبالنسبة لمعادلة الانحدار يمكن كتابتها على النحو التالي:

ROE = -6.238588+ 0.106944× DR.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

Ha2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) لنسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول على أداء البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية خلال الفترة (1995- 2013).

أولاً: أثر نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول على أداء البنوك التقليدية

(أ) أثر نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول على العائد على الأصول في البنوك التقليدية

نتائج تحليل الانحدار باستخدام OLS

جدول (26)

نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) للبنوك التقليدية (العائد على الأصول)

المتغير	قيمة (.Sig)	قيمة (β)
EQ	0.2899	0.024464
قيمة الثابت α	0.3369	0.257949
R-Squared	0.454791	
***معنوية إحصائية عند (%1)	**معنوية إحصائية عند (%5)	*معنوية إحصائية عند (%10)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول (26) السابق يتبين لنا أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي مقاساً بنسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول على أداء البنوك التقليدية الأردنية معبراً عنه من خلال العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة الدلالة (0.2899)، وهي غير دالة إحصائياً. ومن خلال قيمة المعامل (β) يتبن لنا أن نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للبنوك التقليدية ارتبطت بعلاقة موجبة مع العائد على الأصول، حيث كانت هذه القيمة تساوي (0.024464).

ومن ملاحظة قيمة معامل التحديد (R-Squared)، نجد أنها قد بلغت حوالي (45%)، بمعنى أن نسبة ما يفسره المتغير المستقل (نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) من

التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (العائد على الأصول) هي حوالي (45%)، وأن هناك ما نسبته (55%) عوامل أخرى تؤثر في المتغير التابع (العائد على الأصول).

وبالنسبة لمعادلة الانحدار يمكن كتابتها على النحو التالي:

ROA = 0.257949+ 0.024464× EQ.

(ب) أثر نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول على العائد على الملكية في البنوك التقليدية

نتائج تحليل الانحدار باستخدام OLS

جدول (27)

نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) للبنوك التقليدية (العائد على الملكية)

المتغير	قيمة (.Sig)	قيمة (β)
EQ	*0.0818	0.246956-
قيمة الثابت α	***0.0017	9.082068
R-Squared	0.307534	
*****معنوية إحصائية عند (%1)**	****معنوية إحصائية عند (%5)**	***معنوية إحصائية عند (%10)**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول (27) السابق يتبين لنا أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي مقاساً بنسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول على أداء البنوك التقليدية الأردنية معبراً عنه من خلال العائد على الملكية، حيث بلغت قيمة الدلالة (0.0818)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (10%). ومن خلال قيمة المعامل (β) يتبن لنا أن نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للبنوك التقليدية ارتبطت بعلاقة سالبة مع العائد على الملكية، حيث كانت هذه القيمة تساوي (0.246956-).

ومن ملاحظة قيمة معامل التحديد (R-Squared)، نجد أنها قد بلغت حوالي (31%)، بمعنى أن نسبة ما يفسره المتغير المستقل (نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) من

التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (العائد على الملكية) هي حوالي (31%)، وأن هناك ما نسبته (69%) عوامل أخرى تؤثر في المتغير التابع (العائد على الملكية).

وبالنسبة لمعادلة الانحدار يمكن كتابتها على النحو التالي:

ROE = 9.082068- 0.246956× EQ.

ثانياً: أثر نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول على أداء البنوك الإسلامية

(أ) أثر نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول على العائد على الأصول للبنوك الإسلامية

نتائج تحليل الانحدار باستخدام OLS

جدول (28)

نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) للبنوك الإسلامية (العائد على الأصول)

المتغير	قيمة (.Sig)	قيمة (β)
EQ	0.4548	0.014487
قيمة الثابت α	0.1317	0.33627
R-Squared	0.487768	
***معنوية إحصائية عند (1%)	**معنوية إحصائية عند (5%)	*معنوية إحصائية عند (10%)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول (28) السابق يتبين لنا أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي مقاساً بنسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول على أداء البنوك الإسلامية الأردنية معبراً عنه من خلال العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة الدلالة (0.4548)، وهي غير دالة إحصائياً. ومن خلال قيمة المعامل (β) يتبن لنا أن نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للبنوك الإسلامية ارتبطت بعلاقة موجبة مع العائد على الأصول، حيث كانت هذه القيمة تساوي (0.014487).

ومن ملاحظة قيمة معامل التحديد (R-Squared)، نجد أنها قد بلغت حوالي (49%)، بمعنى أن نسبة ما يفسره المتغير المستقل (نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (العائد على الأصول) هي حوالي (49%)، وأن هناك ما نسبته (51%) عوامل أخرى تؤثر في المتغير التابع (العائد على الأصول).

وبالنسبة لمعادلة الانحدار يمكن كتابتها على النحو التالي:

ROA = 0.33627+ 0.014487× EQ.

(ب) أثر نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول على العائد على الملكية للبنوك الإسلامية

نتائج تحليل الانحدار باستخدام OLS

جدول (29)

نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) للبنوك الإسلامية (العائد على الملكية)

المتغير	قيمة (Sig.)	قيمة (β)
EQ	0.5078	0.106944-
قيمة الثابت α	*0.0863	4.455839
R-Squared	0.518074	
***معنوية إحصائية عند (%1)	**معنوية إحصائية عند (%5)	*معنوية إحصائية عند (%10)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول (29) السابق يتبين لنا أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي مقاساً نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول على أداء البنوك الإسلامية الأردنية معبراً عنه من خلال العائد على الملكية، حيث بلغت قيمة الدلالة (0.5078)، وهي غير دالة إحصائياً. ومن خلال قيمة المعامل (β) يتبن لنا أن نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للبنوك الإسلامية ارتبطت بعلاقة سلبية مع العائد على الملكية، حيث كانت هذه القيمة تساوي (0.106944-).

ومن ملاحظة قيمة معامل التحديد (R-Squared)، نجد أنها قد بلغت حوالي (52%)، بمعنى أن نسبة ما يفسره المتغير المستقل (نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (العائد على الملكية) هي حوالي (52%)، وأن هناك ما نسبته (48%) عوامل أخرى تؤثر في المتغير التابع (العائد على الملكية).

وبالنسبة لمعادلة الانحدار يمكن كتابتها على النحو التالي:

ROE = 4.455839- 0.106944× EQ.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة

Ha3: يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية من حيث أثر هيكل رأس المال على أدائها خلال الفترة (1998-2013).

جدول (30)

نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)

المتغير	قيمة (.Sig)	قيمة (β)
DR INT (ROA)	0.6973	-0.00094
DR INT (ROE)	0.787	-0.00671
EQ INT (ROA)	0.800	-0.00497
EQ INT (ROE)	0.9843	0.004049
***معنوية إحصائية عند (1%)	**معنوية إحصائية عند (5%)	*معنوية إحصائية عند (10%)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول (30) السابق يتبين لنا أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية من حيث أثر هيكل رأس المال معبراً عنه من خلال نسبة المديونية على أدائها معبراً عنه بكل من العائد على الأصول والعائد على الملكية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (0.6973)، و(0.787) على التوالي، وهما قيمتان غير دالتين إحصائياً. كما ويتبين لما أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية من حيث أثر هيكل رأس المال معبراً عنه من خلال نسبة الملكية على أدائها معبراً عنه بكل من العائد على الأصول والعائد على الملكية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (0.800)، و(0.9843) على

التوالي، وهما قيمتان غير دالتين إحصائياً. وعليه يتم رفض الفرضية البديلة الثالثة للدراسة وقبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية من حيث أثر هيكل رأس المال على أدائها خلال الفترة (1998-2013).

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

Results and Recommendations

النتائج The Results

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر هيكل رأس المال على أداء البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية خلال الفترة (1998-2013)، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي مقاساً بنسبة المديونية على أداء البنوك التقليدية الأردنية، وأداء البنوك الإسلامية الأردنية معبراً عنه من خلال العائد على الأصول. وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة القضاة والحمدان (2013) والتي أوضحت وجود تأثير إيجابي لنسبة المديونية على العائد على الأصول في البنوك التجارية الأردنية.
2. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي مقاساً بنسبة المديونية على أداء البنوك التقليدية الأردنية معبراً عنه من خلال العائد على الملكية. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة القضاة والحمدان (2013) والتي أوضحت وجود تأثير إيجابي لنسبة المديونية على العائد على الملكية في البنوك التجارية الأردنية.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي مقاساً بنسبة المديونية على أداء البنوك الإسلامية الأردنية معبراً عنه من خلال العائد على الملكية. وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة القضاة والحمدان (2013) والتي أوضحت وجود تأثير إيجابي لنسبة المديونية على العائد على الملكية في البنوك التجارية الأردنية.
4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي مقاساً بنسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول على أداء البنوك التقليدية الأردنية، وأداء البنوك الإسلامية الأردنية معبراً عنه من خلال العائد على الأصول. وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة Rajha & Slehat (2014) التي أوضحت وجود أثر إيجابي لنسبة الملكية على أداء البنوك الإسلامية الأردنية.
5. يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي مقاساً بنسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول على أداء البنوك التقليدية الأردنية معبراً عنه من خلال العائد على الملكية. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة Rajha & Slehat (2014) التي أوضحت وجود أثر لنسبة الملكية على أداء البنوك الإسلامية الأردنية، إلا أن هذا الأثر كان إيجابياً وليس سلبياً.

6. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي مقاساً نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول على أداء البنوك الإسلامية الأردنية معبراً عنه من خلال العائد على الملكية. وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة Rajha & Slehat (2014) التي أوضحت وجود أثر إيجابي لنسبة الملكية على أداء البنوك الإسلامية الأردنية.
7. لا يوجد فروفات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية من حيث أثر هيكل رأس المال على أدائها خلال الفترة (1998-2013). وقد يعزى ذلك إلى أن البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية تتبع نفس السياسة من حيث أسلوب تمويل العمليات المصرفية، واعتمادها على نوع الدين في سبيل تحقيق ربحية أعلى من خلال تشغيل إجمالي الأصول وحقوق ملكية المساهمين. وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة Al-Farisi & Hendrawan (2011) والتي أوضحت وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من حيث أثر هيكل رأس المال على الربحية.

التوصيات Recommendations

توصي الدراسة التوصيات التالية:

1. أن تحرص البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية على تمويل أنشطتها الاستثمارية والمصرفية من خلال زيادة رأس المال بدلاً من الاعتماد على المديونية.
2. أن تتبع البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية أسلوب المزيج التمويلي والذي يجمع بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي في حال عدم رغبتها بزيادة رأس المال، بهدف التقليل من المخاطرة وتحقيق سقف آمن من الربحية.
3. أن تحرص البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية على الأخذ بعين الاعتبار الخصائص المتعلقة بطبيعة البنك من حيث حجمه، وطبيعة الخدمات المصرفية التي يقدمها، إلى جانب دراسة الظروف المحيطة بالسوق المصرفية قبل اتخاذ القرارات التمويلية.
4. أن تستفيد البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية من الودائع التي تمتلكها بحيث تقوم بتوظيفها بكفاءة وفاعلية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

أبو زعيتر، باسل جبر (2006). **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين (1997-2004)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين.

أحمد، إسلام فيصل (2011). **أثر الهيكل التمويلي على ربحية الشركات المساهمة العامة الأردنية وعلى سياستها في توزيعات الأرباح: دراسة اختبارية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الاردن.

آل شبيب، دريد كامل (2015). **إدارة العمليات المصرفية**، (ط1)، عمان ، الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع.

آل علي، رضا صاحب أبو حمد (2002). **إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر**، (ط1)، عمان، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

أمين، خالد وسعيد، حسين (2008). **العمليات المصرفية الإسلامية**، (ط1)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

البدري، جلال وفاء (2008). **البنوك الإسلامية**، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة.

جلدة، سامر (2009). **النقود والبنوك**، (ط 1)، عمان: دار البداية للنشر والتوزيع.

الجنابي، هيل عجمي جميل (2014). **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، (ط 2)، عمان: دار وائل للنشر.

الحمدان، ناصر والقضاة، علي (2013). **أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية**، مجلة المنارة، المجلد (19)، العدد (4)، ص159-186.

الحوراني، أحمد (1985). **المؤسسات المصرفية في الأردن**، (ط4)، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، عمان، الأردن.

خصاونه، أحمد سليمان (2008). **المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل – تحديات العولمة– إستراتيجية مواجهتها**، (ط1)، عمان، الأردن: جدارا للكتاب العالمي.

خلف، فليح حسن (2006). **البنوك الإسلامية**، (ط1)، عمان: دار جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع .

الخوالدة، محمد غازي (2014). **أثر المتغيرات الأقتصادية الكلية على العائد في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

دخيل، سامية حسن (2013). **تأثير العوامل الأقتصادية الجزئية على ربحية البنوك الأردنية: دراسة مقارنة ما بين البنوك التقليدية والإسلامية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

الرشدان، مها عبد الرحمن (2009). **العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية: حالة البنك الإسلامي الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

الرقيبات، غازي عبد المجيد (2014). **المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة**، (ط1)، عمان: دار وائل للنشر.

رمضان، عماد زياد والعقدة، صالح خليل (2011). **محددات هيكل رأس المال في الشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة من واقع سوق الأوراق المالية الأردني**، المجلة الأردنية في أدارة الأعمال، المجلد (7)، العدد (2).

سلطان، محمد (2005). **إدارة البنوك**، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة .

سمحان، حسين ويامن، إسماعيل (2011). **أقتصاديات النقود والمصارف**، (ط 1)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع .

السيسي، صلاح الدين حسن **(**2008**). المصارف التجارية الواقع والطموح**، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الشمري، صادق (2009). **إدارة المصارف: الواقع والتطبيقات العملية**، (ط 1)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع .

الشيخ، فهمي مصطفى (2008). **التحليل المالي**، (ط1)، رام الله، فلسطين .

الصائغ، محمد جبار وأبو حمد، رضا صاحب (2004). **دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية** ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة، العراق.

صيام، وليد وخر يوش، حسني (2002**). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التقليدية في الأردن**، السعودية، مجلد 16، عدد 2، ص133-150.

الصيرفي، محمد (2006). **إدارة البنوك**، عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع.

الصيرفي، محمد (2007). **إدارة المصارف**، (ط1)، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

طالب، علاء فرحان والمشهداني، إيمان شيحان (2011). **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي للمصارف**، (ط1)، عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

العارضي، جليل كاظم مدلول (2013). **الأدارة المالية المتقدمة – مفاهيم نظرية وتطبيقات علمية**، (ط1)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع .

عبادة، ابراهيم (2008). **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

عبد الجليل، توفيق (2014). **أثر هيكل رأس المال على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**، المجلة الأردنية في أدارة الأعمال، المجلد 10، العدد3.

عبد الله، خالد أمين (2014). **العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة**، (ط1)، عمان ، الأردن: دار وائل للنشر.

عبد الله، خالد والطراد، إسماعيل (2006). **إدارة العمليات المصرفية – المحلية والدولية**، (ط1)، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

العجلوني، محمد محمود (2008). **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، (ط1)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .

عريقات، حربي محمد وعقل، سعيد جمعة (2010). **إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث**، (ط1)، عمان: دار وائل للنشر.

العزكي، زيد (2010). **أثر المخاطر المصرفية على ربحية البنوك التجارية اليمنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

عقل، محمد مفلح (2004). **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، (ط 3)، عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع.

الكوفحي، محمود خالد محمود (2013). **محددات هيكل رأس المال في شركات التأمين الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

المالقي، عائشة الشرقاوي (2000). **البنوك الإسلامية بين الفقه والقانون والتطبيق**، (ط1)، الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي.

محمد، سعاد عبد الفتاح ومبارك، مثال مرهون وبابان، رعد فاضل (2013). **قياس كفاية رأس المال في المصارف الأهلية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،2(34)،23-35.

الموسوي، حيدر يونس (2011). **المصارف الإسلامية أداءها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية**، (1ط)، عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .

النعيمي، عدنان تايه والتميمي، أرشد فؤاد (2008). التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة، (ط1)، عمان: دار اليازوردي .

هندي، منير ابراهيم (2006). **إدارة البنوك التجارية مدخل أتخاذ القرار**، (ط 3)، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، مركز دلتا للطباعة.

يونس، محمود ومبارك، عبد النعيم (2003). **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية،** الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع .

Foreign References ثانياً: المراجع الأجنبية

Al-Farisi,A.,and Hendrawan,R.,"**Effect of Capital Structure on Banks Performance**: A Profit Efficiency Approach Islamic and Conventional Banks Case in Indonesia",(2011),Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=1895211.

Abbadi, S., and Abu-Rub, N., (2012), "The Effect of Capital Structure on the Performance of Palestinian Financial Institutions", British Journal of Economics, **Finance and Management Sciences**, Vol. (3), No. (2), PP. 92-101.

Ansari,Sanaullah,and Rehman,Atiqa, (2008). "**Financial Performance of Islamic and Conventional Banks in Pakistan**", International Conference of Islamic Economics and Finance, PP. 1-19.

Amidu, M. "Determinants of capital structure of banks in Gana:an empirical approach". **Baltic Journal of Management**,. 2000 . 2(1) : 67-79

Awunyo-Vitor,D. and Badu,J."**Capital structure and performance of lasted banks in Ghana**",Glopal Journal of Human Social Science,2012,Vol 12 (5) No1.0 March.

Baker,H. Kent and Powell,Gary E . (2005). Understanding financial management:A Particle guide,Blackwell Publishing Management,Ltd

Brigham, F Eugene and Houston F Joel. "**Fundamentals of Financial Management**". South-Western Cengage Learning Publishers,12th USA,2009.

Berger, J. Hirtle and Bouwman C.H.S (1013). How Does Capital Affect Bank Performance During Financial Crises?. Journal of Financial Economics, 109, 146-176.

Brown,L. (2004). "**Corporate governance and firm performance**". PHD

David,D. Li (2001). Beating the trap of financial repression in China. Cato

Diamond, D., Rajan, R., (2000), "A Theory of Bank Capital", **J. Finance**, Vol. (55), PP. 2431-2465. Journal,21(1),1-22.

De Young,Ropert and Rice,Tara,M .(2004). How do banks make money? Avariety of business strategies,Federal Reserve Bank of Chicago,No4,p52.

Dissertation,Georgia State University.

Gerhardt, K.H. Sheehama (2009). Evaluation of financial performance of development bank of NAMIBIA (2003-2007). Degree of Master in Development finance,University of Stellenbosch Bussiness School.

Gitman, Lawrence, J . (1988). "**Principles of Managerial Finance**". Harper Collins Publishers, Fifth Edition, USA . p : 422.

Goval,A.M.,(2013). "**Impact of Capital Structure on Performance of Listed Sector Banks in India**". International Journal of Business and Management Invention,2(1),35-43.

Hamada,A. (2010). "**Effect of Capital Structure on Value of The Firm An Empirical Study on The Non-Financial Services Companies Listed in Amman Stock Exchange**". 1998-2007. Master Thesis,Yarmouk University. Irbid,Jordan.

Inderst,R.,and Mueller,H.,(2008),"**Bank Capital Structure and Credit Decisions**",International Journal of Industrial Organization,Vol. (26),No. (2),PP. 607-615.

Kipesha, E., and Moshi, J., (2014), "Capital Structure and Firm Performance: Evidences from Commercial Banks in Tanzania",

Research Journal of Finance and Accounting, Vol. (5), No.(14), PP. 168-178.

Mostafa, W., Eldomiaty, T., and Abdou, H., (2011), "The Effect of Bank Capital Structure and Financial Indicators on CI's Financial Strength Ratings: the Case of the Middle East", **Banks and Bank Systems**, Vol. (6), Issue (3), PP. 5-15.

Niu, X. (2008). "**Theoretical and practical Review of Capital Structure and Its Determinants**." International Journal of Business and Management,Vol. 3,No. 3,pp: 133-139.

Ongore,Vincent and Kusa,Gemechu (2013).Determinants of Financial Performance of Commerial Banks in Kenya. International Journal of Economics and Financial Issues,3(1),237-2 Pratomo, W., and Ismail, A., (2006), " Islamic Bank Performance and Capital Structure University Library of Munich Germany", MPRA , 6012;52.

Rajha, K Subhi & Al Slehat Z Abdel Fattah, (2014). "**The Effect of Capital Structure on The Performance of Islamic Banks**". Interdisciplinary Journal of Contemporary Research In Business .VoL 5, No 9.

Saeed,M.,Gull,A.,and Rasheed,Y. **"Impact of capital structure on banking performance (a case study of Pakistan)"**,Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business Copyright,Institute of Interdisciplinary Business Research,VOL 4,NO 10,2013.

Taani,K.,(2013),"**Capital Structure Effects on Banking Performance: a Case Study of Jordan**",International Journal of Economics,Finance and Management Sciences,Vol. (1),No. (5),PP. 227-233.

Umar,M., Tanveer,Z. Aslam,S. and Sajad, Muhammed, "**Impact of capital structure on firms' financial performance: Evidence from**

Pakistan," Research Journal of Finance and Aeeounting,2012. Vol. (3),No. (9).

المواقع الالكترونية:

- البنك المركزي الأردني 2011 الموقع الالكتروني www.cbj.gov.jo.
- البنك المركزي الأردني 2012 الموقع الالكتروني www.cbj.gov.jo.
- **جمعية البنوك الأردنية** 2013 www.abj.org.jo
- دليل الشركات الأردني 2014

الــمــلاحــق

الملحق (1)

البيانات المالية للبنوك عينة الدراسة

البنك العربي الأسلامي الدولي				
السنة	نسبة المديونية	نسبة الملكية	ROA	ROE
1998	70.421	29.579	0.444	1.502
1999	71.376	28.624	0.964	3.367
2000	77.570	22.430	1.591	7.093
2001	82.010	17.990	1.138	6.326
2002	85.040	14.960	0.581	3.883
2003	87.312	12.688	0.517	4.075
2004	87.473	12.527	0.369	2.949
2005	85.981	14.019	0.972	6.933
2006	89.069	10.931	1.389	12.712
2007	87.528	12.472	1.830	14.673
2008	89.826	10.174	0.718	7.058
2009	88.701	11.299	0.249	2.208
2010	92.026	7.974	0.639	8.019
2011	92.006	7.994	0.944	11.806
2012	91.399	8.601	0.984	11.437
2013	91.325	8.675	1.168	13.466
البنك الأسلامي الأردني للتمويل والأستثمار				
السنة	نسبة المديونية	نسبة الملكية	ROA	ROE
1998	92.797	7.203	0.414	5.744
1999	92.003	7.997	0.260	3.252
2000	92.151	7.849	0.327	4.165
2001	92.388	7.612	0.143	1.884
2002	93.025	6.975	0.257	3.684
2003	94.159	5.841	0.329	5.624
2004	94.840	5.160	0.293	5.685
2005	94.830	5.170	0.975	18.857
2006	92.116	7.884	1.058	13.419
2007	91.620	8.380	1.440	17.223
2008	91.259	8.741	1.904	21.828
2009	91.872	8.128	1.281	15.772
2010	92.540	7.460	1.120	15.028
2011	92.862	7.138	0.977	13.691
2012	92.427	7.573	1.206	15.929
2013	92.185	7.815	1.375	17.657
البنك العربي				
السنة	نسبة المديونية	نسبة الملكية	ROA	ROE
1998	93.017	6.983	1.077	15.421
1999	92.755	7.245	0.955	13.179

12.909	0.941	7.288	92.712	2000
11.919	0.957	8.028	91.972	2001
10.124	0.885	8.740	91.260	2002
8.385	0.777	9.262	90.738	2003
9.042	0.882	9.756	90.244	2004
10.760	1.190	11.059	88.941	2005
8.509	1.428	16.778	83.222	2006
9.432	1.577	16.720	83.280	2007
10.061	1.583	15.735	84.265	2008
6.578	1.082	16.456	83.544	2009
3.832	0.622	16.238	83.762	2010
6.897	1.099	15.942	84.058	2011
6.743	1.093	16.207	83.793	2012
8.753	1.411	16.119	83.881	2013
بنك الأسكان				
ROE	**ROA**	**نسبة الملكية**	**نسبة المديونية**	**السنة**
11.093	1.736	0.157	0.843	1998
7.389	1.143	15.465	0.845	1999
5.000	0.728	14.551	0.854	2000
8.580	1.288	15.008	84.992	2001
8.299	1.241	14.958	85.042	2002
8.089	1.112	13.743	86.257	2003
9.770	1.226	12.551	87.449	2004
19.225	2.248	11.694	88.306	2005
11.425	2.312	20.388	79.612	2006
12.672	2.220	17.735	82.265	2007
11.046	1.866	16.776	83.224	2008
6.722	1.093	15.869	84.131	2009
8.583	1.324	15.329	84.671	2010
9.359	1.441	15.114	84.886	2011
9.893	1.473	14.759	85.241	2012
10.268	1.480	14.627	85.373	2013

الملحق (2)

كتاب تسهيل المهمة

جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال — *Faculty of Finance and Busines Administration*

الرقم:
الموافق: ٢٠١٥/٣/٢٢م.

لمن يهمة الأمر

تحية طيبة، وبعد،،،

أرجو التكرم بتسهيل مهمة الطالب فؤاد محمد عبد الله وذلك بتمكينه بالحصول على المعلومات والبيانات اللازمة والمطلوبة لاستكمال كتابة رسالة الماجستير الموسومة بعنوان أثر هيكل راس المال على اداء البنوك التقليدية والاسلامية الادردنية لهذه الغاية.أرجو تسهيل مهمة، وكل ما يحتاجه الطالب لإتمام دراسته.

شاكرين لكم تعاونكم مع جامعة آل البيت.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

عميد كلية إدارة المال والأعمال

أ.د. جمال الشرايري

خلود الصبان